جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

أثر سياسات برامج التصحيح الاقتصادي على البطالة والفقر والجريمة في الأردن

إعداد الطالب
هايل السموحي العنزي

إشراف
الدكتور رافع عارف الخريشه

رسالة مقدمة إلى كلية الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة
الدكتوراه في علم الاجتماع/ تخصص علم الجريمة

جامعة مؤتة، 2015

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تعبِّر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم

MUTAH UNIVERSITY
College of Graduate Studies

جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

نموذج رقم (١٤)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب هايل السموحي العنزي الموسومة بـ:

اثر سياسيات برنامج التصحيح الاقتصادي على البطالة والفقر والجريمة في الاردن

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في **علم الجريمة.**

القسم: علم الاجتماع.

	التوقيع	التاريخ	
د. رافع عارف الخريشا		٢٠١٥/١٢/٢٠	مشرفاً ورئيسا
أ.د. فايز عبدالقادر المجالي		٢٠١٥/١٢/٢٠	عضواً
د. مراد عبدالله المواجدة		٢٠١٥/١٢/٢٠	عضواً
أ.د. عباطة التوايهة		٢٠١٥/١٢/٢٠	عضواً

عميد الدراسات العليا

د. محمد المحاسنة

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي : ٦١٧١٠
تلفون : ٠٣/٢٣٧٢٣٨٠-٩٩
فرعي 5328-5330
فاكس 375694 ٠٣/٢
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهــداء

إلى والدي ووالدتي.

وإلى إخوتي وأخواتي.

وإلى كل زملائي وأصدقائي.

أهدي هذا العمل المتواضع،،،

هايل السموحي العنزي

الشكر والتقدير

الحمدُ لله رب العالمين والصَّلاة والسَّلام على سيِّد المرسلين، وبعد:

بعد الانتهاء من هذا العمل المتواضع، أتوجَّه بخالص الشُّكر وجزيل العرفان لأستاذي الفاضل الدكتور رافع الخريشه المشرف على هذه الرِّسالة والذي أعطاني من وقته وجهده الشيء الكثير، والذي كان لإرشاده وتوجيهه أكبر الأثر في إنجاز هذه الرِّسالة.

كما أتقدَّم بالشُّكر والتقدير لأساتذتي الكرام أعضاء لجنة المناقشة والذين ستكون لتوجيهاتهم وملحوظاتهم كل التقدير والاهتمام.

وكل الشُّكر للأساتذة المُحكمين؛ وذلك لاقتراحاتهم في تطوير أدوات الدِّراسة، وأخيراً كل الشُّكر والتقدير لمن ساعدني ووقف معي في إخراج هذا العمل.

هايل السموحي العنزي

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

الملخص

أثر سياسات برامج التصحيح الاقتصادي على البطالة والفقر والجريمة في الأردن

هايل السموحي العنزي

جامعة مؤتة، 2015

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر سياسات التصحيح الاقتصادي على حل مشاكل الفقر والبطالة في المجتمع الأردني، والتعرف على أثر سياسات التصحيح الاقتصادي على خفض معدلات الجريمة في المجتمع الأردني والتعرف على معوقات تنفيذ سياسات التصحيح الاقتصادي في المجتمع الأردني.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على منهج المسح الاجتماعي بشقيه التحليلي والوصفي، واستخدام الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات، والتي تكونت من 100 فقرة وثلاثة محاور رئيسة، وقد تم اختيار عينة مكونة من 1008 طالب وطالبة من طلبة الدراسات العليا من 3 جامعات رسمية هي: الأردنية واليرموك ومؤتة.

أظهرت نتائج الدراسة أن المستوى العام لتأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على حل مشاكل الفقر والبطالة جاءت بدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد عينة الدراسة (2.699)، وكشفت النتائج عن عدم وجود أثر إيجابي لسياسات التصحيح والاصطلاح الاقتصادي على حل مشاكل الفقر والبطالة في المجتمع الأردني عند مستوى دلالة إحصائية ($0.05 \leq \alpha$)، كما أظهرت النتائج أن المستوى العام لتأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على خفض معدلات الجريمة في المجتمع الأردني جاء بدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد عينة الدراسة (2.34)، وكشفت النتائج عن عدم وجود أثر إيجابي لسياسات التصحيح والاصطلاح الاقتصادي على خفض معدلات الجريمة في المجتمع الأردني عند مستوى دلالة إحصائية ($0.05 \leq \alpha$). وأظهرت نتائج الدراسة أن المستوى العام لمعوقات تنفيذ سياسات التصحيح الاقتصادي في المجتمع الأردني جاءت بدرجة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد عينة الدراسة (3.72)، وأن من أهم هذه المعوقات ضعف وسائل ضبط الفساد الإداري والمالي في أجهزة الدولة، والمركزية في اتخاذ القرارات الإدارية، وضعف الهيكل الإداري للمؤسسات العامة، اولبيروقراطية وضعف التنسيق والتكامل بين مؤسسات القطاع العام، والتضخم.

وبناءً على نتائج الدراسة فقد تم صياغة عدد من التوصيات من أهمها: العمل على صياغة برنامج تصحيح وإصلاح اقتصادي وطني بمشاركة كافة الجهات ذات العلاقة من مختصين من القطاع العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني.

Abstract

The Impact of the Economic Reform Programs Policies on Unemployment, Poverty and Crime in Jordan

Hayel Al-Samouhy Al-Anezi
Mu'tah University, 2015

This study aimed at identifying the impact of the economic reform programs policies on solving the problems of unemployment, poverty and crime in the Jordanian society as well as identifying the impact of the economic reform policies on reducing the rates of crime in the Jordanian society and identifying the obstacles of implementing the economic reform policies in the Jordanian society.

In order to achieve objectives of the study, the researcher used the social survey approach with its analytical and descriptive parts. The questionnaire was used as a tool for data collection. It consisted of 100 items and three main axes. The study sample consisted of 1008 male and female students from the graduate students from three public universities: the University of Jordan, Al-Yarmouk, and Mu'tah.

The study results showed that the overall level for the impact of the economic reform policies on solving the problems of poverty and unemployment was medium, in which the total arithmetic mean for the answers of the study sample individuals was (2.699), and the results showed there is no positive impact for the policies of economic reform on solving poverty and unemployment problems in the Jordanian society at the level of the statistical significance ($\alpha \leq 0.05$). The results also showed that the overall level for the impact of the economic reform policies on reducing the rates of crime in the Jordanian society was of a medium degree, in which the total arithmetic mean for the answers of the study sample individuals was (2.34), and the results showed there is no positive impact for the policies of economic reform on reducing the rates of crime in the Jordanian society at the level of the statistical significance ($\alpha \leq 0.05$). The results showed that overall level for the obstacles of implementing the policies of economic reform in the Jordanian society was of a high degree, in which the total arithmetic mean for the answers of the study sample individuals was (3.72), and that the most important obstacles include the weakness of the methods of controlling the administrative and financial corruption in country's agencies, the centrality in managerial decision-making, the weakness of the administrative structure of the public institutions, as well as bureaucracy and poor coordination and integration between public-sector institutions, and inflation.

Based on the study results, a number of recommendations were cited, the most notably, formulating an economic and national reform with the participation of all the relevant authorities of the specialists from the public and private sectors as well as the civil society program.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 المقدمة:

تتَّسم المجتمعات المعاصرة بتعقد مشكلاتها على صعيدها المحلي والخارجي، وبروز العديد من المشكلات على كافة الصُّعد والتي أصبحت تهـدد كيانهـا (عبـد الحليم، 2012)، ومن ثم فهناك حاجة إلى توفير آليات وبرامج تصـحيحية تضـمن استمرار مواجهة هذه المجتمعات للتحديات المعاصرة في إطار ارتبـاط سياسـاتها ببرامج التصحيح والإصلاح الاقتصادي في المجتمع.

وتواجه آليات وسياسات التصحيح والإصلاح الاقتصادي فـي المجتمعـات العربية العديد من التحديات، ويعدُّ الفقر والبطالة والجريمة بكافة أشكالها وانتشارها على مجال واسع بين أفراد المجتمع هو التحدي الرئيسي، كما أن الحاجة إلى تنمية الموارد البشرية في المجتمعات العربية تمثل أحد تداعيات الإصـلاح الاجتمـاعي والاقتصادي وإحدى الأولويات الرئيسية في الجهود الرامية لتحقيق التنمية ومواجهة التحديات التي تعمقت وشغلت أبعاداً جديدة داخلية وخارجية في ضوء حركة العولمة والتوجهات والتطورات العالمية (المصري، 2014).

وهذه التحديات وغيرها تتطلب توظيف الموارد والإمكانيات فالمجتمع العربي يملك من المميزات ما يجعله قادرًا على إنتاج أشكال من التعاون تكون قادرة علـى مواجهة تلك التحديات، وكذلك استخدام وتوظيف التقنية الحديثة في جهود وبـرامج التنمية والإصلاح، والتحول نحو توازنات بمستوى أعلى من النمو وهـي تطلعـات تفرضها مسوغات الوجود العربي (الحمادي، 2010). ولا تكمن الفائدة هنـا فـي معالجة الأطر الفكرية والنظرية للإصلاح والاقتصادي وما يتصل بذلك من تداعيات وتحديات فحسب، بل تتجلى الأهمية أكثر في استخدام المقاييس العمليـة المتعـارف عليها عالمياً التي تساعد قدر الإمكان على تشـخيص مسـاحة النشـاط الإنمـائي والإصلاحي والحكم على نتائجه ومقارنته مع التجارب السابقة.

وتُعدُّ برامج التصحيح والإصلاح الاقتصادي من أكثر القضايا إثارة للجدل من حيث: أهدافها وإجراءاتها وآلية تطبيقها، بالإضافة إلى انعكاساتها على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والاقتصادي للدول التي تطبقها لما تتضمنه هذه البرامج من شروط وسياسات عامة يجب إتباعها خلال مدة محددة. وقد ارتبطت نشأتها ببداية تشكل أزمة المديونية الخارجية التي تعرضت لها الدول النامية في الثمانينيات من القرن الماضي، والتي كانت شديدة إلى الدرجة التي هددت فيها نظام الإقراض الدولي برمته، حيث أعلنت العديد من الدول المقترضة في أميركا اللاتينية، وأفريقيا، وأسيا عجزها عن تسديد ديونها، ورافق ذلك تدهور في ميزان مدفوعات هذه الدول، وفي قيمة عملاتها المحلية، وبالتالي التأثير على عملية التنمية بأبعادها المختلفة (كريشان والعايد، 2009).

ويمثل الاقتصاد الأردني نموذجا مصغراً للدول التي طبقت برامج التصحيح الاقتصادي كنتيجة للأزمات الاقتصادية التي تعرضت لها في نهاية عقد الثمانينات من القرن العشرين، حيث أنهى الاقتصاد الأردني عقد الثمانينات مثقلا بالمشكلات الاقتصادية، والتي تمثلت مظاهرها في زيادة المديونية الخارجية، ونقص احتياطيات المملكة من العملات الأجنبية، وتفاقم العجز قي الميزان التجاري، وميزان المدفوعات، وكنتيجة حتمية لذلك كان لابد من انتهاج سياسات تصحيح وإصلاح اقتصادي شامل للاقتصاد الأردني.

وفي ظل النتائج التي انبثقت عنها تطبيق برامج وسياسات التصحيح الاقتصادي في الأردن اكتسب تحليل ظاهرة الفقر والبطالة والجريمة في الأردن أهمية متجددة منذ نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، حيث توصلت سلسلة الدراسات التي قام بها البنك الدولي في الأردن وفي بعض الأقطار العربية الأخرى إلى أن الفقراء هم الذين يتحملون العبء الأكبر للتخفيضات في الإنفاق الحكومي التي تنطوي عليه مثل هذه البرامج والسياسات (World Bank, 2004). ولقد لعبت المملكة الأردنية تاريخياً دورا كبيراً في عمليات التحديث في أجهزة الدولة وسياساتها عن طريق عمليات التخطيط التنموي في المجالات الاجتماعية والاقتصادية، والمساهمة في تغيير خصائص السكان الديمغرافية، والاجتماعية، والاقتصادية. وترتب على هذا الدور أن

تحولت الدولة الأردنية إلى المهيمن الأساسي للموارد في البلاد. وقد تفاقمت مشكلة الفقر والبطالة في الأردن منذ منتصف الثمانينات من القرن العشرين، وأصبحت تحظى باهتمام متزايد من قبل الحكومات الأردنية؛ للتخفيف من آثارها على المجتمع (العثمان، 2005). وقد ساهمت عوامل محلية، إقليمية، ودولية في تدهور الاقتصاد الأردني منذ الربع الأخير من عقد الثمانينات من القرن الماضي. وارتبط تفاقم مشكلة الجريمة في الأردن بارتفاع نسبة الفقر والبطالة، وانخفاض الأجور، وتراجع في الاستثمار والنمو الاقتصادي ودور الحكومة في توزيع الموارد الاقتصادية.

إكمالا لما سبق، ومع سرعة وتيرة التقدم التكنولوجي والاتفاقيات الدولية والإقليمية حول تحرير التجارة في ظل منظمة التجارة العالمية والتنافس في الجودة، لذلك ينبغي رفع إنتاجية عوامل الإنتاج لاسيما العمل وتجاوبها مع الإصلاحات للهياكل المؤسسية لرفع إيرادات الاستثمار المحلي، لذا فإن المجتمع الأردني يحتاج إلى التدخل المستمر من قبل الحكومة ليس فقط للنهوض بقطاعاته الاقتصادية وتحقيق التنمية المستهدفة، وإنما النهوض أيضا بقطاعاته الاجتماعية، إذ يحتاج إلى إعادة صياغة النظم التعليمية والتدريبية ومواكبة التطورات التقنية خصوصا في ظل ارتفاع حجم البطالة من المتعلمين الشباب.

خلاصة القول، إن عدم تدخل الحكومة الأردنية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بكفاءة واقتدار يشكل عائقا رئيسا أمام التقليل من آثار البطالة والتفاوت في توزيع الدخول والفقر والجريمة، إذ بإمكان الحكومة أن تقلل من معدلات البطالة من خلال انتهاج سياسات تصحيح اقتصادي تهدف إلى توفير فرص عمل وتشجيع الاستثمارات وحماية المنتجات المحلية، وكذلك بإمكانها التقليل من التفاوت في توزيع الدخل من خلال سياسة مالية من شأنها إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة، وكذلك بإمكانها دعم أسعار السلع الأساسية وتقديم الإعانات للعاطلين عن العمل وتقديم الخدمات الطبية والتعليمية وغيرها من الخدمات ذات الأهداف الاجتماعية التي تصب في خدمة التنمية البشرية المستدامة، ومن ثم فإن ذلك يشكل المتغير المستقل المتسبب في نتائج مؤلمة تتمثل في تعميق مشكلة الفقر والبطالة والجريمة وتدهور مستوى التنمية البشرية المستدامة في المجتمع الأردني.

1.2 مشكلة الدراسة

الفقر والبطالة والجريمة هي مشكلات اجتماعية في غاية التعقيد، فأسـبابها متشابكة ما بين أسباب اقتصادية واجتماعية وثقافية حسب طبيعة كل بلد من بلـدان العالم. ولأن ثالوث "الفقر والبطالة والجريمة" مشكلة معقدة ومتشابكة وأسبابها كثيرة ومتعددة، يترتب على ذلك أن الحلول والسياسات والاستراتيجيات المطروحة أيضًـا هي في غاية الصعوبة، ولاسيما تزامن ذلك مع انتشار وهيمنة النظـام الاقتصـادي العالمي وما يتطلبه من طرح برامج إصلاحية هيكلية من قبل المؤسسـات الدوليـة كحلول لا بد منها وشرطية لتحقيق نمو بلدان العالم ولاسيما النامية منهـا. الواقـع يشير ويؤكد أنه لا يمكن للبرامج والسياسات الاقتصادية التي تنتهجها الدول اليـوم والتي هي نتاج العولمة، أن تكون الطريق الأفضل والحل الأمثل، وأن تسهم فعليًـا في الحد من ثالوث "الفقر والبطالة والجريمة" أو القضاء عليها، والتجارب العالميـة كثيرة في هذا المجال. أمام هذه الحقيقة كان لا بد من البحث عن أفضل السياسـات والبرامج الاقتصادية وأقدرها على تحقق النمو الاقتصادي وفي الوقت نفسه تحقـق مصالح جميع فئات الشعب ولاسيما المهمشة والفقيرة منها.

إن تخفيض النفقات العامة وتحجيمها في مجال الخدمات الاجتماعيـة فـي الأردن بفعل سياسات التصحيح الاقتصادي سيؤدي إلى حدوث مشكلات عديدة فـي المجتمع وفي مقدمتها تزايد معدلات البطالة والفقر والجريمة، وذلك بسـبب عـدم وجود قطاعات اقتصادية متطورة ونشطة تسمح بدخول الباحثين عن العمل إليهـا، فضلا عن عدم وجود قطاع خاص فاعل داخل الاقتصاد الأردني ليمتص جزءا من هذه البطالة، إن ازدياد ظاهرة البطالة في الأردن وتفاقمها سيؤثر سلبًا على الوضع الاقتصادي داخل البلد جنبًا إلى جنب مع الوضع الاجتماعي وما له من آثار سـلبية تنعكس على مستوى الفقر فضلا عن مستوى الجريمة.

وقد شهد الاقتصاد الأردني منذ مطلع التسعينات، مع بداية تطبيـق بـرامج التصحيح الاقتصادي، متغيرات نوعية لم تعهدها الدولة الأردنية من قبل، وذلك من حيث شدة تأثيرها وتدفقها في كل الاتجاهات وفي المجالات الاقتصادية والاجتماعية. وقد أصبح من غير الممكن التعاطي مع هذه المتغيرات أو فهمها دون فهم واستيعاب

لطبيعة برامج التصحيح الاقتصادي، وتحديد آثارها وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية.

وبناءً على ما سبق تتمحور مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي، هل لسياسات التصحيح الاقتصادي التي انتهجتها الحكومات الأردنية أن تسهم في تنمية حقيقية للمجتمع الأردني وفي حل مشكلات الفقر والبطالة والجريمة والتقليل من معدلاتها؟

أسئلة وفرضيات الدراسة

وتحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:-

1. ما تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على حل مشاكل الفقر والبطالة في المجتمع الأردني من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟
2. ما تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على خفض معدلات الجريمة في المجتمع الأردني من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟
3. ما معوقات تنفيذ سياسات التصحيح الاقتصادي في المجتمع الأردني من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

فرضيات الدراسة

تحاول الدراسة اختبار الفرضيات التالية:-

1. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو " مستوى تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على حل مشاكل الفقر والبطالة في المجتمع الأردني " والتي تعزى لاختلاف خصائصهم النوعية والوظيفية.
2. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو " مستوى تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على خفض معدلات الجريمة في المجتمع الأردني " والتي تعزى لاختلاف خصائصهم النوعية والوظيفية.

3. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو "معوقات تنفيذ سياسات التصحيح الاقتصادي في المجتمع الأردني والتي تعزى لاختلاف خصائصهم النوعية والوظيفية.

3.1 أهمية الدراسة:

تعدُّ دراسة تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على حل مشاكل الفقر والبطالة والجريمة في المملكة الأردنية من الدراسات التي لها أهميتها على المستويين العلمي والعملي، حيث تكمن أهمية هذه الدراسة من خلال:

أولاً: أهمية الدراسة على المستوى العلمي

تتلخص الأهمية العلمية لهذه الدراسة فيما يلي:

1- تبرز أهمية الدراسة من خلال موضوعها حيث تكاد البطالة والفقر والجريمة أن تكون ذات تأثيرات سلبية بشكل مطلق ولا تمتلك آثارا ايجابية. ولهذا السبب كان الاهتمام بظاهرة البطالة والفقر والجريمة، والعمل على القضاء عليها من من أهم السياسات الاقتصادية في الأردن.

2- إن دراسة العلاقة بين سياسات التصحيح الاقتصادي في الأردن والبطالة والفقر والجريمة في المملكة الأردنية الهاشمية لموضوع له أهميته العلمية، لأنه سوف يوضح أثر سياسات الإصلاح والتصحيح الاقتصادي على البطالة والفقر في الجريمة في الأردن، وبالتالي يمكن الحكم على نجاح أو فشل سياسات الإصلاح الاقتصادي في الأردن بموضوعية لمواجهة وإيجاد الحلول الفاعلة والمناسبة مشكلات الفقر والبطالة والجريمة في الأردن.

3- إن التفسير العلمي لأثر سياسات التصحيح الاقتصادي على البطالة والفقر والجريمة في المملكة الأردنية الهاشمية هو أمر يستحق الدراسة والتوثيق؛ وذلك لوجود نقص كبير في مثل هذه الدراسات، والبحوث المتعلقة بسياسات التصحيح الاقتصادي وأثرها على البطالة والفقر والجريمة، في عالمنا العربي بصفة عامة، وفي المجتمع الأردني على وجه الخصوص، حيث إن معظم الدراسات تناولت سياسات التصحيح الاقتصادي وعلاقتها بمتغيرات أخرى،

ولكن ربطها بالبطالة والفقر والجريمة قليلة جداً، وعليه قد تسهم هذه الدراسة في إثراء المعرفة العلمية في هذا المجال.

ثانياً: الأهمية على المستوى العملي:

تكمن أهمية هذه الدراسة من الناحية العملية في الآتي:

1- قد تساعد هذه الدراسة - بما تقدمه من تصور علمي عن سياسات التصحيح الاقتصادي وأثرها على البطالة والفقر الجريمة - في معالجة مشكلات اقتصادية قد تكون على درجة كبيرة الخطورة، والحد من سلبياتها.

2- تنبع أهمية هذه الدراسة في جانبها العملي من كونها محاولة لتزويد الجهات الرسمية الاقتصادية في الأردن عن العلاقة بين سياسات التصحيح الاقتصادي والبطالة والفقر والجريمة بمجموعة من التوصيات والمقترحات التي من شأنها المساهمة في تقييم سياسات التصحيح الاقتصادي في الأردن ومدى كفاءتها في إيجاد حلول لبعض المشكلات المجتمعية.

3- ما ستسفر عنه هذه الدراسة من نتائج، وما ستستخلصه من توصيات، يعد- وسيلة من وسائل رسم سياسات التصحيح والإصلاح الاقتصادي الخاصة بمعالجة مشكلات البطالة والفقر والجريمة في المجتمع عموماً.

4- قد تكون هذه الدراسة مرجع وقاعدة للبيانات والمعلومات التي تفيد الباحثين في الجامعات والمعاهد العلمية ومراكز الدراسات المحلية والإقليمية، وكمنطلق لدراسات جديدة في هذا المجال.

4.1 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بشكل رئيس إلى تحديد الآثار المترتبة من برامج التصحيح الاقتصادي في الأردن على النواحي الاجتماعية والاقتصادية، وتقتصر الدراسة في تحديد الآثار الاجتماعية والاقتصادية على الفقر، والبطالة والجريمة. وتهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

1. التعرف على أثر سياسات التصحيح الاقتصادي على حل مشاكل الفقر والبطالة في المجتمع الأردني من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في الجامعات الأردنية.
2. التعرف على أثر سياسات التصحيح الاقتصادي على خفض معدلات الجريمة في المجتمع الأردني من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في الجامعات الأردنية.
3. التعرف على معوقات تنفيذ سياسات التصحيح الاقتصادي في المجتمع الأردني من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في الجامعات الأردنية.
4. الكشف عن مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء طلبة الدراسات العليا في الجامعات الأردنية نحو " مستوى تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على حل مشاكل الفقر والبطالة في المجتمع الأردني " والتي تعزى لاختلاف خصائصهم النوعية والوظيفية.
5. الكشف عن مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء طلبة الدراسات العليا في الجامعات الأردنية نحو " مستوى تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على خفض معدلات الجريمة في المجتمع الأردني " والتي تعزى لاختلاف خصائصهم النوعية والوظيفية.
6. الكشف عن مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء طلبة الدراسات العليا في الجامعات الأردنية نحو " معوقات تنفيذ سياسات التصحيح الاقتصادي في المجتمع الأردني والتي تعزى لاختلاف خصائصهم النوعية والوظيفية.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري:

الإطار المفاهيمي لسياسات التصحيح والإصلاح الاقتصادي

يقصد بسياسات التصحيح والإصلاح الاقتصادي في المفهوم العام مجمل الإجراءات والسياسات الهادفة إلى تغيير الوضع الاقتصادي من الحالة غير المرغوب فيها إلى حال أفضل يتميز بالأداء الجيد والفعالية، وتعرَّف أيضاً بأنها مجموعة من السياسات والإجراءات والتدابير التي تتبعها الحكومات في الدول التي تعاني من اختلال في اقتصادها الداخلي والخارجي وتكون مهمة هذه السياسات العمل على استقرار الاقتصاد وإحداث تصحيحات هيكلية لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية لصالح أفراد المجتمع، يمكن إجمالها في إعادة التوازن على مستوى الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي (العزاوي، 2009).

ويطلق على سياسات التصحيح والإصلاح الاقتصادي والإجراءات المالية المصاحبة للتصحيح والإصلاح عدة تسميات، وذلك حسب أهدافها أو نتائجها المتوقعة، فتسمى ببرامج الإصلاح والتصحيح المالي عندما يكون الإصلاح المالي هو العنصر الرئيس المستهدف في علاج اختلال ميزان المدفوعات، كما تسمى برامج التثبيت الاقتصادي عندما يكون الهدف منها هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الأجل القصير، ويطلق عليها برامج التكيف الاقتصادي عندما يكون الهدف منها تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية من فقر وبطالة وغيرها (عابد، 2006). ويمكن تقسم برامج التصحيح الاقتصادي إلى قسمين رئيسين، استنادا إلى الإطار الزمني لتنفيذها، فيطلق على القسم الأول منها برامج الاستقرار الاقتصادي وتطبق عادة في إطار زمني قصير، وتستهدف تصحيح الاختلال في سعر الصرف، وتوجيه الإنفاق في الأنشطة الإنتاجية، وتخفيض الحاجة للاقتراض أو التمويل الخارجي، وضبط معدلات التضخم. أما القسم الثاني، فيطلق عليه برامج التصحيح الهيكلي والتي تحتاج إلى فترات زمنية طويلة لتنفيذها وتستهدف تحقيق نمو اقتصادي قابل

للاستمرار وقادر على خلق فرص توظيف جديدة من أجل تخفيض معدلات البطالة وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين (العمرو، 2004).

وتلعب سياسات التصحيح الاقتصادي دورًا هامًا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للسكان، حيث يرى (الحسن، 2008) أن طبيعة المستوى الاقتصادي الذي يتمتع به أبناء المجتمع يعتمد على العلاقة الكمية والنوعية بين استغلال الموارد الاقتصادية وحجم السكان، فإذا كانت الموارد الاقتصادية مساوية لحجم السكان فإن المستوى المعاشي يكون مرتفعاً، وهنا يتمتع السكان بالرفاهية المادية والاجتماعية، أما إذا اختل التوازن بين نسبة استغلال الموارد الاقتصادية وحجم السكان أو الموارد البشرية، فإن المستوى المعاشي ينخفض إلى مستويات تحددها درجة الاختلال في التوازن بين مستوى استغلال الموارد الاقتصادية والموارد البشرية، وأن سوء استغلال الموارد الاقتصادية ونقصها يؤدي إلى استهلاك المعطيات المادية للبيئة، وهنا تتحول البيئة إلى مكان غير صالح للعمل والمعيشة والاستقرار، وبالتالي ارتفاع المشكلات الاقتصادية والاجتماعية للسكان من بطالة وفقر وجريمة.

وبناء على ما سبق يمكن القول أن حاجة الدول تزداد إلى برامج التصحيح الاقتصادي، عندما يعاني اقتصادها من وجود اختلال كبير تؤثر على المجتمع ككل مثل: ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، والتباطؤ في النمو الاقتصادي، وارتفاع المديونية، وتفاقم معدلات العجز في ميزانية الدولة، وغيرها من المشكلات الاقتصادية. مما يدفع الحكومات في هذه الدول إلى تطبيق برامج التصحيح الاقتصادي، وذلك كجزء من الحل للخروج من الأزمات.

أما بالنسبة للعالم العربي فقد قدم تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002م، تحليلاً لبعض جوانب الواقع العربي المعاصر، واشتمل على عدة توصيات على درجة عالية من الأهمية لمعالجة بعض مشكلاتها التنموية في إطار سياسات التصحيح والإصلاح الاقتصادي، وقد انتهى التقرير إلى ضرورة أن تعمل الدول العربية على إيجاد حلول لمشكلاتها الاجتماعية والاقتصادية، وإعادة تأسيس مجتمعاتها ضمن عدة شروط، والتي تتضمن:

1 - احترام الحريات العامة لأفراد المجتمع باعتبار ذلك حجر الأساس فـــي بنـــاء الحكم الصالح المحقق للتنمية البشرية الشاملة.

2- تمكين المرأة في المجتمعات العربية وإتاحة الفرصة لها في التوظيف والتدريب بكفاءة في كافة القطاعات الإنتاجية والخدمية وغيرها وعلى قدم المســـاواة مـــع الرجال.

3- اكتساب المعارف الجديدة وخاصة على الصعيد التقني وتوظيفها بفعالية في بناء القدرات البشرية في المجتمع (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2002).

يتضح مما سبق أن سياسات الإصلاح والتصحيح الاقتصادي هـــي عمليـــة مقصودة تستهدف نقل المجتمعات من حالتها إلى حالة أفضل، وهي تمثـــل عمليـــة إنمائية تستهدف الانتقال النوعي والتدريجي من منظومة اقتصـــادية إلـــى منظومـــة اقتصادية أخرى مغايرة تهدف إلى خدمة المجتمع ورقيه وتطوره (فاروق، 2005). والإصلاح والتصحيح بتعدد أشكاله وأهدافه ومسمياته هو خيار اســـتراتيجي للـــدول النامية التي تسعى إلى الاستقرار في ظل المتغيرات والمستجدات الداخلية والخارجية المتسارعة، كي تتمكن هذه المجتمعات من المحافظة على اقتصادها ودعم مقوماتها (حسن، 2002).

فقضية الإصلاح في المجتمعات العربية تعكس حاجة حقيقة وليست مفتعلة أو افتراضية، فالتحولات التي يحملها المستقبل تفرض على المجتمع العربي أن يســـعى إلى استقراء أبرز ملامحه والبحث عن الصيغ المناسبة التي مـــن خلالهـــا يمكـــن الاستعداد لمواجهة التحديات والمخاطر الداخلية والخارجيـــة، حيـــث تتنـــوع هـــذه التحديات والمخاطر لتشمل كافه مجالات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وهذا يتطلب ضرورة وجود برامج وسياسات إصلاحية علـــى المســـتوى الاجتماعي والاقتصادي ليتسنى الاستفادة الكاملة من كافـــة المـــوارد والإمكانيـــات المتاحة في المجتمع العربي، حيث أن التطورات العالمية بما تنطوي عليه من أحداث وقضايا أدت إلى ظهور مشاكل اجتماعية واقتصادية تتغلغل داخل كافـــة قطاعـــات المجتمع (بركات، 2005)، ومن ثم فلقد أصبح من الواجب على الدول العربية حين تصوغ إستراتيجية لوضع سياسيات الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي على أســـاس

اختيارات مجتمعية مقبولة أن تأخذ في اعتبارها مشكلات الفقر والبطالة والجريمة وأن تبني برامجها في هذا الشأن على أسس علمية مدروسة في إطار اتجاهات مؤشرات البيئة الاقتصادية والاجتماعية وما قد ينطوي عليه من فرص ومنافع ومن مخاطر وتحديات.

ومن الجدير ذكره أن عدم تمكن الدول النامية من الحد والتقليل من الآثار السلبية للانفتاح الاقتصادي والعولمة مثل البطالة وغيرها، وعن طريق زيادة الإنفاق العام في هذا الجانب ستثير أزمات اقتصادية واجتماعية كثيرة، ففي الأردن تقدر إجمالي المبالغ المقدمة في مجال الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة حوالي 100 مليون دينار عام 2012م، والتي شملت برامج (العمل الاجتماعي، دعم الحماية الاجتماعية، إنشاء مساكن للفقراء، مشاريع التمويل الميكروي)، وفي مصر على سبيل المثال، وهذا دليل على أهمية دور الدولة وخصوصا في الجانب الاجتماعي وعن طريق المساعدة في معالجة مشكلة البطالة والفقر وغيرها من المشكلات التي تنتج عن العولمة وآلياتها.

وفي هذا الصدد فقد أشارت دراسة (كريشان والعايد، 2009) إلى أن برامج التصحيح والإصلاح الاقتصادي ليست غاية في حد ذاتها وإنما تعد وسيلة لإنجاز أهداف تحددها الدولة للتغلب على المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها المجتمعات، حيث تهدف هذه البرامج في مجملها إلى الاستثمار الأمثل والتوزيع العادل للموارد الاقتصادية بين أقاليم ومناطق الدولة، والتوزيع العادل للدخل القومي بما يساهم في تحسين المستوى المعيشي للمواطنين، وتحفيز الصادرات الوطنية وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات المحلية، والتقليل ما أمكن من تدفق رأس المال الوطني إلى الخارج، وجذب المشاريع والاستثمارات الأجنبية إلى الدولة من خلال توفير المناخ الاستثماري الملائم،.ورفع معدلات النمو الاقتصادي، والسيطرة على التضخم، وتطوير وتوسيع الخدمات العامة (التربية – التعليم – الصحة. وعلى الرغم من كثرة الأهداف العامة للإصلاح الاقتصادي إلا أنها تهدف بشكل رئيس وفق اتجاهات صندوق النقد والبنك الدوليين في الإصلاح الاقتصادي إلى استعادة التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد بما يمكنه من احتواء التضخم وتحسين وضع ميزان

المدفوعات، لتوفير الموارد التي تجعل الدولة قادرة على الوفاء بدفع ديونها، وبالتالي استعادة جدارتها في المجالات الائتمانية (الأمم المتحدة، 2004).

أما في الأردن فعلى الرغم من النجاح الكبير لبرنامج الإصلاح الاقتصادي من حيث استقرار الاقتصاد، فإن برامج وسياسات التصحيح الاقتصادي لم تؤد إلى حدوث التغيرات المتوقعة في نشاط الاقتصاد الأردني، وكانت استجابة القطاع الخاص أضعف مما كان متوقعا، وما حصل أن رفع الدعم عن السلع المدعومة وما صحبه من ارتفاع أسعار المواد الغذائية الرئيسة والكهرباء والنقل والنفط، قد أضر بشكل كبير بذوي الدخل المحدود والمتوسط، مما جعل الكثيرين منهم يعيشون ضمن مستوى دخل أقل من مستوى خط الفقر، وبالفعل زادت معدلات الفقر التي تم إرجاعها إلى تطبيق سياسات برامج التصحيح الاقتصادي (الطوالبة، 2002). وقد أكد البنك الدولي أنه نتيجة لسياسات الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة التي اتبعها الأردن في عقد الثمانينيات وبداية التسعينيات، فإن أسعار الغذاء ارتفعت بنسب كبيرة نظرًا لتخفيض قيمة الدينار الأردني وإلغاء الدعم عن العديد من السلع الأساسية، ولذلك شهدت الشرائح الفقيرة في المجتمع انخفاضا في الصرف على الغذاء بين مجموعات الدخل المختلفة (World Bank, 1998)، إن جميع المؤشرات بالنسبة للأردن دلت خلال الفترة (1987 - 1992) على أن الفقر أصبح أكثر انتشارًا في المجتمع الأردني، فقد ارتفع حجم الأسر الفقيرة فقراً مطلقاً من 18.7 % إلى 21.3 %، وازداد الفقر النسبي من 28.9 % إلى 32,7 %، والفقر المدقع من 1.5% إلى 6.6%، وازدادت فجوة الفقر في الأردن من 1.9 % إلى 2.3 % عند أفقر 10 % من السكان، ومن 4.8 % إلى 5.3 % عند أفقر 30 % من السكان (الأسكوا، 1996).

وقد أكدت العديد من الدراسات مثل دراسة (العيسوي، 2006)، (عبد الخالق، 2002)، (حنفي، 2002)، (بلول، 2009) أن سياسات الإصلاح الاقتصادي قد يترتب عليها آثار وتكاليف اجتماعية بالغة الأهمية، إذ لها انعكاساتها السلبية على فئات الدخل المنخفض والمتوسط، ويمكن حصرها فيما يلي:

(1) قد تتطلب سياسات التصحيح والإصلاح الاقتصادي استخدام سياسات اقتصادية لتحقيق التوازن بين العرض والطلب، مما يترتب على ذلك انخفاض في معدلات التشغيل وتفشي البطالة، فضلاً عن حصول انخفاض في معدلات الاستهلاك تتأثر بها جميع شرائح المجتمع بنسب مختلفة، ومن المؤكد بأن الطبقة الفقيرة ستكون أكثر تأثرا من الطبقات الغنية والمتوسطة التي لديها القدرة على تحمل التقلبات الاقتصادية.

(2) قد تتطلب سياسات التصحيح والإصلاح الاقتصادي تحرير أسعار بعض السلع والخدمات، مما يسهم في إعادة تخصيص الموارد، ونتيجة لذلك تتأثر مستويات الدخل والثروة لبعض فئات المجتمع، لأن الظروف التي كانت قبل الإصلاح قد تبدلت، وهذا بدوره سيؤدي إلى آثار إيجابية أو سلبية جديدة تطال بعض القطاعات في المجتمع.

(3) إن سياسات زيادة أسعار السلع والخدمات، وكذلك سياسة إلغاء وتخفيض الدعم الحكومي للسلع والخدمات الضرورية والتي يستفيد منها الفقراء بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى السياسات المتعلقة بزيادة الضرائب غير المباشرة، كل هذه السياسات من شانها أن تؤدي خاصة خلال المراحل الأولى لتطبيق البرامج إلى ارتفاع معدلات التضخم وبالتالي انخفاض الدخول الحقيقية للأفراد خاصة الفقراء منهم وذوي الدخل المحدود وكذلك انخفاض مقدرتهم على توفير احتياجاتهم المعيشية بسبب ارتفاع تكاليفها.

وإجمالاً، فإنه في ضوء الخصائص التي تتسم بها برامج التصحيح الاقتصادي وما تتضمنه من تخفيض للنفقات ورفع الأسعار والضرائب والخصخصة، تؤدي هذه البرامج إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة، وخفض الأجور الحقيقية، ومن إعادة توزيع جذرية للدخل يترتب عليها تفاوت كبير بين الفقراء والأغنياء وتردي درجة إشباع الحاجات الأساسية للغالبية العظمى من الموطنين، وذلك نظرا لارتفاع الأسعار وانخفاض الإنفاق الاجتماعي، ومن المؤكد فإن طبقة الفقراء تتحمل الجزء الأكبر من التكاليف والآثار السلبية الناجمة عن تطبيق السياسات التي تتضمنها برامج الإصلاحات الاقتصادية.

ويؤكد ذلك دراسة (Polterovitch &. Popov, 2005) التي أشارت إلى أن تطبيق برامج التصحيح والإصلاح الهيكلي للاقتصاد قد أدت إلى خفض متوسط الدخل الحقيقي للأفراد في بعض دول أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي بنسبة 0.8 % سنويًا في الثمانينيات، في حين لم يزد معدل نموه في التسعينيات على 1.5 % سنويًا، أما في منطقة الشرق الأوسط ودول شمال قارة أفريقيا فقد حدث انخفاض في متوسط دخل الفرد بمعدل 1% سنويًا في الثمانينيات، ولم يزد معدل نموه على 1 % سنويًا في التسعينيات، وقدر الانخفاض في الناتج المحلي الحقيقي في 28 دولة في شرق أوروبا والاتحاد السوفييتي السابق بنسبة 30 % خلال التسعينيات. وتكفي الإشارة إلى تجربة الأرجنتين في هذا الشأن، فقد شهدت أكبر كارثة اجتماعية واقتصادية في تاريخها، فقد كانت نسبة الفقراء لا تزيد عن 10 %، وكان 52 % من السكان ينتمون إلى الطبقة الوسطى، وبعد الكارثة الاقتصادية التي تعرضت لها خلال عامي 1999 و 2000 ارتفعت نسبة الفقراء في الدولة إلى 60 %، وانخفضت نسبة من ينتمون إلى الطبقة المتوسطة إلى 22 %، كما تعرض الاقتصاد الأرجنتيني لتقلبات شديدة، وانخفضت قيمة البيزو انخفاضًا كبيراً، وتزايدت المديونية الخارجية، وخيم الركود الاقتصادي على الدولة.

سياسات التصحيح الاقتصادي في الأردن:

عند استعراض مسيرة الاقتصاد الأردني، منذ بداية السبعينات من القرن العشرين، يلاحظ أن الاقتصاد الأردني قد حقق معدلات نمو كبيرة، وذلك نتيجة عدة عوامل ساعدت على الازدهار الاقتصادي خلال تلك الفترة، ومن ضمن هذه العوامل الزيادة الكبيرة في قيمة الحوالات المالية للعاملين الأردنيين في الخارج، فضلا عن المساعدات المنتظمة التي كانت تصل للأردن من بعض الدول، حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي عام 1973م نحو 10.1 %، وارتفع إلى نحو 13 % عام 1975، ثم إلى نحو 23,6 % عام 1977م، وقد صاحب هذا النمو ارتفاع في مستوى الدخل وزيادات متتالية على الرواتب والأجور والرفاهية الاجتماعية وانخفاض كبير على معدلات البطالة والفقر (العمرو، 2004). وقد بدأ هذا النمو بالتراجع الحاد منذ أواخر ثمانينات القرن الماضي، حيث بدأ الاقتصاد الأردني يمر بظروف استثنائية

ناجمة عن انخفاض المساعدات المالية من بعض الدول العربية، وتراجع الطلب على العمالة الأردنية في دول الخليج، فضلا عن تأثر الأردن بشكل كبير بأزمة الكساد العالمي، حيث انخفض معدل النمو الاقتصادي إلى نحو 7.5 % عام 1983، ثم انخفض بشكل كبير إلى نحو 2% عام 1985م، ثم إلى 2.1 % عام 1987م. وقد أدت هذه الأمور إلى تعميق الاختلال الهيكلية في الاقتصاد الأردني، وصاحب ذلك ارتفاع في معدلات البطالة والفقر والتضخم، وتفاقم عجز الموازنة العامة واللجوء إلى الاقتراض الخارجي من الدول المانحة، والتي أغرقت الدولة الأردنية بالمديونية، وأدت إلى اختفاء احتياط العملات الأجنبية وانهيار سعر صرف الدينار أمام العملات الأجنبية، وانهيار القيمة الفعلية للأجور، إضافة إلى الآثار الناجمة عن سلسلة الإجراءات التي اتخذتها الحكومات المتعاقبة بناء على توجيهات صندوق النقد والبنك الدوليين، لتطبيق برامج التصحيح الاقتصادي (السعدي، 2002).

إن طبيعة الاقتصاد الأردني وخصائصه تفرض تحديات كبيرة على واضعي السياسات الاقتصادية والاجتماعية، حيث تتمثل هذه التحديات في قلة الموارد الطبيعية، ومحدودية الأراضي الزراعية، وارتفاع معدل النمو السكاني بسبب النمو الطبيعي والهجرات القصرية، وصغر حجم السوق المحلي، وضخامة أعداد العاملين في القطاع العام، وارتفاع معدل الإعالة، وتأثر الاقتصاد الأردني بالمتغيرات الاقتصادية والسياسية للدول المجاورة، كما يتأثر بعوامل تغير أسعار النفط، وظروف السوق العالمية. وفي المقابل يملك الأردن مجموعة من عوامل القوة والمتمثلة في توفر القوى البشرية المدربة، وبنية تحتية لإقامة المشاريع التنموية، وتوفر عناصر الأمن، والانفتاح على العالم الخارجي، والموقع الاستراتيجي.

تضمنت سياسات التصحيح الاقتصادي في الأردن مختلف القطاعات الاقتصادية - المقصود هنا بسياسات التصحيح الاقتصادي هو الطرق التي اتبعتها الحكومة لمعالجة اختلال الاقتصاد من عجز في الموازنة والميزان التجاري وتحجيم للتضخم واستقرار لسعر صرف الدينار تحقيقاً لمعدلات نمو اقتصادي- حيث تبنى الأردن برنامج التصحيح الاقتصادي الأول عام 1989م، بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ثم تبعه برنامج تصحيح اقتصادي ثاني للفترة (1998-

1992م) وتبعه تصحيح اقتصـــادي ثالـــث ورابـــع للفتـــرات (1999-2001م) و (2002-2004م) وما زالت برامج التصحيح الاقتصادي موضع تنفيذ الحكومـــات الأردنية المتتالية. وقد استهدفت هذه السياسات في مجملها معالجة الاختلال الناجمة عن الأزمة الاقتصادية التي برزت بعد انهيار سعر صرف الدينار الأردنـــي أمـــام العملات الأجنبية، وكان من أبرز هذه السياسات، زيادة الضرائب غيـــر المباشـــرة الأمر الذي أدى إلى ارتفاع تكلفة معظم السلع الأساســـية، مـــع انخفـــاض الإنفـــاق الحكومي على الخدمات، وسياسات رفع الدعم عن الإنتاج المحلي وعن الصـــادرات الوطنية، وتحرير التجارة الخارجية والداخلية، وإزالة الحواجز الجمركيـــة لتســـهيل انسياب السلع والبضائع الأجنبية، وتخلي الدولة عن المساهمة المباشرة في انجـــاز مشاريع تنموية اقتصادية، وتقديم التسهيلات للاستثمارات الأجنبية بغض النظر عن الجدوى الاقتصادية، وإلغاء الدعم الحكومي عن السلع الأساسية، وكذلك عن مختلف الخدمات العامة، وخصخصة مؤسسات القطاع العام وتخلت الدولة عن حصتها فـــي المؤسسات التي كانت تحقق ربحا وتدر دخلا للخزينة، كما أن التوسع فـــي نظـــام القبول الموازي في الجامعات الأردنية الرسمية والرفع التدريجي للرسوم الجامعيـــة للتخصصات الجديدة هو أيضا خطوة في الاتجاه نفسه. لقد تركت هـــذه السياســـات أثارا اقتصادية واجتماعية قاسية على الفقراء ومتوسطي الدخل، نتيجة مجمل هـــذه الإجراءات والتي انعكست على أسعار السلع في ظل غياب الرقابة. إن مجمل هـــذه السياسات ذات طبيعة انكماشية أدت إلى سوء الأحوال المعيشية للغالبية العظمى من أبناء المجتمع الأردني وبشكل خاص ذوي الدخل المحدود، مما زاد نسبة الفئات التي تعيش تحت خط الفقر، وأسهمت هذه السياسات في تعميق الأزمة الاقتصادية، وزيادة معدلات البطالة، ومع ذلك لم يحقق برنامج" التصحيح الاقتصـــادي" الـــذي طبقتـــه الحكومة منذ عام 1991 أهدافه المعلنة.

وثمة أسباب وعوامل أدت إلى عدم الرضا العام تجاه السياسات والممارسات الحكومية التي أثرت على واقع الاقتصاد الأردني وانعكســـت ســـلباً علـــى مجمـــل النواحي الاقتصادية والمجتمعية المتعلقة بالفرد والمؤسســـات. حيـــث كـــان لجـــوء الحكومات المتعاقبة في الأردن إلى سياسات اقتصادية هشة وليست على درجة مـــن

الكفاءة لتحقيق نمو اقتصادي حقيقي العديد من الآثار على المجتمع والمؤسسات في الدولة كزيادة حجم البطالة والفقر والتضخم وتراجع الدور الرقابي والتشريعي وارتفاع كبير في حجم المديونية وتراجع في مؤشر الشفافية وفي النمو الاقتصادي. حيث نتج عن سياسات التصحيح الاقتصادي مثل خصخصة العديد من الانعكاسات السلبية بعد أن قامت الحكومة الأردنية ببيع حصصها في العديد من المشاريع الإنتاجية المحلية الكبرى، والتي كانت ترفد الدولة بمبالغ مالية كبيرة، مثل شركات: البوتاس، والفوسفات، والاتصالات، والكهرباء، في الوقت الذي كانت تسهم هذه الشركات في الناتج المحلي. فعلى سبيل المثال كانت شركة الاتصالات الأردنية وحدها ترفد الخزينة بما يزيد عن 200 مليون دينار سنوياً خلال السنوات الخمس عشرة السابقة، بينما دخل الخزينة الآن من ضريبة الدخل على هذه الشركة لا يزيد في أفضل الحالات عن 65 مليون دينار، حيث تبرر الحكومة ذلك بأن التوجه نحو الخصخصة كان من متطلبات العولمة وشروط منظمة التجارة العالمية التي انضم لها الأردن عام 2000 ، بالإضافة إلى توجه ضغوطات عجز الموازنة والنفقات المتصاعدة، وإعطاء فرصة للقطاع الخاص لمنافسة رأس المال الأجنبي الوارد إلى السوق الأردني.

وقد أشارت دراسة (Alissa, 2007) بأن عملية الإصلاح الاقتصادي في الأردن قد مرت بعدت مراحل، حيث أنها كانت بطيئة وانتقالية، فقد انتقل الاقتصادي الأردني من نموذج الاقتصاد الذي تسيطر عليه الدولة إلى الاقتصاد الذي تسيطر عليه أدوات التحرير المالي والخصخصة وبوتيرة عالية، والتي أدت إلى تنامي في نسبة البطالة والتضخم والدين العام، وارتفاع اعتماد الأردن على المساعدات والمنح الخارجية.

مفهوم الخصخصة وآلياتها وتداعياتها على المجتمع الأردني:

يشير مفهوم الخصخصة إلى عملية التحويل الجزئي أو الكلي لمؤسسة أو شركة إنتاجية أو خدمية كانت تمتلكها أو تمثلها الدولة من القطاع العام إلى القطاع الخاص، ويمكن أن يقتصر هذا التحويل على استخدام المبادئ والأسس التي يستخدمها القطاع الخاص لإدارة المؤسسات العامة أو قد يمتد ليشمل التحويل الكلي

لملكية هذه الشركات أو المؤسسات إلى أفراد القطاع الخاص (العساف، 2010). كما يمكن تعريف الخصخصة بأنها انتقال عمل ما كلياً أو جزئياً من القطاع العام إلـــى القطاع الخاص بما ينطوي عليه من اعتماد على فعاليات القطاع الخـــاص وقـــوى السوق سعيا لتحقيق الأهداف الاجتماعية.

ولمصطلح الخصخصة مترادفــات عــدة مثــل: التخاصــية، التخصــيص، والخوصصـــة، الإصـــلاحات الهيكليـــة، ويقابلهـــا فـــي المصـــطلح الإنجليـــزي (Privatization) والذي ظهر في القواميس الغربية أول مرة عام 1983م إلا إن الأدبيات الاقتصادية العربية تفضل استخدام مصطلح الخصخصة الذي اقترحه مجمع اللغة العربية في مصر(القضاة، 2006).

الهيكلة في أغلب البلدان النامية، وهي تتضمن تحويــل مشـــاريع وأنشـــطة القطاع العام إلى القطاع الخاص لإعادة الهيكلة والتصحيح، إن الخصخصـــة مبـــدأ أساسي من مبادئ ثقافة السوق والعولمة التي أيـــدت لهـــا وفرضـــتها المؤسســـات والمنظمات الدولية على رأسها صندوق النقد والبنك الـــدوليين وضـــمن سياســـات الإصلاح والتكييف الهيكلي، إن برامج الخصخصة لها أهداف متعددة أهمها التخفيف من أعباء الموازنة العامة وتوسيع وتنويع قاعدة الملكية لصـــالح القطـــاع الخـــاص وزيادة معدلات النمو والتنمية واجتذاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبيـــة (فـــالح، 2008).

وقد أشارت بعض الدراسات مثل دراسة (القريشي، 2011) ودراسة (Nellis, 2008) إلى أن هناك تنوع في الأهداف والمبررات التي تهـــدف لتطبيـــق بـــرامج الخصخصة بشكل عام ومن أهمها: تحسين مستوى الكفاءة الاقتصادية للمؤسســـات والشركات العامة المملوكة للحكومة وخاصة المتعثرة منهـــا والخاســـرة، وتعزيـــز التنافسية فيها باعتبار أن الخصخصة هي جزء من عملية الإصـــلاح الاقتصـــادي، وتحسين نوعية السلع والخدمات التي تقدمها للمؤسسات والشركات العامة المملوكـــة للحكومة الخاضعة للخصخصة، وتوفير الأموال اللازمة للموازنة العامة للدولة مـــن خلال بيع المؤسسات وأسهم الحكومة في الشركات العامة، وتخفيض النفقات الجارية وتقليص الحاجة إلى الاقتراض الخارجي والداخلي الناجم عـــن دعـــم المؤسســـات

والشركات العامة الخاسرة، وتهيئة الظروف اللازمة لتوظيف التكنولوجيا الحديثة في المؤسسات العامة، وتعزيز وتطوير وتوسيع السوق المالية، حيث أن الخصخصة تعمل على تنشيط وتنمية تداول الأسهم والسندات في السوق، وتعزيز حالة التنافسية وتعجيل النمو الاقتصادي وزيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية للمواطنين، وتقليل العبء الإداري للحكومة وتخفيف العبء على موازنة الدولة.

أما في الدول النامية ومنها الأردن فتهدف برامج الخصخصة إلى التخلص من الفساد السائد في القطاع العام والخسائر المالية الناجمة عنه من جراء انخفاض مستوى الكفاءة الإنتاجية لهذه المؤسسات وعجزها عن مواكبة التقدم التكنولوجي، بحيث تحولت هذه المؤسسات إلى بؤر تستنزف الموارد الاقتصادية، وأثقلت كاهل الموازنة العامة للدولة، إضافة إلى تدني مستوى الخدمة المقدمة من مؤسسات الدولة وسوء مستوى الجودة والنوعية بسبب ضعف الرقابة، فضلاً عن تضاؤل قدرة الحكومة على التوسع والاستثمار، إن مثل هذه الحالة تعكس الوضع الذي كان عليه القطاع العام في العديد من البلدان النامية وما زال موجوداً في معظمها (العزاوي، 2009؛ شتيوي، 2005).

وعلى الرغم من تعدد الفوائد المتوقعة من برامج الخصخصة إلا أنها لا تخلو من السلبيات، وعلى قدر تعلق الأمر بموضوع هذه الدراسة، إذ يترتب على خصخصة مؤسسات الدولة والشركات العامة، على المدى القصير، فقدان الكثير من الأيدي العاملة المحلية لأعمالها، وذلك نتيجة البحث وراء الأرباح المرتفعة من خلال تنافس جميع القطاعات الخاصة من أجل خفض كلف الإنتاج من خلال الضغط على عنصر العمل باتجاه تخفيض عدد العاملين وتخفيض الأجور المدفوعة، وهذا له دور كبير في زيادة البطالة وما تجلبه معها من كلف اجتماعية واقتصادية وأمنية كبيرة. أما على المدى المتوسط فأن الخصخصة ستعمل على خلق فرص عمل جديدة، وذلك لقدرتها على إطلاق عملية النمو في الإنتاج والاستثمار وبالتالي خلق فرص عمل جديدة، إلا أن هذه الفرضية تكاد تكون ضعيفة في البلدان النامية وذلك بسبب غياب الخطط الجيدة والإجراءات الواضحة والبيئة المناسبة فإن العديد من برامج الخصخصة تعثرت ولم تحقق الأهداف المرجوة منها، لا على مستوى المؤسسات

والشركات المخصخصة المعنية ولا على صعيد الاقتصاد الوطني Daniele & Carrera, 2009). وتشير تجارب الخصخصة في العديد من بلدان العالم إلى أن هناك عوامل عديدة وعقبات حالت دون تحقيق النجاح ومن أبرزها: (لورنس، 2006؛ سلوم، 2008؛ عبوري، 2007):

1- قد تؤدي الخصخصة إلى نقص في فرص الاستثمار والتشغيل ومن ثم النمو الاقتصادي في البلدان النامية بسبب اتجاه القطاع الخاص نحو الاستثمار المالي في المشاريع غير المنتجة، بهدف تحقيق الربح السريع من خلال الحركة الفورية عبر أسواق العالم في ظل العولمة المالية.

2- كما أن الخصخصة من شانها خلق المنافسة محليا، واعتماد تقنيات متطورة في الإنتاج هي على الأغلب ستكون كثيفة رأس المال، ليتسنى للقطاع الخاص المنافسة، ومن ثم سيكون الاتجاه على المدى الطويل صوب تزايد الاعتماد على تقنيات الإنتاج كثيفة رأس المال وانخفاض الاعتماد على تقنيات الإنتاج كثيفة العمالة وهذا طبعا لا يساعد على حل مشكلة البطالة بل يؤدي إلى تفاقمها على المدى المتوسط والطويل.

3- زيادة المخاطر الأمنية عندما يتم تحويل المؤسسات الحكومية الكبيرة والمهمة إلى مؤسسات خاصة، وخاصة تلك التي تقدم خدمات هامة للمواطن، لأن الآثار التي يتركها الفساد والاستغلال وارتفاع الأسعار له مضامين اجتماعية، وعليه فإن تحويل المسؤولية إلى الجهات الجديدة قد ينتج عنه بعض المشكلات الأمنية.

4- انطلاق فرضية "النمو بلا فرص عمل حيث يترتب على الخصخصة إضعاف الصلة بين توسيع نطاق الإنتاج ونمو العمالة، ومن ثم أصبح بالإمكان زيادة الإنتاج والنمو الاقتصادي بدون زيادة مدخلا الإنتاج، ولاسيما العمالة، من خلال رفع كفاءة العمل، والعمالة

الماهرة، ومن ثم الاستغناء عـــن أعداد متزايدة من العمالة غيـــر الماهرة وتعويض ذلك بأعداد أقل من العمالة الماهرة.

5- زيادة المخاطر الأمنية عندما يتم تحويـل المؤسسـات الحكوميـة الكبيـرة والمهمة إلى مؤسسات خاصة، وخاصة تلك التي تقدم خدمات هامة للمواطن، لأن الآثار التي يتركها الفساد والاستغلال وارتفاع الأسـعار لـه مضـامين اجتماعية، وعليه فإن تحويل المسؤولية إلى الجهات الجديدة قد ينـتج عنـه بعض المشكلات الأمنية.

أشكال وأساليب الخصخصة:

هناك أشكال وأساليب للخصخصة اتبعتها العديد من دول العالم ومن بين ذلك ما يأتي (قنوع، 2005):

(1) أسلوب التعاقد مع مؤسسات وشركات القطاع الخاص: يتضمن هذا الأسلوب إتاحة الفرصة للقطاع الخاص الحصول على العقود من الدولة لإجراء عمليات التشغيل لمنشآتها وفقاً لشروطها مع وضع الضمانات المناسبة، والرقابة للأداء، للتأكد من أن بنود العقد سوف يتم تنفيذها إلى جانب العديد من المزايا والإيجابيات الأخرى.

(2) أسلوب التجبير: وضمن هذا الأسلوب يتيح القطاع العام الفرصة للقطاع الخاص لأن يؤدي دوره في تقديم السلع والخدمات بدلا منه، أي أن الدولة تتيح للمستفيدين من السلع والخدمات (التي كانت تقدمها الدولة)، لأن يختاروا الحصول عليها من القطاع الخاص وضمن إطار المنافسة.

(3) تحويل المؤسسات والشركات الحكومية (العامة) إلى شركات مساهمة وبيع الأسهم فيها للقطاع الخاص.

أما عمليات الخصخصة في الأردن فقد بدأت مع بداية عام 1985 وكانت جزءاً من برنامج التصحيح والتكيف الاقتصادي، واستهدف برنامج الخصخصة محاولة للخروج بالاقتصاد الأردني من حالة التباطؤ التي يمر بها، وتشجيع القطاع الخاص، ورفع كفاءة الشركات المعنية بعمليات الخصخصة، والتخلص كلياً من المشروعات والشركات الخاسرة، وتوجيه المدخرات الخاصة نحو استثمارات طويلة

الأجل، وأخيراً الحصول على التكنولوجيا الحديثة وأساليب الإدارة الحديثة (السويطي، 2000)، وقد قامت الحكومة الأردنية بإنشاء "الوحدة التنفيذية للتخاصية في عام 1996م بإشراف المجلس الأعلى للتخاصية الذي يرأسه رئيس الوزراء وعضوية عدد من الوزراء ومدراء الدوائر المختصة.

ويذكر (سلامة، 2002؛ الفاعوري، 2004) أن مبررات تطبيق برامج الخصخصة في الأردن قد كانت منذ بداية تطبيقها تقف عند ثلاثة عوامل أساسية، هي:

(1) تعرض الأردن في نهاية الثمانينيات إلى أزمات اقتصادية متتالية، تمثلت بشكل رئيس في انخفاض احتياطات العملات الأجنبية إلى مستوى يقل عن قيمة صادرات المملكة، وانهيار سعر صرف الدينار الأردني، والتراجع الكبير في معدلات النمو الاقتصادي والمؤشرات الحيوية للاقتصاد خلال تلك الفترة.

(2) ضعف أداء وتعثر بعض المؤسسات والشركات التي كانت مملوكة وتدار بشكل كامل أو جزئي من قبل الحكومة والذي كان سبباً في تحمل خزينة الدولة لأعباء مالية إضافية، فقد كان هناك عدد كبير من المؤسسات الحكومية التي تعاني من ضعف في الأداء والإنتاجية وتضخم حجم تكاليفها ونفقاتها. وخير دليل على ذلك الخطوط الجوية الملكية الأردنية – حيث أنها تعاني من عجز مالي وخسارة ناتجة بشكل أساسي عن تضخم كلف التشغيل، وما ترتب على ذلك من زيادة في حجم مديونيتها المكفولة من قبل الحكومة.

(3) التوجه الدولي نحو الخصخصة الذي كانت تدعمه الجهات الدولية المانحة مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الذي روّج لمجموعة من السياسات أهمها تحرير الاقتصاد وضبط الإنفاق الحكومي والخصخصة، حيث تمت عمليات الخصخصة باعتبارها نهجا في 120 دولة في العالم بموجب التقرير.

وحول عملية تنفيذ الخصخصة فقد تم بيع أسهم الحكومة الأردنية في أكثر من 44 شركة ومؤسسة، تسهم فيها الحكومة بنسب تتراوح ما بين (5%-100%) وقد تم إجراء أول عملية خصخصة لشركة الأسمنت الأردنية في عام 1998 حيث تم

بيع 57 % أسهم شركة الأسمنت إلـى شـركة (Lafarge) الفرنسـية. وكـذلك خصخصة مؤسسة النقل العام وهي مملوكة بالكامل للحكومة حيث عقدت الحكومـة اتفاقيات للتشغيل مع ثلاثة شركات خاصة ولمدة عشر سنوات داخل حـدود أمانـة عمان الكبرى. وتم بيع 69 % من أسهم شركة الاتصـالات الأردنيـة والمملوكـة بالكامل للحكومة إلى ائتلاف البنك العربي وشركة (France Telecom) في عام 2001 . ومن المؤسسات الأخرى التي تم خصخصتها سلطة المياه الأردنية حيث تم توقيع عقد لشبكة مياه ومجاري منطقة عمان الكبرى مع إحدى الشركات الفرنسية المسماة Suez Lyonnaise Des Eaux ولمدة أربع سـنوات وبقيمـة 2.2 مليون دولار سنويا. ومن الشركات الأخرى التي تم خصخصتها وبيع أسهم الحكومة فيها شركة الأسواق الحرة للمطارات الأردنية، وشركة التموين للطائرات، أكاديمية الطيران الأردنية، وشركة مناجم الفوسفات الأردنية، وشـركة البوتـاس العربيـة، وسلطة الطيران المدني، وبنك الإسكان، وبنك القاهرة عمـان، وشـركة الدباغـة الأردنية، شركة منتجع حمامات معين، وغيرها.

ويعد الحكم على نجاح عمليات الخصخصة فـي الأردن وتحقيـق المنـافع المتوقعة منها أمراً معقداً لأسباب عديدة منها ما يتعلق بمستوى الربحية المتحقق في المؤسسات والشركات التي خضعت للخصخصة، وحجم التخفـيض (أو الارتفـاع) الحاصل في أسعار السلع والخدمات المعنية بعد عملية الخصخصة، ومستوى الجودة والنوعية للسلع والخدمات بعد الخصخصة وحجم العمالة التي قد تم الاستغناء عنهـا بعد عملية الخصخصة.

وحول الآثار المترتبة على الخصخصة في الأردن فعلى ما يبـدو أن تـأثير عملية الخصخصة على أعداد العاملين في المؤسسات والشركات المخصخصة كـان تأثيراً سلبياً حيث تراجع أعداد العاملين بشكل كبير في معظم الشـركات التـي تـم خصخصتها، ويعود ذلك بأن الإدارات الجديدة لهذه المؤسسات وعلى أسس تجاريـة تتطلب إعادة هيكلة العمالة وذلك للحد من أو تقليل التضخم الوظيفي الذي كان سائداً قبل عملية الخصخصة (قندح، 2013؛ عواقلة، 2003). وهذا يؤكد بالطبع التـأثير السلبي للخصخصة على زيادة البطالة وفقدان العاملين لوظـائفهم، والتـي جعلـت

النظرة المجتمعية في غير صالح عملية الخصخصة، والدليل على ذلك ما شهده الأردن من احتجاجات عمالية ونقابية وشعبية على عملية الخصخصة وتسريح، أو عدم وضوح مستقبل الكثير من العاملين في المؤسسات التي تم تخصيصها. أما من حيث معدلات الأجور بعد الخصخصة فإنها ارتفعت بمعدلات متفاوتة وتراوحت بين (2-10) % في الأغلبية الساحقة من الشركات والمؤسسات المخصخصة، وهذه النسب قليلة وعادية جداً ولا تتعدى في مجملها قيمة الزيادات السنوية المستحقة للعاملين ولا تعود لعملية الخصخصة بحد ذاتها، بالإضافة لذلك فإن هناك تخوف من ارتفاع السلع والخدمات لأن الشركات التي تم تخصيصها لها الحق الكامل في تقديم الخدمات والتحكم في أسعارها وخصوصا فيما إذا كانت هذه الخدمات ضرورية مثل خدمات الكهرباء والمياه والاتصالات (الشرقطلي، 2010) وبالنتيجة يمكن القول بأن نتائج الخصخصة كما أظهرتها بعض الدراسات لا تدعم هذه السياسة الاقتصادية وخاصة على المستوى الاجتماعي فيما يتعلق بمشكلتي الفقر والبطالة، غير أن الاتجاه العام على المستويين المحلي والإقليمي والعالمي باتجاه الخصخصة تجعل من عملية التراجع عنها أمر غير وارد على الأمدين القريب والبعيد.

تعد الخصخصة من الأسباب غير المباشرة لارتكاب الجرائم المختلفة في المجتمع، لأن الخصخصة قد تؤدي إلى فقدان العديد من العاملين الصغار غير المهرة لوظائفهم، أو فقدان الموظفين الكبار لامتيازاتهم الوظيفية، مما يؤدي إلى عدم توفر الأمن الاقتصادي لهم، ومعاناتهم من المشاكل الاجتماعية والنقص في الحاجات الضرورية، وهذا بالطبع ينعكس عليهم سلبياً، وقد يؤدي تكوين اتجاهات خطيرة لديهم تنحو إلى معارضة المجتمع والتمرد عليه (الطراونة،2007).

ويمكن القول بأن نتائج الخصخصة في الأردن وجود الآلاف من الموظفين بلا عمل، والذين يبحثون عنه في كافة المؤسسات والشركات الخاصة والدوائر والمؤسسات العامة في جولات من البحث غير المجدية، فقد كانت المؤسسات الوطنية في الأردن صمام الأمان للمواطن الأردني أو قل للأمن الوطني بما تعني الكلمة من معنى، والتي كانت تمثل الشراكة الوطنية الحقيقية في رأس المال بين المواطن والدولة، حيث كان المردود المالي يقسم بين أجور العاملين وبين الدولة

وذلك قبل أن يؤول رأس المال إلى الدول والشركات الأجنبيـــة باســـم الاســـتثمار والخصخصة لأهم المؤسسات الأردنية، حيث أن هذه المؤسسات بعـــد الخصخصـــة تقوم بالاستغناء عن نسبة كبيرة من العاملين، وطبعا دون أن تدرك أثر ذلـــك علـــى الوطن أو الأمن الوطني في استيعاب العاطلين عن العمل وما يمكن أن يكون مـــن تأثير سلبي لآلاف من الشباب الأردني الذين يجوبون الشوارع بلا عمل. وخير دليل على ذلك بعض المؤسسات الوطنية التي كانت تضم عـــدة آلاف مـــن المـــوظفين والعمال مثل مصانع الاسمنت الأردنية التي أصبح اسمها "لافارج الفرنسية" حيـــث كانت هذه الشركة تشغل عدة آلاف من أبناء الأردن، وهذا إيماناً من الشركة بالحس الوطني لأبناء الأردن العاطلين عن العمل، وألان تغير الوضع تماماً فقـــد اســـتغنت الشركة عن مئات العمال الأردنيين، واستبدلتهم بالعمالة الوافدة والخبراء الأجانـــب لأنه لا هم لهذه الشركة اليوم إلا زيادة الأرباح (العساف، 2010)، ونضرب مـــثلاً مؤسسة أردنية أخرى هي مؤسسة الموانئ التي كانت أيضا تضم آلاف العاملين من عمال وخريجين جامعات وكليات أردنيين قبل أن يتم تخصيصها، وتخصيص ميناء الحاويات التابع لها والتي يعبر عنها الآن باسم الدنماركية، وقد توقفـــت التعيينـــات نهائيا في مؤسسة الموانئ منذ تخصيصها والتي بيعت مؤخرا إلى شركه إماراتيـــة والتي قامت بدورها بالاستغناء عن عشرات من العمالة الأردنية.

إن نتائج الخصخصة الآن بدأت ملامحها تظهر بوضـــوح علـــى المجتمـــع الأردني من تزايد أعداد العاطلين عن العمل والفقراء والذين يرتكبون الجرائم تحت ضغط الظروف الاقتصادية، حيث يشير تقرير الجنائي الصادر عن دائـــرة الأمـــن العام بأن أعداد الجرائم المرتكبة من قبل العاطلين عن العمل والتي ظهرت علـــى شكل حالات العنف والمشاجرات اليومية إلى بوادر الانتماء لتنظيمات ممنوعة، وإلى جرائم السطو المسلح، والى العزوف عن الزواج ونتائجه الســـلبية علـــى المجتمـــع (الأمن العام، 2014).

ينبغي أن تكون عملية الخصخصة في الأردن بصورة تدريجية ومتناغمة مع نمو مؤسسات القطاع الخاص، كذلك ينبغي اعتماد حزمة مـــن الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الكفيلة بمعالجة آثار الخصخصة، لاسيما ازدياد معـــدلات

البطالـــة، وأن مـــن الممكـــن الاســـتفادة مـــن الخبرة والمؤهلات اللازمة لتطبيق برامج الخصخصـــة، وخبـــرات الدول الأخرى التـــي طبقـــت هـــذه البـــرامج ونجحـــت فـــي تحقيـــق أهـــدافها المرجـــوة وخاصة تلك البلدان التي تتشابه ظروفها مع ظروف الأردن. ويشير (قنوع، 2005) أن من المعايير الاجتماعية المهمة لنجاح الخصخصة قدرتها على احتواء ظاهرتي الفقر والبطالة وخاصة بطالة العمالة غير المؤهلة، حيث أن الفقر والبطالة توجد فئات اجتماعية مهمشة في المجتمع، وإذا كان صندوق النقد الدولي أدرك هذه الحقيقة وأعلن مسؤوليته عما أسماهم بالفقراء الجدد - الفقراء الذين خلفتهم وراءها سياسات الخصخصة-، وأسهم – تحت ضغط الاعتراف – في إنشاء الصناديق الاجتماعية، فإن هذا وحده لا يكفي، فهناك حوالي 1630 مليون نسمة (40 % من سكان المعمورة) يعيشون تحت خط الفقر، من بينهم حوالي 1407 ملايين نسمة في الدول النامية. ولأن مزيداً من الخصخصة سيولد مزيداً من الفقراء، فإن المزاوجة بين سياسات التعديل الهيكلي ومفاهيم التحرر الاجتماعية قد تساعد على ضبط إيقاع الخصخصة وتطويع بعدها الاجتماعي.

مفهوم البطالة وتداعياتها:

تعدُّ مشكلة البطالة من المشكلات المعقدة التي تواجه الاقتصاد الأردني، فهي بطالة هيكلية؛ أي أنها تؤكد على عدم قدرة الاقتصاد على توفير فرص العمل بالكم والنوع الكافيين لاستيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل، كما أنها طويلة المدى، حيث تجاوزت معدلاتها 10% لعدة عقود، بالرغم من كل التحولات والتطورات التي شهدهما الاقتصاد والمجتمع الأردنيين. وهي بطالة تصيب الشباب، على نحو رئيس، المتعلم وغير المتعلم على حد سواء، وترتفع في صفوف الإناث من مختلف الأعمار والفئات والمستويات التعليمية (وظاهرة البطالة هي نتيجة لتفاعل قوى السوق - عوامل العرض والطلب- مع السياسات الوطنية والحكومية الاقتصادية والاجتماعية، والأنظمة التعليمية والتقدم التكنولوجي، والمفاهيم والقيم الاجتماعية السائدة، وكذلك العوامل الديمغرافية، وهجرة الأيدي العاملة إقليمياً ودولياً؛ لذلك فإن تحقيق إنجازات مهمة وكبيرة على صعيد تخفيض معدلات البطالة، يتطلب وجود

رؤية وطنية شاملة لهذه المتغيرات وعلاقتها مع بعضها بعضاً، وفي الوقت نفسه فإنه يجعل من موضوع مكافحة البطالة مسؤولية وطنية تتحملها الأطراف ذات العلاقة بالموضوعات المحددة، ولا تلقي بهذه المسؤولية على وزارة العمل لوحدها، التي لا بد أن تكون مسئولة عن التنسيق بين الأطراف المختلفة، وتنفيذ السياسات والبرامج المباشرة والهادفة إلى زيادة التشغيل، والحد من معدلات البطالة (المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2012).

وقد تعددت تعريفات البطالة من قبل الباحثين والمتخصصين وذلك تبعا للعلوم التي تناولتها، إلا أنه يمكن تعريف البطالة بشكل عام بأنها التوقف الإجباري لجزء من القوة العاملة في المجتمع عن العمل مع وجود الرغبة والقدرة على العمل. والمقصود بالقوة العاملة هو عدد السكان القادرين والراغبين في العمل، حيث لا يدخل الطلاب وكبار السن ضمن فئة العاطلين عن العمل (المالكي، 2003) وقد عرفها (منصور، 2014) بأنها" عدد الأشخاص العاطلين عن العمل، ولا يعملون بالرغم من أنهم يبحثون عن عمل بشكل جدي" أما (القريشي، 2007) فيعرفها بأنها" حالة وجود أشخاص راغبين في العمل وقادرين عليه وباحثين عنه ولكن لم يجدوه" وتعرف أيضا بأنها" الفرق بين كمية العمل المعروضة وكمية العمل المأجورة" (طاقة وحسين، 2008) ويعرفها (الرفاعي، 2006) بأنها" التعطل (التوقف) الجبري أو الاختياري في بعض الأحيان لجزء من القوى العاملة في مجتمع ما، على الرغم من قدرة القوى العاملة ورغبتها في العمل والإنتاج"، وقد عرفت منظمة العمل الدولية العاطل عن بأنه: "كل من هو قادر على العمل، وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عن مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى" موثق في (زكي، 1998). تعرف البطالة على أنها ظاهرة اجتماعية اقتصادية ويقصد بها الحالة التي يوجد فيها الفرد دون أن يجد عملا يؤديه وذلك رغم توافر القدرة لديه على العمل وهذا ما يعرف بحالة القعود غير الإرادي عن العمل. أما معدل البطالة فتعرفها (دائرة الإحصاءات العامة، 2015) بأنها عبارة عن النسبة المئوية للأشخاص الذين لا يعملون (المتعطلون) إلى إجمالي قوة العمل (عدد العاملين + عدد العاطلين).

أما من حيث تداعيات البطالة فتعد البطالة من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه مختلف دول العالم بغض النظر عن مستوى تقدمها ونظمها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فلم تعد تلك المشكلة قاصرة على دول معينة بل أصبحت مشكلة عالمية تؤرق مختلف دول العالم المتقدمة والنامية. فمن أهم المشكلات الاقتصادية التي تواجها الدول في العالم تفاقم مشكلة البطالة والمتمثلة بوجود أعداد كبيرة من العاطلين عن العمل، فالبطالة ومسبباتها وآثارها ومحاولة إيجاد الحلول لمواجهتها قد استحوذت على جزء كبير من الدراسات والأبحاث واهتمام السياسيين وصناع القرار في كافة دول العالم (العتيبي، 2006). فالبطالة مشكلة تهدد المجتمعات كونها تهدر الطاقة البشرية والتي هي الأساس في التنمية الشاملة، فهي تؤدي إلى هدر طاقة الأفراد الإنتاجية ويؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي وانتشار الفقر والجريمة (المجالي،2004) فمشكلة البطالة وإن كانت اقتصادية الشكل إلا أنها اجتماعية المضمون ولها تداعيات على كافة الصُعد والمستويات (الشوربجي، 2013) فالبطالة تعد البيئة الملائمة لنمو الفقر والجريمة والعنف والتطرف، حيث أن الاستقرار السياسي للدولة مرهون بقدرة الدولة على خفض معدلات البطالة من خلال إيجاد الوظائف لمواطنيها (الأسطل، 2014)، ويمكن ملاحظة الآثار الاجتماعية للبطالة فيما يلي:

1- معظم الجرائم المالية والأخلاقية التي تقع في المجتمع كان مرتكبيها من العاطلين عن العمل، وذلك حينما فشلوا في توفير عمل حقيقي لهم وتركوا فريسة للفقر والفراغ وضغط الحاجة ومرارة الحياة، مما يدفع العاطلين عن العمل للخروج على قوانين المجتمع والشروع في الجريمة والجنوح والفوضوية وتهميش دور القيم في المجتمع (داود، 2003).
2- إن عدم قدرة الشباب على العمل تؤدي إلى خفض منزلتهم الاجتماعية وتدمير طاقاتهم ومن ثم عدم قدرتهم على تحمل المسؤولية وضبط الذات، والإحساس بالإحباط واليأس والفراغ والحاجة وخاصة في ظل التطورات التكنولوجية في مجال الاتصال (الراوي، 2004).

3- تؤدي البطالة إلى زيادة أثار الضغوط الاقتصادية والفوارق الطبقية بين الشباب، فتؤدي إلى القيام بأعمال السلب والنهب والشغب (حلمي، 2008).

4- للبطالة دور كبير في انتشار العادات الاجتماعية غير المقبولة، مثل شرب الخمور والإدمان على المخدرات وما شابه ذلك.

معدلات البطالة في الأردن:

تشير النتائج في الجدول (1) والشكل (1) إلى تذبذب معدلات البطالة في الأردن خلال الفترة 1987-2014م إلا أن الارتفاع في معدلات البطالة هو الاتجاه العام. وحسب البيانات الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة الأردنية فإن معدل البطالة تراوح بين 1.6% في عام 1976 و 18.8% في الأعوام 1992 و 1993م. وقد أخذت معدلات البطالة في الانخفاض بعد عام 1993 لتستقر نسبيا حول 12% حتى العام 2011. وخلال فترة السبعينيات فقد أخذ الاقتصاد الأردني بالازدهار واستعاد حيويته نتيجة حظر تصدير النفط العربي، وكان من نتائج ذلك ازدياد الطلب على العمالة الأردنية بشكل كبير ما جعل سوق العمل الأردني يعاني من نقص في الأيدي العاملة، الأمر الذي أدى إلى انخفاض معدلات البطالة وارتفاع الأجور المحلية، وزيادة حجم الحوالات المالية، ورافق ذلك ارتفاع في الطلب على العمالة الوافدة من الدول العربية المجاورة لسد العجز في سوق العمل الأردني، حيث ارتفع حجم العمالة الوافدة من بضعة مئات في السبعينيات إلى ما يزيد عن ربع مليون عامل (وزارة العمل، 2012). إلا أن هذا الحال سرعان ما تغير باتجاه الأسوأ منذ بداية العام 1983 نتيجة تراجع أسعار النفط. فقد أخذت العمالة الأردنية بالعودة إلى الأردن. ونتج عن ذلك ارتفاع معدلات البطالة وتراجع حجم الحوالات العمالية.

وشهد الاقتصاد الأردني عاصفة أخرى كان لها الأثر السيئ نتيجة حرب الخليج الثانية (1990) كان من نتاجها عودة موجة من الأردنيين العاملين في دول الخليج خاصة دولة الكويت التي تقرب من ثلث مليون نسمة. وكان أثر ذلك على الاقتصاد الأردني زيادة الضغط على البنية التحتية، والخدمات الاجتماعية، وارتفاع معدلات البطالة (الخصاونة، 1998). أما الموجة الثالثة فكانت نتيجة للأزمة

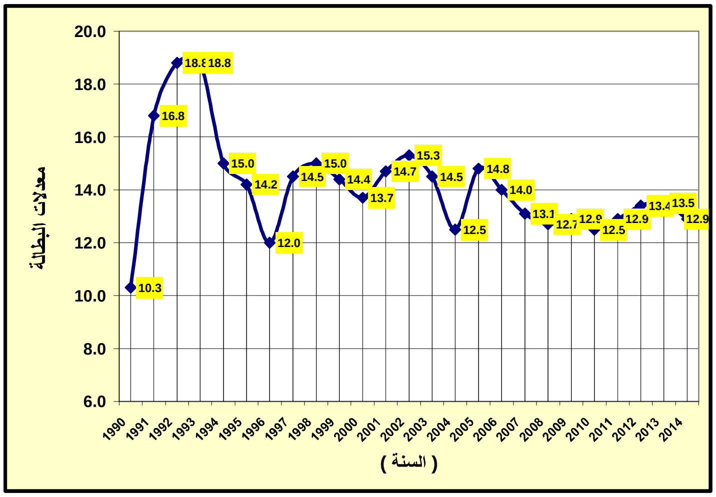
الاقتصادية العالمية وما رافقها من ربيع عربي ولجوء العديد من الأراضي السورية إلى الأردن حيث تسربت الكثير من العمالة السورية غير النظامية إلى السوق الأردني واحتلال جزء كبير من حصة السوق خاصة في مجال العمل المهني واليدوي، ويلاحظ من الجدول (1)، والشكل (1) أن هناك انخفاض وأن كان قليلاً على معدلات البطالة خلال الفترة (2008-2014)، والذي قد يرجع إلى المحاولات الجادة من قبل الحكومة الأردنية لتنظيم سوق العمل في مجال ضبط العمالة الوافدة، بالإضافة لقيام الحكومة بتطوير سياسات التشغيل، والتوسع في منح القروض للعاطلين عن العمل، وتشجيع إقامة المشروعات الصغيرة وتنمية موارد صندوق التنمية والتشغيل.

جدول (1)

معدلات البطالة في الأردن خلال الفترة (1990- 2014)

السنة	معدل البطالة (%)	السنة	معدل البطالة (%)
1987	8.3	2002	15.3
1989	8.9	2003	14.5
1990	10.3	2004	12.5
1991	16.8	2005	14.8
1992	18.8	2006	14.0
1993	18.8	2007	13.1
1994	15.0	2008	12.7
1995	14.2	2009	12.9
1996	12.0	2010	12.5
1997	14.5	2011	12.9
1998	15.0	2012	13.4
1999	14.4	2013	13.5
2000	13.7	2014	12.9
2001	14.7	-	

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات وزارة المالية، وتقرير التمويل التنموي (البنك الدولي)، 2014.



المصدر: دائرة الإحصاءات العامة: مسح العمالة والبطالة، (مديرية الإحصاءات الاقتصادية، 2014).

الشكل (1)

معدلات البطالة في الأردن 1990-2014م

أنواع البطالة:

هناك محاولات كثيرة لتصنيف البطالة، فقد ذكر (Hughes & Perleman, 1984) أنواعا كثيرة للبطالة والتي قد تزيد عن 20 نوعاً، ويعود هذا التنوع إلى تعدد مفهوم البطالة وتعدد العلوم التي تناولتها بالبحث والدراسة، وبشكل عام يمكن القول أن سبب هذا التباين وصعوبة الاتفاق على تحديد أنواع البطالة ناتج عن عدة اعتبارات وهي أن البطالة متجددة وديناميكية، وأنها متداخلة ويصعب الفصل بين عناصرها، وكذلك صعوبة قياسها لاختلاف المعايير بين الدول في تعريفها والمتغيرات الأخرى ذات العلاقة بسوق العمل (المتعطل والعامل، مدة التعطل، وسن العمل وغير ذلك من المتغيرات) (جوارتني وريجارد، 1995). وسيتم التركيز في هذه الدراسة على الأنواع الأكثر شيوعا في المجتمع الأردني،

ويمكن إجمال أنواع البطالة فيما يلي:

أولاً: البطالة السافرة (الصريحة)

ويقصد بهذا النوع من البطالة وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين في العمل والباحثين عنه بشكل جدي عند مستوى الأجر السائد في السوق ولكن النتيجة أنهم لا يجدون العمل ويبحثون عنه دون جدوى، وبذلك فهم في حالة تعطل كامل ولا يمارسون أي عمل (الشوربجي، 2013).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن فترة التعطل لهذا النوع من البطالة يعتمد على طبيعة الظروف الاقتصادية السائدة في المجتمع وحاجة السوق للوظائف الجديدة وعلى طبيعة المهارات والخبرات العلمية والعملية التي يمتلكها الباحثين عن العمل. وهذا النوع من البطالة يتضمن أنواعا أخرى من البطالة، وهي:

البطالة الاحتكاكية: تنتج بسبب التوقف المؤقت عن العمل نتيجة البحث والانتقال لعمل آخر، وقد تكون البطالة الاحتكاكية ناتجة عن دخول نظم تكنولوجية حديثة أو نتيجة تغير في هيكل الطلب الكلي، أو دخول مهارات وخبرات جديدة. وتكون النتيجة خلل في أسواق العمل في القطاعات الاقتصادية.

البطالة الهيكلية: وتحدث نتيجة عدم التوافق بين فرص العمل المتوفرة ومؤهلات وخبرات المتعطلين الراغبين في العمل والباحثين عنه.

البطالة الدورية: وتحدث نتيجة لتوقف الإنتاج بسبب قصور في مستوى الطلب على الإنتاج أو حدوث حالات الكساد.

البطالة الموسمية أو الدورية: وتحدث البطالة الموسمية نتيجة انخفاض النشاطات الاقتصادية التي تحدث في فترات معينة من السنة على بعض النشاطات الاقتصادية وليس الكل. وخير مثال على ذلك العاملون في قطاع الزراعة والإنشاءات والسياحة، حيث يبقون بدون عمل في فصل الشتاء. وتعد البطالة الموسمية إجبارية على اعتبار أن العاطلين عن العمل في هذه الحالة على استعداد للعمل بالأجور السائدة إلا أنهم لم يجدوا عملاً (حلمي، 2008).

ثانياً: البطالة المقنعة:

ويقصد بها تكدس عدد كبير من العاملين بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني وجود فائض في العمالة التي لا تنتج أو تعمل شيء تقريباً، مما يعني أنها إذا سحبت من أماكن عملها فإن حجم الانتاج لا ينخفض. وهذا النوع من البطالة منتشر في المؤسسات والدوائر الحكومية في الدول النامية بسبب وفرة القوى العاملة وقلة العمل ومحدوديته بسبب ضعف الإنتاج، وبالتالي فان الأجور تكون منخفضة في القطاع الحكومي في المستويات الوظيفية الدنيا نظراً لتواجد عدد كبير من الموظفين في الدوائر الحكومية الخدمية التي لا تتطلب توافر مهارات وظيفية

للقيام بالأعمال المطلوبة، ويحدث هذا النوع من البطالة بسبب محاولة الحكومة كسب ثقة المواطن من خلال إيجاد بعض الوظائف للأفراد وإن كانوا حقيقة لا يؤدون أي عمل يذكر (الأسطل، 2014)، ويمكن التغلب على هذا النوع من البطالة أو حتى تلاشيه بالتحول إلى نظام الخصخصة (Privatization).

ثالثاً: البطالة الاختيارية:

ويظهر هذا النوع من البطالة عن وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل ولكن ليس لديهم الرغبة في العمل بسبب قلة الأجور، أو بسبب إحجام ورفض الباحثين عن العمل الانخراط في وظائف وأعمال معينة بسبب النظرة الاجتماعية المتدنية لهذه الأعمال.

الآثار السلبية للبطالة:

تكاد البطالة أن تكون ذات تأثيرات سلبية بشكل مطلق ولا تمتلك آثارا إيجابية. ولهذا السبب كان الاهتمام بظاهرة البطالة، والعمل على القضاء عليها من خلال السياسات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية هما يشغل الكثير من العلماء والساسة على حد سواء. وفيما يلي نتطرق إلى بعض الآثار السلبية المترتبة على البطالة لا على سبيل الحصر.

درس علماء الاقتصاد العلاقة بين معدلات البطالة وحالات الانتحار المؤدية إلى الوفاة. وذلك بإجراء الدراسات التطبيقية مستخدمين بيانات مقطعية وأخري سلاسل زمنية. وقد أظهرت الدراسات وجود علاقة طردية بين معدلات البطالة ومعدل الوفيات بسبب الانتحار (Shin, 2006:727). ويفسر العلماء تلك العلاقة باستخدام نماذج اقتصادية وبيان أن الانتحار يكون مدفوعا بالأوضاع الاقتصادية السائدة. وقد تم تفسير ذلك السلوك بأن المنفعة المخصومة والمتبقية من حياة الشخص تنخفض لتصل إلى الصفر عندها يقرر الفرد إنهاء حياته مبكرا.

يوضح الجدول (2) والشكل (2) تطور أعداد الجرائم الجنائية المرتكبة من قبل العاطلين عن العمل في الأردن خلال الفترة (2009-2013 م).

جدول (2)

تطور أعداد الجرائم الجنائية المرتكبة من قبل العاطلين عن العمل في الأردن خلال الفترة (2009-2013 م)

السنوات	عدد الجرائم	(%) النسبة المئوية من المجموع العام	معدل التغير النسبي (%)
2009	904	19.64	-
2010	829	18.01	-8.30
2011	870	18.90	4.95
2012	882	19.16	1.38
2013	1118	24.29	26.76
المجموع	4603	100	-

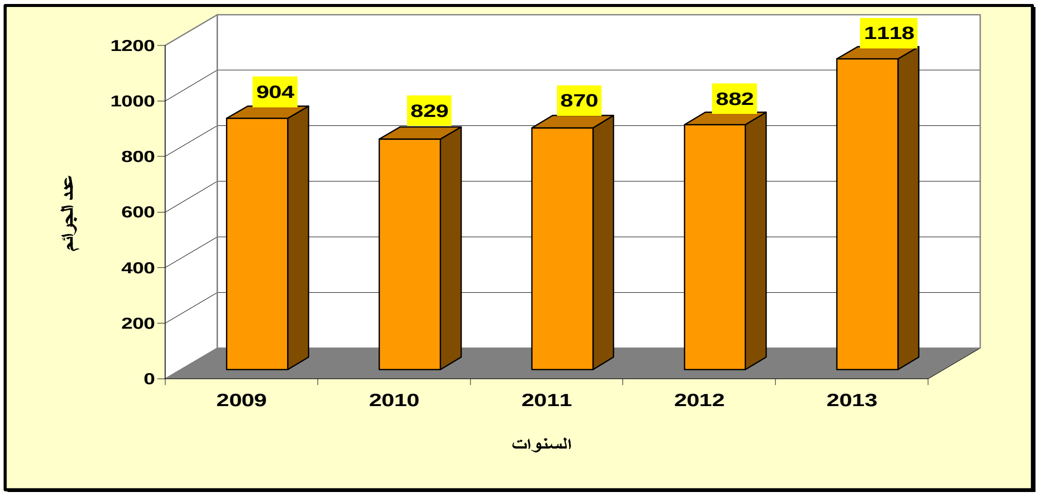
المصدر: عمل الباحث، بالاعتماد على بيانات مديرية الأمن العام، 2014.

جدول (3)

نسبة الجرائم الجنائية المرتكبة من قبل العاطلين عن العمل في الأردن خلال الفترة (2009-2013 م)

السنوات	عدد الجرائم الجنائية بشكل عام	الجرائم الجنائية المرتكبة من قبل العاطلين عن العمل	(%) الجرائم المرتكبة من قبل العاطلين عن العمل
2009	8481	904	10.66
2010	9568	829	8.66
2011	9803	870	8.87
2012	9966	882	8.85
2013	9607	1118	11.64
المجموع	47425	4603	9.71

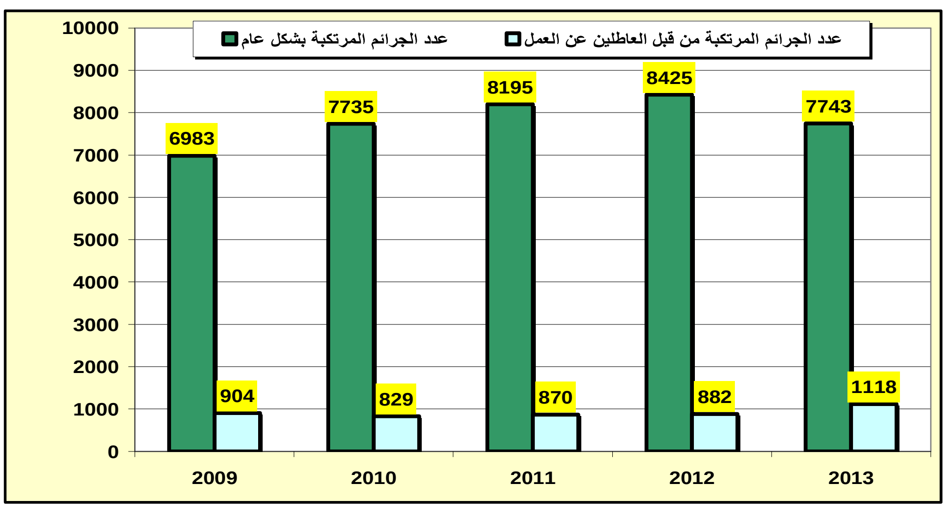
المصدر: عمل الباحث، بالاعتماد على بيانات مديرية الأمن العام، 2014.



شكل (2)

تطور أعداد الجرائم الجنائية المرتكبة من قبل العاطلين عن العمل في الأردن خلال الفترة (2009-2013 م)

ويبين الشكل (3) عدد الجرائم في الأردن بشكل عام وما يقابلها من جرائم مرتكبة من قبل العاطلين عن العمل.



الشكل (3)

عدد الجرائم في الأردن بشكل عام وما يقابلها من جرائم مرتكبة من قبل العاطلين عن العمل

كما يوضح الجدول (4) أنماط الجرائم المرتكبة من قبل العاطلين عن العمل في الأردن، وتطور أعدادها خلال الفترة (2009 – 2013).

جدول (4)

أنماط الجرائم الجنائية المرتكبة من قبل العاطلين عن العمل للفترة (2009 - 2013)

الجرائم	2009	2010	2011	2012	2013
			السنة		
الشروع بالقتل	55	52	55	48	63
القتل مع سبق الإصرار	5	8	9	8	11
القتل القصد	6	2	7	12	10
الإيذاء البليغ	96	93	102	105	91
الاغتصاب	33	20	37	33	86
هتك العرض	166	126	177	219	224
الخطف	17	14	19	22	26
التزوير الجنائي	30	36	27	19	31
الاتجار بالمخدرات	22	90	88	81	254
السرقة الحنائية	474	388	349	335	322
المجموع العام	**904**	**829**	**870**	**882**	**1118**

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على التقرير الإحصائي الجنائي، الأمن العام، للسنوات (2009، 2010، 2011، 2012، 2013).

الفقر في الأردن (الأسباب والتداعيات):

ورد تعريف الفقر في قاموس علم الاجتماع على أنه مستوى معيشي منخفض بالاحتياجات الصحية والمعنوية المتصلة بالاحترام الذاتي للفرد أو مجموعة من الأفراد (عاطف غيث محمد، 1997).

وينظر إلى هذا المصطلح نظرة نسبية بفعل ارتباطه بمستوى المعيشة العام في المجتمع وبتوزيع الثروة ونسق المكانة والتوقعات الاجتماعية، بينما يعرف خط الفقر على أنه الحالة التي يكون الفرد فيها عاجزا عن الوفاء بتوفير متطلبات الغذاء والملبس والمأوى الضروري لنفسه.

وبهذا فإن مفهوم الفقر يشير إلى غياب أو عدم ملكية الأصول أو حيازة الموارد أو الثروة المتاحة المادية منها وغير المادية، ففي حالة عدم القدرة على إشباع الحاجات البيولوجية كالأكل والملبس والمسكن بصورة كلية يدرج هذا ضمن الفقر المطلق، بينما إذا كان النقص في مستوى إشباع الحاجات الأساسية وتدني مستوى المعيشة ونوعية الحياة وخصائص وقدرات الأفراد والجماعات داخل

المجتمع ضمن ما يسمى بالفقر النسبي. فضلا عن هذا فإن الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد تبرز في المجتمعات على مستويات مختلفة وفي صور أشكال متباينة تعكس وضعية البناء الاجتماعي (المجتمع)، وهناك ثلاث معاني للفقر متمايزة وهي: يعرف الفقر بأنه عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة وإلى غياب أو عدم ملكية الأصول أو حيازة الموارد أو الثروة المتاحة المادية منها وغير المادية" (البنك الدولي، 2010). ويعرف الفقر بأنه عدم القدرة على تحقيق مستوى معين من المعيشة يمثل الحد الأدنى المعقول والمقبول في مجتمع ما من المجتمعات في فترة زمنية محددة (عبد القادر، 2002). وبينت دراسة (الأمم المتحدة، 1999) أن الفقر يتخذ أشكالا متنوعة تتضمن انعدام أو قلة الدخل، والموارد المنتجة الكافية لضمان مستوى معيشي لائق، ومن مظاهره الجوع وسوء التغذية وسوء الصحة، والوصول المحدود أو المعدوم إلى التعلم وغيره من الخدمات الأساسية، وانتشار الأمراض والوفيات وعدم توفر الغذاء والسكن غير المناسب، والعيش في بيئة غير آمنة بالإضافة إلى انعدام المشاركة في صنع القرارات في الحياة المدنية. ويعرف (الرواشدة وآخرون، 2014) الفقر بأنه حالة من الحرمان المادي التي تقاس من خلال تدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي وانخفاض استهلاك الغذاء.

أما الفقر كما يعرِّفه (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2013) بأنه "عدم قدرة الأفراد في التحكم في الموارد كأن يكونوا أصحاء ومتعلمين"؛ أي أن الفقر بهذا المفهوم يعني الحرمان المطلق.

ووفق الدراسة ذاتها، فإن نسبة الفقر في الأردن كانت ستصل الى 17 % لولا أشكال المساعدات المختلفة المقدمة من المؤسسات الحكومية كافة للأسر الفقيرة، كما كانت هذه النسبة لتصل الى 15.8 % لولا تدخل صندوق المعونة الوطنية، والذي بلغ حجم تحويلاته 79.2 % من دخول وإنفاق الأسر الفقيرة.

ويربط (Wodson, 1987) بين الوضع الاقتصادي بعامة والبطالة والجريمة، ويرى أن معدلات الجريمة ترتفع عندما يكون البناء الاقتصادي ضعيفا، وعندما يتم إهمال المشاريع الاقتصادية الحيوية ومشاريع الخدمات العامة، حيث أن البطالة

ترتبط بانخفاض الدخل، الأمر الذي يضطر فيه العاطل عن العمل وأسرته إلى ارتكاب السلوك الانحرافي والإجرامي.

مؤشرات الفقر (Citro & Michael, 2005)

الفقر المطلق: يعرف بأنه الحالة التي لا يستطيع فيها الأفراد عبر التصرف بدخله الوصول إلى إشباع الحاجات الأساسية المتمثلة بالغذاء والمسكن والملبس والتعليم والصحة والنقل. أما خط الفقر المطلق، يعرف بأنه إجمالي تكلفة السلع المطلوبة لسد هذه الاحتياجات سواء للفرد أو للأسرة، وفق نمط الحياة القائمة في المجتمع المعني وبحدوده الدنيا.

الفقر المدقع: يعرف بأنه الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان عبر التصرف بدخله، الوصول إلى إشباع الحاجة الغذائية المتمثلة بعدد معين من السعرات الحرارية التي تمكنه من مواصلة حياته عند حدود معينة.

خط الفقر المدقع: فيمثل كلفة تغطية الحاجات الغذائية سواء للفرد أو الأسرة، وفق النمط الغذائي السائد في المجتمع المعني وبحدود معينة.

نسبة الفقر: تعرف بأنها نسبة السكان تحت خط الفقر إلى إجمالي السكان، وهذه النسبة تقيس الأهمية النسبية للفقراء سواء كان ذلك على مستوى الأفراد أم على مستوى الأسر.

فجوة الفقر: يقيس هذا المؤشر حجم الفجوة الإجمالية الموجودة بين دخول الفقراء وخط الفقر أو مقدار الدخل اللازم للخروج من حالة الفقر إلى مستوى خط الفقر المحدد.

شدة الفقر: يقيس هذا المؤشر التفاوت الموجود بين الفقراء، ويمكن حسابه باعتباره يساوي الوسط الحسابي لمجموع مربعات فجوات الفقر النسبية للفقراء كافة.

ونظراً لما لظاهرة الفقر من انعكاسات سلبية على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان وما يترتب على ذلك من انعكاسات سلبية على الأوضاع السياسية والأمنية في الأردن، فإنه يصبح من الضروري إجراء تحليل شامل لمناطق الفقر بغرض تحديد طبيعة مشكلة الفقر فيها، ومعرفة أبعادها، والعوامل التي أدت

لها، ولا شك في أن مواجهة مشكلة الفقر في هذه البؤر يتطلب تنفيذ السياسات والاستراتيجيات التي تبنتها الحكومة .

وبين التقرير الصادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي أن نسبة الفقر في الأردن عام 2014 قد بلغت 14.4 % باعتماد السلة الاستهلاكية للأسر في نفس العام، وهي نسبة الأفراد الذين يقل إنفاقهم عن متوسط خط الفقر العام للمملكة، كما بلغ خط الفقر المطلق (الغذائي وغير الغذائي) 813 دينار للفرد سنويا أي 68 دينارا للفرد شهريا. وعلى مستوى الأسرة المعيارية والمكونة من 5.4 فرد بلغ خط الفقر 4394 دينارا سنويا (أي 366 دينارا شهريا). وبلغ خط الفقر المدقع للأسرة الأردنية (خط فقر الغذاء) ما قيمته 151.2 دينار شهريا علما بأن خط فقر الغذاء قد بلغ 336 دينارا للفرد سنويا (أي 28 دينارا للفرد شهريا). وأشار التقرير إلى وجود تفاوت في نسب الفقر بين أقضية المملكة الأردنية الهاشمية البالغ عددها 89 قضاء موزعة على 12 محافظة بشكل ملحوظ إذ بلغت في حدها الأقصى في كل من قضاء وادي عربه في محافظة العقبة 71.5 %، وقضاء الرويشد في محافظة المفرق 69.6 % (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2014).

أسباب الفقر في الأردن:

وحول أسباب الفقر فإن التفسيرات البنائية للفقر تشمل : فشل النظام الاقتصادي بسبب عدم قدرته على خلق فرص عمل كافية، أو فشل النظام التعليمي في تزويد الأفراد بالمهارات الأساسية، وبمعنى أنه لا يمكن التحكم بأسباب الفقر أو ضبطها من قبل الأفراد، فهي خارجة عن إرادتهم لارتباطها بقوى بنائية في المجتمع (Lewis, 2008). وبشكل عام تتعدد الأسباب المؤدية للفقر وتختلف وفق المجتمعات المدروسة، وتتمثل أهم أسباب الفقر في الأردن في فقر رأس المال المادي للأفراد، وفقر رأس المال البشري، وانخفاض الإنتاجية، وعدم المساواة في توزيع الدخل والثروة، ومعدل البطالة المرتفع، وارتفاع المستوى العام للأسعار، وموقع التجمعات السكنية النائية والبعيدة، والخصوبة المرتفعة، وازدياد عدد أفراد الأسرة، وضعف شبكة الأمان الاجتماعي، وعدم القدرة على تنفيذ الخطط الإنمائية، وسوء الإدارة والفساد (الخاروف، 2012)، وأظهرت دراسة (المجالي والحنيطي، 2005) ودراسة

(الرواشدة وآخرون، 2014) بأن ظاهرة الفقر في الأردن تتأثر بمتغيرات اقتصادية على المستوى الكلي، حيث انخفضت مستويات الفقر في الفترات التي شهدت رواجا كالسبعينات من القرن الماضي، وبالمقابل ازدادت مستويات الفقر خلال الفترات التي شهدت ركوداً وأزمات اقتصادية في أواخر الثمانينات وبداية التسعينيات، وهذا يستدعي تضافر جهود القطاعين العام والخاص بالتعاون للقضاء على ظاهرة الفقر من خلال تأسيس صناديق الاستثمار، وتفعيل صندوق رأس المال، وتنمية الأفكار الإبداعية، وتغيير المفاهيم السلوكية للأفراد بالتخلي عن ثقافة العيب، وتعزيز برامج التدريب المهني. ويشير (العثمان، 2005) إلى أن نسبة الفقر في الأردن تختلف حسب: مكان الإقامة، المستوى التعليمي وحجم الأسرة، حيث ترتفع نسبته في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية. كما تقل نسبته بارتفاع المستوى التعليمي لرب الأسرة، ويعتبر حجم الأسرة من أكثر المتغيرات تأثيرًا على الفقر. وتجدر الإشارة بأن نسبة العاطلين عن العمل من الفقراء في الأردن تبلغ نحو 29.1% مقارنة بغير الفقراء التي تبلغ نحو 10.4% (دائرة الإحصاءات العامة، 2014).

ويمكن الوصول إلى عدة أسباب أو عوامل أساسية للفقر في الأردن يمكن إجمالها فيما يلي:

(1) إخفاق الاستراتيجيات والسياسات الحكومية في مجال الإصلاح الاقتصادي على المستوى الكلي.
(2) محدودية الفرص أمام فئات كبيرة من المجتمع الأردني للحصول على فرص العمل والاستثمار.
(3) تسارع النمو السكاني.
(4) التدهور البيئي.
(5) ضعف القطاع الخاص، مما يحد من قدرته على توفير فرص العمل، أو منح أجور مرتفعة.

ومن جانب آخر فقد أشارت دراسة البنك الدولي بأن الوضع الاقتصادي القائم في الأردن أدى إلى ظهور فئة جديدة من الفقراء في الأردن، أطلق عليهم "الفقراء

العابرون" ونسبتهم كما أشار تقرير البنك الدولي 18.6 % من مجموع سكان الأردن وهذه الفئة مختلفة عن الفقراء العاديين الذين يبقون فقراء طوال العام والذين تبلغ نسبتهم نحو 14.4 %. إذ أن الفقراء العابرون يختبرون الفقر فقط لفترة ثلاثة شهور في السنة أو أكثر مما يشير إلى أن 33.3 % من سكان الأردن – مجموع نسبة الفقراء من الفئتين- هم يعيشون تحت خط الفقر لمدة لا تقل عن ربع واحد من أرباع السنة. ويرتبط ظهور فئة الفقراء العابرون بمدى النشاط الاقتصادي، وإن كان في حالة انتعاش أو ركود، وغالبا ما يكون الفقراء العابرون ممن فقدوا وظائفهم أو التجار الذين اعلنوا حالة الإفلاس، وغيرهم. ويرى (الوزني والرفاعي، 2008)أن ارتفاع نسبة الفقراء في الأردن كانت بسبب هشاشة الاقتصاد والوضع الاقتصادي بشكل عام، حيث أن أي تغير في الوضع الاقتصادي للأسوأ يعني انزلاق مجموعة جديدة من المواطنين الى ما دون خط الفقر، مما يعني تناقص الطبقة الوسطى الدنيا في المجتمع المهددة بشكل خاص للانضمام للطبقة الفقيرة في المجتمع الأردني، وهذا يدل على ضعف وهشاشة الطبقة الوسطى والتي تسمح بدخول هذا العدد الكبير من منتميها إلى ما دون خط الفقر، مما يشكل عبئا اجتماعيا كبيرا على الاقتصاد الأردني.

المشكلات الاقتصادية في الأردن:

يشهد الأردن العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، والتي تعاظمت مع إخفاق العديد من سياسات الإصلاح والتصحيح الاقتصادي الذي انتهجته الحكومات الأردنية المتعاقبة، والتي كان من أكثر تبعاتها زيادة معدلات البطالة والفقر والجريمة، وفيما يلي عرض مفصل لأهم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في الأردن:

أولاً: تزايد المديونية العامة على الأردن:

خلال السنوات الخمس الأخيرة وبالتحديد خلال الفترة (2010-2014) يلاحظ من الجدول (5) أن حجم المديونية العامة على الأردن قد زاد بمقدار الضعف، حيث بلغت المديونية العامة حتى نهاية عام 2009م نحو 9.72 مليار دينار، وبلغت نحو 20.60 مليار دينار عام 2014م، بالرغم من أن الأردن قد قام ببيع بعض المؤسسات الاقتصادية العامة وبعض ممتلكات العامة للدولة في سياق

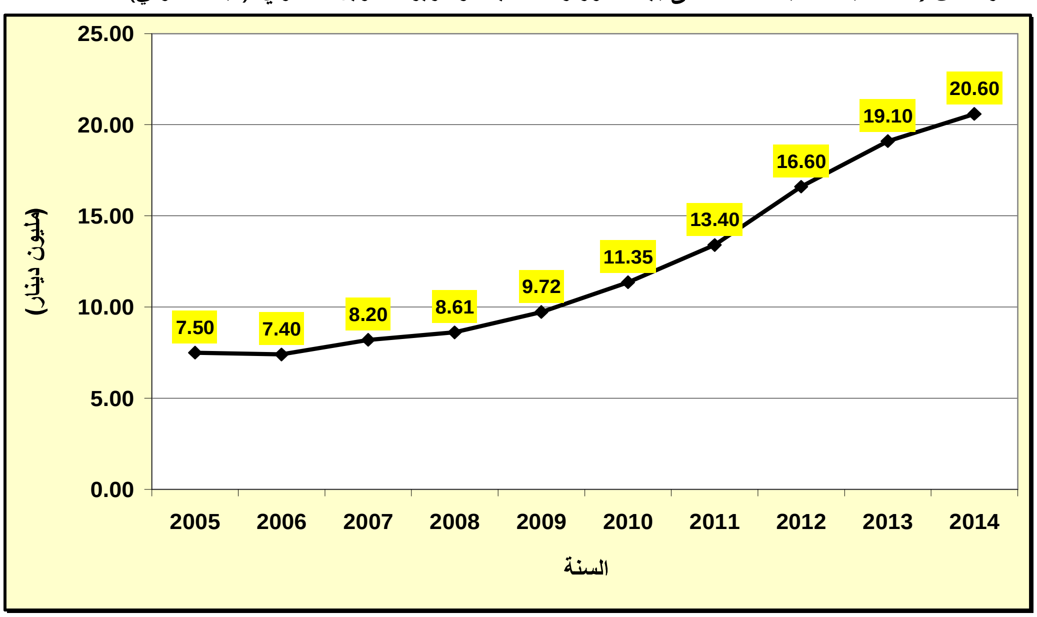
عمليات الخصخصة وذلك للتقليل من حجم الدين العام، ويرجع ارتفاع وتيرة الـــدين العام في الأردن إلى الصعوبات المتعددة التي قد واجهت الحكومات المتعاقبـــة فـــي الأردن لتغطية العجز في الموازنة العامة، مما اضطرها إلى تغطيـــة العجـــز فـــي الموازنة العامة وموازنة المؤسسات المستقلة من خلال المزيد من الاقتراض التـــي اتخذته الحكومة نهجاً اقتصادياً لحل مشاكلها الاقتصادية، لذا فإن الأرقام المبينة فـــي الجدول (5) تمثل العجز المتراكم في تلك الموازنات. وقد أدى هذا النهج إلى التأثير السلبي للواقع الاقتصادي للمواطن الأردني بسبب زيـــادة الضـــرائب التـــي زادت وتنوعت مما أثقلت قدرة المواطن على تحمل الأعباء المعيشية المتزايدة.

جدول (5)

حجم المديونية على الأردن خلال الفترة (2001- 2014)

السنة	المديونية (مليار دينار أردني)	السنة	المديونية (مليار دينار أردني)
2005	7.50	2010	11.35
2006	7.40	2011	13.40
2007	8.20	2012	16.60
2008	8.61	2013	19.10
2009	9.72	2014	20.60

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات وزارة المالية، وتقرير التمويل التنموي (البنك الدولي)، 2014.



المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات وزارة المالية، وتقرير التمويل التنموي (البنك الدولي)، 2014.

شكل (4)

تطور حجم المديونية على الأردن خلال الفترة (2001- 2014)

ثانياً: تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي:

يظهر من الجدول (5) أن الاقتصاد الأردني قد مر بأزمات متعاقبة على صعيد النمو الاقتصادي سجل خلالها قيما ومعدلات نمو مختلفة خلال مسيرته التنموية، حيث شهد الاقتصاد الأردني في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات أزمة حادة نتجت عن عوامل عدة، من أبرزها: الانهيار الذي تعرض له الدينار الأردني بسبب الكساد العام، وانخفاض العوائد المالية بسبب انخفاض تحويلات العاملين الأردنيين من الخارج، علاوة على خفض المساعدات الخارجية، وانخفاض الطلب على المنتجات الزراعية الأردنية.

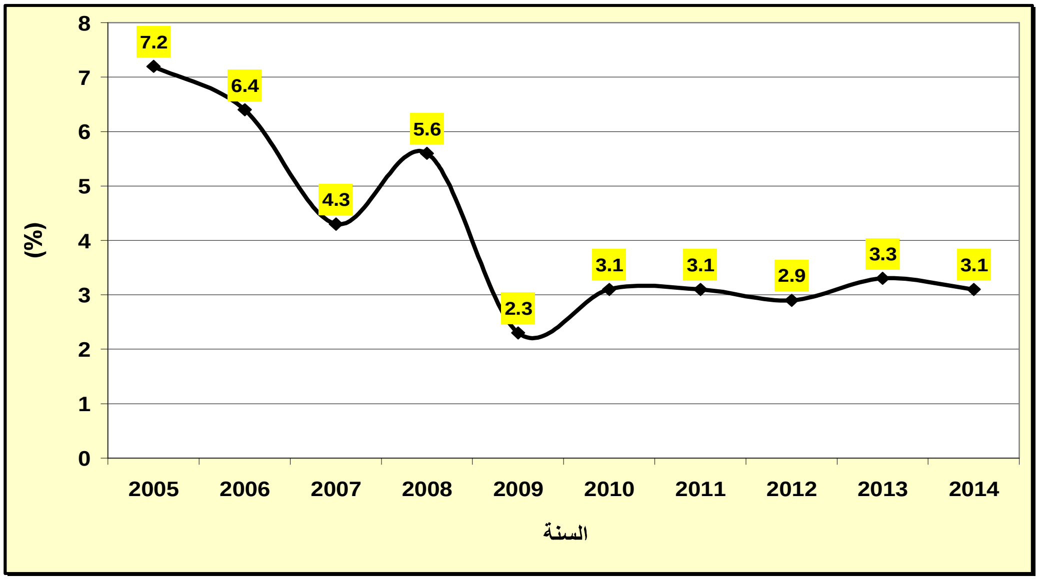
وقد ساعدت برامج التصحيح الاقتصادي في مراحلها الأولى على رفع معدلات النمو الاقتصادي حيث يلاحظ من الجدول (5) أن معدلات النمو خلال الفترة (2001-2004) قد ارتفعت إلى نحو 5.1 %، وخلال عام 2005 بلغ معدل النمو الاقتصادي 7.2 %، وفي عام 2006 بلغ نحو 6.4 %، ويلاحظ من الشكل (5) بأن معدلات النمو الاقتصادي قد بدأت بالتراجع في السنوات الأخيرة، وقد يعود ذلك نتيجة إخفاق سياسات التصحيح والإصلاح الاقتصادي التي اتبعتها الحكومات الأردنية المتعاقبة على رفع معدلات النمو الاقتصادي، وبجانب الأوضاع الاقتصادية والسياسية الإقليمية الذي تأثرت به مجمل الدول المحيطة بالأردن.

جدول (6)

معدلات النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (2001- 2014)

السنة	معدل النمو الاقتصادي (%)	السنة	معدل النمو الاقتصادي (%)
2000-1990	3.7	2010	3.1
2004-2001	5.1	2011	3.1
2005	7.2	2012	2.9
2006	6.4	2013	3.3
2007	4.3	2014	3.1
2008	5.6	-	-
2009	2.3	-	-

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات وزارة المالية، وتقرير التمويل التنموي (البنك الدولي)، 2014.



شكل (5)

تطور معدلات النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (2001- 2014)

وحول العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر والبطالة فدراسة البنك الدولي خلصت إلى أن الانخفاض في عدد الفقراء في الأردن بين عامي 1980 و 1986م يعود للنمو الاقتصادي الذي حققه الأردن في تلك الفترة، وكذلك لتحول مهم في توزيع الدخل لصالح الفقراء، وتؤكد الدراسة أن نجاح أية إستراتيجية للقضاء على الفقر والبطالة في الأردن رهن بالنمو الاقتصادي المتوازن وبالتوزيع الجيد والناجح لثماره . فمن دون نمو اقتصادي حقيقي سوف يكون من الصعب تطبيق برامج محاربة الفقر وزيادة فرص العمل، فالنمو الاقتصادي يشكل شرطًا ضروريًا وليس وحيدًا للقضاء على الفقر والبطالة، إذ يتعين أن يتيح النمو فرصًا حقيقية للشرائح الفقيرة من المجتمع في الانخراط في النشاطات الاقتصادية ذات القدرة العالية على خلق فرص عمل مثل الزراعة والصناعة والتجارة (World Bank, 1994). ويشير (بلول، 2009) أنه يتطلب لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي، الوصول أولاً إلى مستوى أعلى من الاستثمارات، لذلك يجب وضع سياسات اقتصادية شاملة تهدف إلى مواصلة الإصلاحات بحيث يسهل توجيهها نحو الاستثمارات الإنتاجية. لذلك من المؤكد ومهما كان التفاؤل أو التشاؤم حول النظرة للنمو الاقتصادي ودوره في الحد من الفقر والبطالة، يمكن التأكيد أنه حيث لا يكون هناك نمو حتمًا سيكون تأثيره

سيء بالنسبة للفقراء، ودون النمو الاقتصادي يستحيل تقريبًا الحد من الفقر والبطالة. فالاهتمام بالنمو الاقتصادي هو أمر بالغ الأهمية، لأنه يزيد من فرص العمل المتوفرة في المجتمع كأولوية قصوى لبرامج التصحيح الاقتصادي، إذًا لا يمكن مواجهة مشكلات الفقر والبطالة دون وجود اقتصاد وطني يخلق فرص عمل جديدة كافية، ويوفر أجورًا أعلى من حد الفقر لنجاح أية عملية تنموية تقلل من الفقر، ولكن هذا هو بالتحديد نمط النمو الاقتصادي الذي ما زال مفقودًا في الغالبية العظمى من الاقتصاديات العربية (الشخاترة، 2009).

ثالثاً: التشريعات الضريبية:

أدى وضع تشريعات اقتصادية ضريبية جديدة وتعديل بعض القوانين الضريبية من قبل الحكومة الأردنية كقانون ضريبة الدخل والمبيعات العامة إلى تأثير سلبي بشكل عام على الاقتصاد الأردني وعلى قدرة المواطنين من الطبقة الفقيرة والمتوسطة بشكل خاص، حيث قامت الحكومة الأردنية بتعديل قانون ضريبة الدخل في بداية عام 1996م والذي أدى إلى تخفيض حصة الخزينة من ضريبة الدخل، حيث تم خفض النسب الضريبية من 55 % إلى 30 % من حق الحكومة السنوي من أرباح الأفراد والشركات، حيث انخفضت النسب الضريبية لصالح القطاع المالي والمصرفي إلى 30 % و12 % من التجار، وقد قامت الحكومة بتعويض ذلك بفرض ضريبة المبيعات التي أثرت بشكل كبير على القدرة الشرائية للمواطن الأردني، خاصة بعد أن ارتفعت نسبة الضريبة على المبيعات من 7 % إلى 16 %. وهذا ترتب عليه تراجع كبير في دخل المواطن وزيادة في السلع المعروضة في السوق نتيجة ضعف القدرة الشرائية للمواطن الأردني. وهذا أدى إلى تكبد الشركات والمؤسسات والمنشآت الصناعية والخدمية الوطنية للكثير من الخسائر بسبب قلة الإنتاج، وهذا أدى إلى تزايد في نسب البطالة والفقر الذي ضاعف من العنف المجتمعي وزيادة الجرائم العامة في المجتمع الأردني.

ولضمان إصلاحات ضريبية تخفف من حدة الفقر والبطالة في المجتمع فيشير (بلول، 2009) أنه يجب أن تضمن هذه الإصلاحات خفض للضرائب التي تطال الفقراء إلى أقصى حد ممكن، وزيادة الضرائب المفروضة على السلع الكمالية مع

تخفيضها على قطاعات حيوية تؤدي دورًا أساسيًا في النمو وتوفير فرص عمل جديدة، فالسياسة الضريبية تؤدي دورًا مهمًا كسبب ومحدد للفقر، إذ أن خفض الضريبة على الدخل والأرباح وزيادة الضرائب غير المباشرة، وزيادة الرسوم على السلع الأساسية، يؤدي إلى زيادة العبء على الطبقات الفقيرة من جانب، وتحرم الدولة من موارد مالية مهمة من جانب آخر.

رابعاً: ضعف الاهتمام بحماية الصناعات الوطنية:

ترتب على انضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية وما صاحبه من تحرير لتجارة السلع والخدمات خروج العديد من الشركات الوطنية الصغيرة والمتوسطة الحجم من السوق، وذلك نتيجة عدم قدرتها على المنافسة للشركات الأجنبية الكبيرة التي تقدم نفس المنتج والخدمة، وهذا أدى بالطبع إلى فقدان عدد كبير من العمالة الوطنية لوظائفهم، في ظل عدم قدرة الاقتصاد الأردني على تأمين وظائف بديلة لهؤلاء. وبناءً على ذلك فعلى السياسات التنموية الفعالة أن توفر سبل الدعم للصناعات الوطنية، وحمايتها من المنافسة الخارجية، حيث أن هذه الصناعات تعمل على خلق فرص عمل جديدة باستمرار. ومن الطبيعي أن يكون هدف السياسة التنموية تحقيق زيادة حقيقية في الإنتاجية، لأن ذلك هو الطريق المناسب لزيادة الأجور الحقيقية والتقليل من التفاوت في توزيع الدخول والثروات في المجتمع (سلامة، 2005).

خامساً: ضعف الدور الرقابي للأجهزة الحكومية:

أثَّر ضعف وغياب الدور الرقابي من قبل الحكومة الأردنية على بعض المؤسسات المالية إلى تراجع الاستقرار المجتمعي نتيجة استغلال هذه الشركات لقدرات المواطنين، فعلى سبيل المثال انتشار شركات البورصات الوهمية التي انتشرت في الأردن عامي 2006 و 2007م، حيث قامت هذه الشركات الوهمية بإغراء المواطنين بالأرباح الكبيرة عن طريق توظيف أموالهم في البورصات العالمية، حيث انجذبت شريحة واسعة من المواطنين لهذه الشركات، وبالتالي فقد خسر هؤلاء المواطنين أموالهم عندما قامت الحكومة بعد فوات الأوان بوضع يدها على هذه الشركات وإيقاف أعمالها. حيث لم تتنبه الحكومة ولم تقم بدورها الرقابي

على عمل هذه الشركات منذ بداية عملها. وقد أدى غياب الدور الرقابي للحكومة إلى زيادة نشاط هذه الشركات في الوقت الذي لم تكن تتقاضى أي ضرائب منها تحت طائلة ما يسمى بتشجيع الاستثمار، وقد أثرت هذه الشركات الوهمية على شريحة كبيرة من المواطنين من خلال زيادة مديونيتهم وخسارتهم لمبالغ كبيرة من المال المودع لدى هذه الشركات، وقيام عدد منهم ببيع عقاراتهم لتوظيف أموالها في هذه الشركات، أما على المستوى العام فقد أدت هذه الشركات إلى تراجع الاستثمار في القطاعات الإنتاجية كافة بسبب الأرباح الخيالية التي كانت تقدمها هذه الشركات للمواطنين في بداية عملها. ومن الجدير ذكره بأن الحكومة لم تقم لغاية الآن بوضع تسوية نهائية بين أصحاب هذه الشركات والمواطنين لاسترداد أموالهم مما أضعف من ثقة المواطن الأردني بالحكومة واتهامها بالتآمر مع هذه الشركات.

ومن القضايا الأمنية التي ظهرت أخيراً على الساحة الوطنية والتي تظهر ضعف الدور الرقابي للأجهزة الأمنية قضية ما يسمى "بيع الأجل" والتي ظهرت منذ عام 2010م في محافظة معان، وتتلخص ببيع السيارات بمبالغ تزيد عن قيمتها الحقيقية بما نسبته (30-40%) مقابل صرف شيك بثمن السيارة يصرف بعد أربعة شهور من إتمام عملية البيع، وقد كانت الشيكات تصرف في موعدها، حتى صدور كتاب هيئة مكافحة الفساد الذي جمدت بموجبه حسابات وممتلكات فئة من التجار والعديد من المواطنين المتورطين في هذه التجارة وتوقفت عمليات صرف الشيكات، وفي تصريح صحفي تم نشره في صحيفة الرأي الأردنية بتاريخ 2015/6/13 للنائب السابق "فاتن خليفات" من محافظة معان أن الأعمال التجارية في هذه القضية كانت تجري على علم كافة الأجهزة الحكومية وبتسهيلات من البنوك التجارية، وأن أجهزة الدولة كانت على اطلاع بما يجري في محافظة معان وتحديدا في مدينة البتراء، حيث ساهم عدم تدخل الحكومة في تشجيع المواطنين من محافظة معان والمحافظات الأردنية الأخرى بالتورط بهذه التجارة ظناً منهم أنه لا يوجد بها شبهة فساد أو نصب أو احتيال، واعتقد المواطنون أن عدم اتخاذ أي قرار من الحكومة هو قبول بالواقع وإقرار بصحته، ومما بجدر الإشارة إليه أن قضية بيع الأجل لها تداعيات خطيرة على الأمن في محافظة معان، وخصوصا في لواء

البتراء الذي يعيش أسوأ حالاته الاقتصادية بسبب التراجع السياحي من جهة وتداعيات تجارة البيع الآجل من جهة أخرى والتي تقدر خسائر المواطنين بملايين الدنانير (صحيفة الرأي، 2015).

وضمن هذا الإطار فإن قيام الحكومة الأردنية بتوفير غطاء قانوني وتشريعي لإنشاء المؤسسات المستقلة واستمرار عملها في الوقت الذي تشكل فيه هذه المؤسسات عبئا كبير على الموازنة العامة للدولة، حيث وصلت ميزانية الهيئات والمؤسسات المستقلة نحو 2 مليار دينار، دون أن تضيف إلى سوق العمالة الأردنية أي فائدة تذكر، بل على العكس كان التوظيف فيها يتم عبر الوساطة والمحسوبية وعلى حساب الكوادر الوطنية المؤهلة ودون أن ترفع من مساهمة القطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي. وهذا بمجمله زاد من معدلات التضخم والبطالة والعنف المجتمعي.

سادساً: زيادة معدلات التضخم: المرجع

يعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر والمؤثر في المستوى العام للأسعار في الاقتصاد. ويمكن احتساب معدل التضخم (Inflation Rate) حسب المعادلة التالية : (Cardson, 2007)

المستوى العام للأسعار للسنة الحالية – المستوى العام للأسعار للسنة الماضية

المستوى العام للأسعار للسنة الماضية

وتجدر الإشارة إلى أن التضخم يجب أن يرتبط بارتفاع مستمر في أسعار جميع (أو معظم) السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد وأن يكون هذا الارتفاع في صورة مستمرة ولفترة زمنية طويلة وليس ارتفاعاً مؤقتاً، وكذلك يجب أن يكون هذا الارتفاع مؤثراً في ميزانية الأفراد بحيث يؤدي الارتفاع في المستوى العام للأسعار إلى انخفاض القوة الشرائية للأفراد (الزامل، 2008).

ويعد التضخم من الظواهر الأكثر تسببا في الفقر، ذلك نتيجة السياسات الاقتصادية والمالية غير الحكيمة التي تنتهجها بعض الدول، وقد وجدت بعض

الدراسات مثل دراسة (Dollar, 2000) و (Cardoson, 2002) و (Builir, (2008 أن مستوى التضخم وتقلب معدلات التنظيم لها أثر سلبي على الحد من الفقر والبطالة. ويبدو أكبر تأثير على فقر الأسر من خلال تضاؤل قيمة دخل الأسرة حيث أن من النادر أن تزداد الأجور أو قيمة الدخل الشهري للأسرة بنفس معدل زيادة الأسعار، لذلك فإن القيمة الحقيقية للدخل قد تنخفض، وبناءً على ذلك فإن التضخم يقلل من القيمة الحقيقية للدخل وخاصة لقطاعات المجتمع التي يتحدد دخلها في إطار الراتب الشهري أو المعاشات تكون أكثر عرضة لمخاطر التضخم.

ومن التأثيرات الهامة والمباشرة للتضخم على الأسر الفقيرة ما يعرف "بضريبة التضخم" وتمثل هذه الطريقة خسارة للأموال التي يدخرها الفقراء لإتمام مشاريعهم المستقبلية مثل "الزواج، بناء بيت، شراء سيارة، ويحدث ذلك نتيجة لفقدان هذه الأموال لقيمتها الحقيقية حين يراد استثمارها في هذه المشاريع.

ويرى (Cardson, 2007) أن التأثيرات المباشرة للتضخم على التأثير على الفئات ذات الدخل المتوسط هو أكثر تأثيرا على الفئات المنخفضة الدخل، وذلك بسبب أن الشرائح الفقيرة عادة تعتمد على العمل في القطاعات غير النظامية، أو يعملون في أعمال بسيطة في الزراعة وغيرها ويعيشون على قدر ضئيل من الدخل مما يسمح لهم تجنب التأثيرات القوية المباشرة للتضخم، علاوة على أنهم لا يمتلكون مدخرات مالية وإن وجدت فإنها مدخرات قليلة، على عكس الطبقات الوسطى التي عادة ما تملك مدخرات لها وتعمل في وظائف دائمة وتحصل على دخل ثابت، مع احتمال أن يؤدي التضخم إلى تخفيض مدخرات الطبقة الوسطى وتضاؤل دخلها الحقيقي مما يؤدي إلى زيادة أعداد الفقراء واتساع الفوارق الاقتصادية بين أفراد المجتمع.

ويمكن اختصار آثار التضخم على المجتمع الأردني فيما يلي (الوزني والرفاعي، 2008):

1. ضعف القوة الشرائية للنقود مما يقلل من رغبة أفراد المجتمع في الادخار.
2. يشجع التضخم على الاستهلاك حيث تفقد النقود قيمتها ويفقد المواطن ثقته بها فيفضل استبدالها بسلع.
3. ظهور المضاربات في السوق السوداء.
4. تخفيض جودة بعض السلع بسبب سهولة تسويق السلع الرديئة في ظل ارتفاع الأسعار.

5. يحدث التضخم أجواء تشاؤمية تجعل المستثمرين يقلعون عن المشاريع الإنتاجية المستقبلية التي لا يبدأ إنتاجها إلا بعد فترة من الزمن مما يؤدي إلى البطالة بسبب تراجع الإنتاج.
6. يعمل التضخم على زيادة العرض من السلع الكمالية على حساب السلع الضرورية لأن الطبقات الغنية في المجتمع هي القادرة على الاستهلاك أكثر من أصحاب الدخول الثابتة مما يؤدي إلى توجيه الموارد الإنتاجية لإنتاج السلع الكمالية على حساب السلع الضرورية.

سابعاً: الاستثمار الأجنبي في المشاريع الوطنية

يشير مفهوم الاستثمار الأجنبي إلى الاستثمارات التي يمتلك فيها الأجانب 10 % أو أكثر من الأسهم أو قوة التصويت في كيان معين (آغا، 2002). ويعتمد حجم الاستثمار الأجنبي على ثلاثة مجموعات من المحددات: المجموعة الأولى وهي المحددات ذات العلاقة بالسياسات المؤثرة في الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، والضرائب، والخصخصة، والكفاءة الإدارة، أما المجموعة الثانية فتتعلق بمحددات تيسير الأعمال وتتضمن النشاطات التي تسهل بيئة الأعمال مثل حوافز الاستثمار، وخدمات ما بعد الاستثمار. والمجموعة الأخيرة تتعلق بالمحددات الاقتصادية مثل الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة، وحجم السوق، وتكلفة الإنتاج، والبنية التحتية (Makki & Samwaru, 2004).

وعلى الرغم من تعدد إيجابيات الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد المحلي إلا أنه يمكن أن يكون له أثر سلبي على العمالة المحلية، وذلك عندما تعتمد الشركات الأجنبية على أسلوب الإنتاج المكثف لرأس المال، وهذا بدوره ًيؤدي إلى تخفيض الطلب على الأيدي العاملة مما يزيد من معدلات البطالة (فضلا عن أن الاستثمار الأجنبي في البلدان النامية كما في الأردن لا يسهم إلا بدرجة قليلة في توفير فرص العمل في ضوء ما تعانيه الأردن من مشكلات حادة في البطالة، وتبدو هذه المشكلة بصورة خاصة عندما تسهم هذه الشركات في الصناعات الاستخراجية على نطاق كبير لتمز هذه الصناعات بارتفاع كثافتها الرأسمالية وحاجتها الماسة للعمل الماهر نسبيا، مما يؤدي إلى

ارتفاع أجور هذه الفئـــة وهـــذا مـــا يخلـــق طبقـــة عماليـــة غنيـــة فـــي الـــبلاد والنتيجـــة تزايد المنافســـة مـــع المؤسسات المحليـــة على العمالة المـــاهرة ممـــا يترتب عليه تشوه في هيكل الأجـــور، وبالتـــالي فـــإن الاســـتثمار الأجنبي يقـــوم باستقطاب الأيدي العاملة الماهرة، مما يخلق فرصا جديدة للعمالـــة المـــاهرة وفـــي الوقت نفسه يـــؤدي إلى القضاء على عدد أكبر مـــن هذه الفـــرص للعمالـــة غيـــر الماهرة ومن ثم زيادة البطالة في المجتمع (ساحل، 2008).

إن الاستثمار الأجنبي لا يمكـــــن الاعتماد عليـــــه كثيـــــرا فـــي الأردن للتقليل مـــن مشـــكلة البطالـــة بشـــكل كبيـــر فإنـــه يميـــل إلى استخدام تكنولوجيا مكثفة لرأس المال من جهة، ويبحث عن العمالة الماهرة مـــن جهـــة أخـــرى، لـــذا لا يعـــول عليـــه كثيـــراً فـــي الأردن في إمكانيـــة امتصاص جـــزء كبيـــر مـــن البطالـــة، فبالرغم مـــن الاســـــتثمارات الأجنبيـــة الكبيـــــرة فـــي الأردن فـــإن معـــدلات البطالـــة بقيت مرتفعـــة وتتراوح بـــين 12 - 13 % خـــلال الخمـــس السنوات السابقة، ممـــا يـــدل على أن الاســـتثمارات الأجنبيـــة فـــي الأردن فـــي المجالات التي تستخدم كثافـــة رأســـمالية عالية لم تؤت ثمارها في التقليل من حجم البطالة في المملكة، وفي هذا الصدد فقد كشفت الإحصاءات الرسمية في الأردن عن ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة بمقدار (1.1) مليار دينـــار لتصبح بحدود (18.7) مليار دينار في نهاية العام 2013م في حين كانت الزيـــادة فقط بقيمة (867) مليون دينار للعام 2012 وذلك بما يتماشى مع خطـــة الحكومـــة الأردنية بزيادة نسبة نمو للاستثمار الأجنبي المباشر بمعدل 10 % سنويا ولغاية عام 2016م (وزارة الصناعة والتجارة، 2015). وتعود هذه الزيادة إلى عـــدة عوامـــل أهمها: تناقص الحواجز أمام تدفقات رأس مال الأجنبي، ظهور ترتيبـــات إقليميـــة للتجارة الحرة، والتوسع في طرق الإنتاج الرأسي العالمي، بالإضافة إلى السياســـات الاقتصادية الكلية وبرامج التصحيح الاقتصادي وما رافقها مـــن تحريـــر للتجـــارة والاستثمار، وتعاظم دور القطاع الخاص المحلي والأجنبي، والتي أثرت إيجابيا في حجم التدفقات النقدية نحو الأردن، علاوة على ما يتمتع به الأردن مـــن اســـتقرار سياسي وأمني إضافة إلى توفر البيئة الاقتصادية الملائمة وإلى تقدمه فـــي مجـــال

الإصلاحات والتشريعات (المحتسب، 2009). هذا وقد تؤدي الاستثمارات الأجنبية دوراً مهما في التخفيف من مشكلتي الفقر والبطالة في الأردن، وتحقيق التنمية البشرية في مجال التطوير والتدريب وبناء الأيدي العاملة الأردنية إذا ما أحسن توجيهها والتعامل معها، كأن يوجه نحو قطاعات الإنتاج غير الخدمية، والمشاريع التي تتطلب عمالة كثيفة.

ثامناً: ضعف السياسات الخاصة بمكافحة جرائم الفساد في الأردن

يعد موضوع الفساد في الأردن من أكثر المواضيع التي يتم تداولها في الشارع الأردني، ومن أكثر الظواهر المجتمعية السلبية التي يتم المطالبة بالحد منها، وقد شكل الحراك السياسي الأردني سبب رئيس لمكافحة جرائم الفساد في الأردن، حيث بدأت الحراكات الشعبية في الأردن منذ بداية عام 2011م بالمطالبة بمكافحة جرائم الفساد، ومحاكمة الفاسدين والمسئولين من يثبت تورطهم في قضايا فساد.

وفي ظل هذه الاعتبارات فقد حظي موضوع مكافحة الفساد باهتمام كبير في الأردن على جميع المستويات، فلا تكاد تخلو برامج الحكومات المتعاقبة في الأردن من التركيز على برامج الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد، فقد بدأ الأردن باتخاذ خطوات عملية في مجال مكافحة الفساد وذلك من خلال توفير الأطر التشريعية، والمؤسسية لمكافحة الفساد؛ ففي الجانب التشريعي فقد تم تعديل قانون العقوبات رقم (16) لسنة 1960م، بحيث يغطي جرائم الفساد المتعلقة بالرشوة والاختلاس واستثمار الوظيفة، والتعدي على الحريات العامة والتزوير بأنواعه، كما أن قانون الجرائم الاقتصادية رقم (11) لسنة 1993م، وتعديلاته يعالج الجرائم التي تلحق الضرر بالمركز الاقتصادي للأردن أو تمس المال العام. أما قانون هيئة مكافحة الفساد رقم (62) لسنة 2006م، فقد عالج بالإضافة إلى ما ورد في التشريعات، الأفعال التي تؤدي إلى المساس بالأموال العامة، وإساءة استخدام السلطة، وقبول الواسطة والمحسوبية التي تلغي حقًا أو تحق باطلا، وجميع الأفعال الواردة في الاتفاقيات الدولية التي تعنى بمكافحة الفساد التي انضم إليها الأردن، إضافة إلى قانون حق الحصول على المعلومات لسنة 2007م، وقانون مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب لسنة 2007م، وقانون ديوان المظالم لسنة 2008م، وقانون إشهار

الذمة المالية لسنة 2006م، أما فيما يتعلق بالأطر المؤسسية المعنية بمكافحة الفساد، فقد أنشأ الأردن أجهزة متخصصة لهذه الغاية مثل ديوان المحاسبة، وهيئة الأوراق المالية، ومديرية مكافحة الفساد. كما بادرت بتبني إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد بالتعاون والتشارك مع الجهات المعنية بمكافحة الفساد غايتها الأساسية تقليل الفرص المتاحة لممارسته من خلال إيجاد إطار عمل إداري وقانوني متطور وفاعل للقطاعين العام والخاص، وتهدف إلى زيادة فاعلية الجهات المكّلفة بمكافحة الفساد والوقاية منه وتعزيز ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة، واحتواء الفساد بحيث لا يشكل عقبة أمام اقتصاد السوق الحر وأمام الحاكمية الرشيدة في الأردن (الحسن، 2012).

وأما عن واقع سياسات الإصلاح الخاصة بمكافحة الفساد في الأردن فقد بين التقرير الذي يرصد حالة الإصلاح في الأردن والصادر عـن مرصـد الإصـلاح الأردني للأعوام 2012، 2013، 2014م أن التقييم العام لمكافحة الفساد والشفافية في المملكة كان 1.73، 1.93، 1.79 من 10 على الترتيب، على مؤشر مـن(1-10) حيث الدرجة (1) تعني أقل إصلاحاً والدرجة (10) تعنـي الأكثـر إصـلاحا (مرصد الإصلاح الأردني، 2015). وفيما يتعلق بمحور الشفافية ومكافحة الفسـاد، بين التقرير السابق أن جهود مكافحة الفساد كانت غير جادة وغير كافية في الكثيـر من الأحيان خلال الأعوام السابقة، مشيراً إلى أن متطلبات التحول الاقتصادي إلـى سياسات السوق الحر إضافة إلى عمليات الخصخصة التي تدور حولهـا علامـات استفهام أدت بشكل مباشر إلى فتح الطريق أمام ما يسـمى بـــ"مؤسسـة الفسـاد" للانتشار والتغلغل في الكثير من المؤسسات العامة الأردنية. وبين التقرير أن ذلـك بسبب البطء الشديد في أداء الحكومة بما يتعلق بمكافحة الفساد؛ وقلة عدد القضـايا التي يتم تحويلها إلى القضاء بالمقارنة مع عدد القضايا التي يتم النظر بها، وحجـم الفساد الحقيقي في المملكة أكبر بكثير من حجم الفساد المُعلن عنه؛ والانتقاد الشـديد والمتزايد الذي تتعرض له هيئة مكافحة الفساد؛ وتزايُد الاعتقاد السائد لدى الشـارع الأردني أن هيئة مكافحة الفساد تمّ تأسيسها من باب العلاقـات العامـة المُرتبطـة بمُصادقة الأردن على الاتفاقيات الدولية المعنيّة بمكافحة الفساد فقط، بالإضافة إلـى

التضييق على الحريات العامة، وفي مقدمتها حرية الرأي والتعبير والحريات الصحفيّة والإعلاميّة، وإعاقتها عن محاولاتها الكشف بشفافية عن مواطن الفساد ومحاصرة الفاسدين.

وفيما يتعلق بمحور السياسات الاقتصادية والاجتماعية، والمتمثلة في الحق في التعليم، والحق في الصحة، والحق في العمل، والحق في مستوى معيشي لائق، تشير (الحسن، 2012) بأن جميع هذه الحقوق شهدت تراجعاً ملحوظاً لعدد من الأسباب التي أثرت على دور المجتمع المدني، دور البرلمان، ودور الحكومة فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها الجهات المعنية بالعمل على تطوير هذه الحقوق، وإيجاد الحلول والسياسات المناسبة لتعزيز حصول المواطنين عليها، وفي هذا السياق تم اعتبار أدوار الحكومة والبرلمان من الأسباب الرئيسة في التراجع في الحصول على هذه الحقوق؛ أي أن دور المجتمع المدني في هذا المجال ما يزال ضعيفاً وغير مؤثر.

والجدول (7) يبين محاور الإصلاح التي استند إليها التقرير وهي محور مكافحة الفساد والشفافية ومحور السياسات الاقتصادية والاجتماعية، والتحليل التالي يستند على معلومات تقرير مرصد الإصلاح الأردني، 2014)

الجدول (7)

تقييم محاور الإصلاح في الأردن عام 2014م

المحاور	التقييم من 10
محور مكافحة الفساد والشفافية	1.79
محور السياسات الاقتصادية والاجتماعية	3.48

المصدر مركز الإصلاح الأردني، 2014

وحول نتائج برامج الإصلاح التي اتخذتها الحكومة بشأن مكافحة الفساد، فحسب المؤشرات العالمية المعتمدة لتقييم حالة الفساد، فعلى ما يبدو بأن نتائج هذه البرامج لم تكن كافية وفعالة في مكافحة الفساد، فقد شهد الأردن تراجعاً كبيراً في مؤشر ضبط الفساد خلال الفترة (2003-2013م) فقد تراجع المؤشر بمقدار 0.22، وبلغ المعدل العام لمؤشر ضبط الفساد خلال هذه الفترة (0.265)، وتتراوح

تقديرات هذا المؤشر ما بين (- 2.5 و + 2.5) والقيم العليا هي الأفضل، وهذه القيم من المؤشر تظهر تراجعاً كبيراً في ضبط الفساد، والتحكم فيه، الأمر الذي يشير إلى أن الفساد يزداد بقوة في الأردن بصفة عامة، ويلاحظ من الجدول (7) أن عام 2008م قد شهد أعلى قيمة لمؤشر ضبط الفساد والتي بلغت 0.41، وقد تراجع هذا المؤشر بشكل ملحوظ خلال الفترة (2010-2013) وكانت أقل قيمة له عام 2013م، والتي بلغت نحو 0.09، وقد يعود ذلك لكثرة قضايا الفساد التي تم اكتشافها خلال هذه الفترة. أما مؤشر مدركات الفساد فكما يظهر في الجدول (7) فيلاحظ أن الأردن قد شهد تراجعا ملحوظاً في مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة الممتدة بين (2003-2013م) فقد تراجع المؤشر بمقدار 1.2 نقطة، وبلغ المعدل العام لمدركات الفساد خلال هذه الفترة (4.96 نقطة) ويلاحظ من الجدول (7) أن عام 2005 قد شهد أعلى قيمة لمدركات الفساد والتي بلغت 5.7 درجة، وكانت أقل قيمة لمدركات الفساد عام 2013م، حيث بلغت قيمة مدركات الفساد 4.5 %، وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين (0 – 10) نقاط، حيث تعبر القيمة القصوى (10 نقاط) إلى انعدام الفساد "نظيف جداً"، بينما تعبر القيمة (صفر نقطة) على أن الفساد أكثر ما يكون عند هذه الدرجة "فاسد جداً". أما من حيث ترتيب الأردن على سلم خلو الفساد فقد تراجع موقع الأردن من الترتيب 37 إلى الترتيب 66 خلال هذه الفترة. ويمكن تعليل ذلك على ضوء ما تم اكتشافه في الأردن من قضايا فساد كبرى خلال الفترة (2007-2013)، بالإضافة إلى انتشار الفساد والجرائم المالية في الأردن بشتى أنواعها في معظم مؤسسات ووزارات الدولة، وعدم الجدية في محاربة الفساد وعدم تفعيل مبادئ الشفافية والمساءلة في القطاع الحكومي (منظمة الشفافية الدولية، 2014).

ويؤكد ذلك مؤشر فاعلية الحكومة في ضبط الفساد Government Effectiveness Indicator في الأردن، حيث بلغ هذا المؤشر عام 2003 (+0.24) وتراجع عام (2013م) ليصل إلى (- 0.9) وهي أقل قيمة حققها الأردن خلال العشر سنوات السابقة، مع العلم بأن قيم هذا المؤشر تتراوح قيمه ما بين - 2.5 و + 2.5 ، والقيم العليا هي الأفضل (منظمة الشفافية الدولية، 2014).

الجدول (8)

مؤشر ضبط الفساد ومؤشر مدركات الفساد للأردن للفترة (2003-2013)

السنة	مؤشر ضبط الفساد Control of Corruption	مؤشر مدركات الفساد
2003	0.31	5.8
2004	0.36	5.3
2005	0.30	5.7
2006	0.35	5.3
2007	0.38	4.7
2008	0.41	5.1
2009	0.27	5.0
2010	0.15	4.7
2011	0.18	4.5
2012	0.12	4.8
2013	0.09	4.5

المصدر: Worldwide Governance Indicators

المداخل النظرية المفسرة لموضوع الدراسة:

إن التفسير الاقتصادي للظاهرة الإجرامية ظهر بصورة واضحة على يد أصحاب فكرة النظام الشيوعي الاشتراكي "كارل ماركس" و "فريدريك أنجلز". وتركز هذه النظرية على ما يشوب النظام الرأسمالي من مساوئ وما يتميز به من غياب لفكرة العدالة الاجتماعية. فالنظام الرأسمالي يؤدي إلى فتح باب المنافسة غير المشروعة بين التجار مما يؤدي إلى احتكار السلع والخدمات ويدفعهم إلى بذل الأساليب غير المشروعة مثل الغش والاحتيال والمبالغة في رفع الأسعار والانتقاص من جودة السلع والخدمات التي يقدمونها وذلك لتحقيق أكبر ربح ممكن. وتظهر مساوئ النظام الرأسمالي كذلك في التفاوت الهائل في مستوى معيشة طبقة أصحاب

العمل وطبقة العمال، وما يقوم به أرباب العمل من استغلال للعمال وتشغيل النساء والأطفال وزيادة عدد ساعات العمل وعدم إعطاء العامل الأجر الذي يستحقه، علاوة على انخفاض مستوى التعليم والرعاية الصحية لدى طائفة العمال. الأمر الذي يؤدي إلى انتشار الفقر والبطالة بين أفراد الطبقة العاملة وزيادة ثراء الطبقة الرأسمالية، وهذه بلا شك عوامل تدفع إلى ارتكاب الجريمة وتحت تأثير هذه الأفكار نشر العالم الهولندي "وليم يونجر" Willem Adriaan Bonger (1876-1940) كتاباً في عام 1905 عن الجريمة والظروف الاقتصادية انتقد فيه النظام الرأسمالي لأنه يولد انعدام المسؤولية الاجتماعية ويدفع إلى ارتكاب الجريمة بسبب ما يسوده من ظلم للطبقات الاجتماعية الفقيرة يدفعهم إلى ارتكاب الجريمة وذلك لتحسين أحوالهم المادية النيل من طبقة الرأسماليين. كما يدفع النظام الرأسمالي الطبقات الرأسمالية إلى ارتكاب العديد من الجرائم الاقتصادية (البداينة والخريشه،2013).

ويرى كل من ادولف كيتليه Adolf Quetelet وفيرى Ferri وبونجير Bonger وسيرل برت Cyril Burt أن العامل الاقتصادي هو الذي يوجه السلوك البشري، ويؤثر عليه تأثيرا واضحا لكل دارس للسلوك الإنساني، وتأسيسا على ذلك فسرت الظاهرة الإجرامية من خلال الربط بين الأوضاع الاقتصادية السائدة وبين السلوك الإجرامي (السمري، 2009). فحسب مؤيدي هذا الاتجاه فإن العوامل الاقتصادية السيئة تمثل عاملا مباشرا في دفع الأفراد إلى السلوك الإجرامي، كما اعتبروا أن الفقر الذي يصيب الفرد يكون سببا مباشرا في دفعه نحو اقتراف الجريمة. ومن الذين طوروا هذه الأفكار الباحث الاشتراكي الهولندي بونجير Bonger الذي أشار في كتابه "الإجرام والظروف الاقتصادية" على وجود رابطة وثيقة بين الإجرام والظروف الاقتصادية التي يخلقها النظام الاقتصادي الرأسمالي. وتعد من أهم الدراسات الحديثة التي تتبنى هذا الاتجاه، وقد حاول أن يثبت عن طريق البحث والدراسة أن الحالة العقلية للمجرمين ترجع إلى الانحطاط الاقتصادي من ناحية، وإلى التفكك الطبقي من ناحية أخرى، غير أن الدراسات التي قام بها "بونجير" اقتصرت على المجتمعات الأوروبية فقط، ولذلك فإنه ليس من السهل تعميمها على مجتمعات أخرى تتمتع بخصائص اقتصادية واجتماعية مختلفة، وقد

حاولت إحدى البحوث الحديثة أن تبين أن أغلب الجانحين وغيرهم من المنحرفين ينتمون إلى طبقة الفقراء والعمال غير المهرة (Gottfredson, 1990).

وفي نفس الإطار الاقتصادي للجريمة يأتي العالم روبرت وودسون Wodson عام 1987 ليربط بين الوضع الاقتصادي عامة وبين الجرائم، ويرى أنه حيث تكون معدلات الجريمة مرتفعة يكون البناء الاقتصادي ضعيفا، ذلك الضعف الذي يتمثل في إهمال المشاريع الاقتصادية الحيوية، ونمو البطالة وتزايد معدلات الفقر. وعلى الجانب الآخر (نصار، 2011). فالمتفق عليه في الفكر الاقتصادي والاجتماعي على السواء أن البطالة عادة ما ترتبط بانخفاض الدخل (أو حتى انعدامه أحيانا) الأمر الذي يوقع الشخص العاطل (وأسرته أيضا معه) في براثن الفقر والحرمان وعدم التمكن من إشباع الحاجات الأساسية. الأمر الذي قد يؤدي بالعاطل وأسرته إلى السلوك الانحرافي والإجرامي وعند منعطف الفقر يرى المناصرون للتفسير الاقتصادي للجريمة أن الفقر الناجم أصلا عن تدني الدخل أو انعدامه نتيجة للبطالة. يرى المناصرون لهذا التفسير من أمثال "فيرى" Ferri أن للفقر دورا في رفع معدلات الانحراف. وخاصة جرائم الأموال والتسول والتشرد والدعارة في بعض صورها. وينتهون إلى القول بأن الفقر هو البيئة التي تتهيأ فيها كل الفرص لارتكاب الجريمة (Ferri, 1989).

أثر الوضع الاقتصادي الثابت على الظاهرة الإجرامية:

يقصد بالوضع الاقتصادي الثابت فترة الاستقرار التي يمر بها الاقتصاد الوطني عقب التطور الاقتصادي أو التقلبات الاقتصادية حيث تتفاوت دخول الأفراد بين الارتفاع والانخفاض والانعدام. فإذا كان دخل الفرد مرتفعا أو متناسبا مع مستوى الأسعار فإن إشباع الحاجات الفردية يكون ميسرا وسهلا ومن ثم تقل جرائم السرقة إلا أنه من الناحية الأخرى قد تغري هذه الظروف بعض الأفراد إلى زيادة ثروتهم بالطريقة غير المشروعة فتكثر بذلك جرائم الاحتيال.

وإذا كان دخل الفرد منخفضا أو منعدما فإن هذا الفرد يوصف بأنه فقير أو معوز وحالة العوز أو الفقر تطلق على الشخص الذي يعجز عن إشباع الحد الأدنى من متطلبات الحياة حسب ما هو سائد في المجتمع الذي يعيش فيه. وقد خلصت

أبحاث علم الجريمة إلى أن البيئة الاقتصادية التي يعيش فيها الفرد تلعب دورا هاما في تحديد سلوكياته ومن بينها سلوكه الإجرامي (النصار، 2011). ولمعرفة مدى تأثير البيئة الاقتصادية على السلوك الإجرامي للفرد يتعين توضيح تأثير تقلب وارتفاع الأسعار والعوامل الاقتصادية الفردية على السلوك الإجرامي.

أ- تقلبات الأسعار:

يقصد بهذه التقلبات ما تتعرض له أسعار السلع والخدمات في الدولة من تغيير مفاجئ خاصة إذا كان ذلك بالارتفاع. وقد أثبتت الإحصاءات الجنائية وجود علاقة وثيقة بين تقلبات الأسعار وميلها نحو الارتفاع وبين ارتفاع جرائم السرقة. وتفسير ذلك أن ارتفاع أسعار السلع. خاصة الرئيسة منها. يزيد من تكاليف الحياة وأعبائها. خاصة مع بقاء الدخول على حالها. وهذا العبء الاقتصادي قد يدفع الفرد إلى ارتكاب أفعال إجرامية لإشباع حاجاته التي عجز عن إشباعها بطرق مشروعة. بالإضافة إلى ذلك فإن ارتفاع أسعار السلع والمنتجات وعدم زيادة الدخول يؤدي إلى تراكم هذه السلع وقلة الطلب عليها مما يدفع المنتجين وأصحاب المصانع إلى الاستغناء عن عدد من العمال بهدف تقليل الإنتاج. والمحصلة النهائية لذلك ظهور البطالة بين عدد من العمال الأمر الذي قد يدفعهم إلى ارتكاب الجريمة لمواجهة متطلبات الحياة. ويترتب كذلك على تقلبات الأسعار ارتفاع في معدلات جرائم الاعتداء على الأشخاص وذلك لأن الحالة الاقتصادية السيئة التي يمر بها الفرد وعجزه عن سد متطلبات الحياة الضرورية يصيبه بحالة من عدم الشعور بالأمان، وقد يدفعه ذلك إلى ارتكاب جرائم العنف مثل القتل أو الجرح أو الضرب (الشاذلي، 1991، المبارك، 2009).

ب- تقلبات الدخول:

يقصد بتقلبات الدخول كل تغير، سواء بالزيادة أو بالنقصان، يطرأ على دخل الفرد، إذ يكون لكل نوع من التغير تأثير على الظاهرة الإجرامية. وعلى ذلك فإنه كلما ارتفع دخل الفرد، خاصة مع ثبات الأسعار، تزداد القوة الشرائية للنقود وهذا يمكن الشخص من إشباع حاجاته بطريق مشروع، وتقل بذلك معدلات ارتكاب جرائم السرقة، وهذا لا يمنع ارتكاب الشخص لجرائم نصب وإصدار شيكات بدون

رصيد رغبة منه في تحقيق سريع لمستوى معيشة مرتفع. وعلى العكس من ذلك فإن انخفاض مستوى دخل الفرد قد يؤدي إلى ارتكاب الجريمة. خاصة إذا وصل هذا الانخفاض إلى المستوى الذي يعجز معه الفرد عن سد احتياجاته الأساسية. ولذلك فإنه إذا كان انخفاض الدخل قد حدث بنسبة ضئيلة، خاصة إذا كان الدخل مرتفعا أصلا، فإن هذا الانخفاض الطفيف قد يكون معدوم الأثر بالنسبة لدفع الفرد إلى ارتكاب جرائم اعتداء على الأموال (عجوة، 2001).

وتجدر الإشارة إلى أن التأثير الإجرامي لتقلبات الدخل وتقلبات الأسعار قد يكون معدوما، ويحدث ذلك إذا صاحب ارتفاع الأسعار ارتفاع مقابل في مستوى الدخل مما يعدم التأثير السيئ لارتفاع الأسعار ويبقى على مستوى القوة الشرائية للنقود، وبنفس المنطق فإن انخفاض الدخل قد لا يكون له تأثير إجرامي إذا صاحب انخفاض معدل في مستوى الأسعار إذ يبقى ذلك على القوة الشرائية للنقود التي تتيح للفرد سد احتياجات ومتطلباته.

ويجب التنويه إلى أن وجود نوع من الضمان الاجتماعي قد يمثل درعا قويا يحمي الأفراد من تقلبات الأسعار والدخول ومن المخاطر الاقتصادية التي يمكن أن يتعرض لها الأفراد بصفة عامة، فشعور الفرد بوجود هذا الضمان الاجتماعي يجعله مطمئن النفس، خاصة من ناحية متطلبات الحياة الأساسية من تعليم وتأمين صحي لائق له ولأسرته، وهذا الاطمئنان الاجتماعي سيكون له تأثير كبير في منع الفرد من الإقدام على ارتكاب الجريمة تحت تأثير هذه الظروف الاقتصادية التي يتعرض لها المجتمع (الحسن، 2008).

ج- العوامل الاقتصادية الفردية:

تتعلق هذه العوامل بالحالة الاقتصادية الخاصة بفرد معين وما قد يتعرض له الفرد من اضطراب أو سوء في حالته الاقتصادية على المستوى الفردي، وترتبط الحالة الاقتصادية للفرد بالمرتكز الاقتصادي للطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها، ومع ذلك فإن الحالة الاقتصادية الخاصة بفرد ما ترتبط بصورة غير مباشرة بالحالة الاقتصادية العامة التي تسود المجتمع ككل. ولا شك أن اضطراب الأحوال الاقتصادية للفرد قد يؤدي به إلى ارتكاب نوعية معينة من الجرائم بغية الحصول

على ما يسد به حاجاته ومتطلباته مثل جريمة السرقة، وقد تدفعه هذه الحالة الاقتصادية السيئة إلى ارتكاب جرائم عنف ضد الآخرين نتيجة لما يشعر به من ضيق واضطراب نفسي، ويمكن الوقوف على عاملين من هذه العوامل لما لهما من أهمية خاصة وتأثير ملموس على الظاهرة الإجرامية وهما عامل الفقر وعامل البطالة (النصار، 2011).

2.2 الدراسات السابقة وذات الصلة:

سيتم في هذا الجزء من الدراسة استعراض لأهم الدراسات السابقة وذات الصلة بموضوع الدراسة العربية والأجنبية وذلك من الأحدث إلى الأقدم وبالشكل التالي:

أولاً- الدراسات العربية:

دراسة (صالح وآخرون، 2014) بعنوان "تحليل مؤشرات مختارة لظاهرة الفقر في محافظات الجنوب في الأردن"، وقد هدفت هذه الدراسة تحليل بعض مؤشرات الفقر في محافظات جنوب الأردن، حيث هدفت إلى تحديد العوامل المؤثرة في ظاهرة الفقر، ومدى تأثير الفقر المنتشر في محافظات الجنوب على مستوى الفقر الكلي في الأردن، واختبار ارتباط البطالة بظاهرة الفقر، وتقديم عدد من الاقتراحات لمكافحة ظاهرة الفقر في محافظات الجنوب. اعتمدت الدراسة في منهجيتها على الأسلوب الوصفي والتحليل الكمي القياسي، حيث تم قياس عدد من المؤشرات المختارة المرتبطة بالفقر مثل مؤشر إنفاق الفرد على التعليم، وإنفاق الفرد على الرعاية الصحية، ومؤشر البطالة، ومؤشر التضخم، وتوصلت نتائج التحليل الوصفي إلى انخفاض مستويات جودة الخدمات الصحية المقدمة في محافظات الجنوب مقارنة بالعاصمة، وارتفاع معدل البطالة في محافظات الجنوب مقارنة بالمحافظات الأخرى، وذلك لأسباب متعددة منها: تدني المستوى التعليمي في المناطق الريفية والنائية، وانتشار ثقافة العيب والعزوف عن العمل في بعض المهن، إلى جانب إخفاق الحكومة في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى محافظات الجنوب، عدم قدرتها على توفير فرص عمل للعمالة الأردنية العاطلة في محافظات الجنوب.

وأوصت الدراسة بمساعدة المنتفعين من برامج الإقـراض المختلفـة فـي تسـويق منتجاتهم من خلال إنشاء مؤسسات تسويقية متخصصة لتجميع المنتجات الصـغيرة والعمل على تسويقها.

دراسة (الصنيع، 2012) بعنوان "دور المأسسة في تحقيق الأمـن الاجتمـاعي والاقتصادي للمرأة المعيلة"، وهدفت هذه الدراسة إلى رصد حقيقة الدور الذي تقوم به المأسسة الاجتماعية والاقتصادية في تحقيق الأمن الاجتماعي والاقتصادي للنساء المعيلات للأسر، والتعرف على مدى نجاح برامج المأسسة فـي تحقيـق الحمايـة الاجتماعية والاقتصادية للنساء المعيلات. استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي الشامل، وتم تطبيق الدراسة على مجتمع الدراسة المكـون مـن 350 امـرأة مـن محافظة سوهاج في جمهورية مصر العربية، وأظهرت نتائج هذه الدراسة أن برامج المأسسة التي تقدمها الدولة من برامج رعاية وإصلاح اجتماعي واقتصادي والخاصة بالنساء المعيلات لم تحقق لهن أي نوع من الأمن الاجتماعي أو الاقتصادي فضـلا عن أنها لا تضمن لهن أي مستقبل واعد.

وأجرى (المقداد،2012) دراسة بعنوان "دعـوات الإصـلاح فـي الأردن وإشكالية العلاقة مع السياسات الحكومية ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي والسياسي، وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المؤشرات الرئيسـة المتعلقـة بالاسـتقرار الاقتصادي ومدى توظيفها لصالح المصلحة العامة في الأردن، والتعرف على دور السياسات الحكومية المتعلقة بالقطاع الاقتصادي وأثرها على المجتمـع كزيـادة أو خفض نسبة البطالة والتضخم والنمو الاقتصادي ومؤشـرات الفسـاد. اسـتخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتشخيص الظروف التي أدت إلى تنامي المطالـب الإصلاحية في الأردن، واستخدام المنهج الإحصائي عند تناول المؤشـرات الدالـة على الاستقرار الاقتصادي والتي تمثلت في البطالة والتضخم والمديونيـة العامـة والشفافية، وقد تبلورت هذه الدراسة عند عدد من النتائج منها: أدى نهج الحكومـات المتعاقبة في الأخذ المتسرع بالخصخصة إلى زيادة نسبة البطالة والتضـخم نتيجـة غياب دور الرقابة الحكومية. وأدى تراجع مستوى الأداء الحكـومي فـي مجـال

السياسات الاقتصادية إلى تنامي بعض الظواهر الاجتماعية ذات العلاقة بالجريمة وظاهرة الطلاق والتي جاءت نتيجة زيادة معدلات البطالة والفقر.

دراسة (الفاعوري وأحمد، 2011)، والتي جاءت بعنوان "اتجاهات موظفي مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية نحو تخصيصها في إقليم الشمال في المملكة الأردنية الهاشمية"، وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على اتجاهات العاملين في شركات الكهرباء الأردنية نحو المعوقات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية للخصخصة، والتعرف على إيجابيات وسلبيات الخصخصة على العاملين في هذه الشركة. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت أداة الاستبيان للحصول على البيانات الميدانية للدراسة، وتكونت عينة الدراسة من 55 مديرا من العاملين في الإدارة الرئيسة والفرعية في الشركات، وبينت نتائج هذه الدراسة أن درجة الموافقة كانت متوسطة محو أساليب الخصخصة التي تسمح بوجود شريك استراتيجي أجنبي، وأن هناك درجة عالية من الخوف والتحفظ لدى أفراد عينة الدراسة من الآثار السلبية والمحتملة لعملية الخصخصة ومن ضمنها الخوف من فقدان حقوق العاملين، وعدم الشعور بالاستقرار الوظيفي لديهم، وأوصت الدراسة بالتأني والتدرج في تطبيق سياسة الخصخصة لشركات الكهرباء بالشكل الذي يعمل على تفادي السلبيات وخصوصا في مجال القوى العاملة وأسعار الكهرباء وسيطرة المستثمر الأجنبي، والاحتكار، والبطالة.

دراسة (كريشان والعايد، 2010) بعنوان "الآثار الاجتماعية والسياسية لبرامج التصحيح الاقتصادي في الأردن 1989-2004م" وهدفت هذه الدراسة ا إلى تحديد الآثار الاجتماعية والسياسية التي رافقت فترة تطبيق برامج التصحيح الاقتصادي في الأردن خلال الفترة 1989-2004م"، واقتصرت الدراسة في تحديد الآثار الاجتماعية على الفقر، وتوزيع الدخل ومعدلات البطالة، بينما تناولت في جانب الآثار السياسية لبرامج التصحيح الاقتصادي ثلاثة متغيرات وهي: استقرار الحكومة، العنف السياسي، والانفتاح السياسي. استخدمت الدراسة أدوات التحليل الوصفي من خلال دراسة تجربة الاقتصاد الأردني وذلك بالاعتماد على المؤشرات الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية المتاحة من مصادر البيانات المحلية والدولية خلال فترة

الدراسة. وبشكل خاص فقد استخدمت الدراسة أحد المناهج المعروفة في تقييم آثار برامج التصحيح الاقتصادي وهو ما يعرف بنموذج المقارنة والذي يقوم على مقارنة ووصف المؤشرات قبل وبعد تنفيذ برامج التصحيح الاقتصادي. وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة بين تنفيذ سياسات التصحيح الاقتصادي المتبناة من قبل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي وظهور عدة أثار سلبية، وذلك على الصعيدين الاجتماعي والسياسي. ومن ناحية الآثار الاجتماعية، فقد تبين أن برامج التصحيح الاقتصادي ساهمت بزيادة معدلات الفقر وبتفاوت توزيع الدخل خلال فترة تطبيق البرنامج، ومن ناحية أخرى فقد تبين أن برامج التصحيح الاقتصادي ومن خلال السياسات التقشفية المتبعة قد ساهمت أيضاً في زيادة معدلات البطالة، أما فيما يتعلق بالآثار السلبية، فتنحصر في حالة عدم الاستقرار الحكومي واتساع ظاهرة العنف السياسي في الأردن.

دراسة (العساف، 2010) بعنوان "سياسة الخصخصة وأثرها على البطالة والأمن الوظيفي للعاملين في شركة الاسمنت الأردنية"، وهدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على موضوع الخصخصة كحدث مؤثر على الاقتصاد الأردني مع التعرض لآراء المؤيدين والمعارضين وأسباب ذلك وطرق معالجة المشاكل الناجمة عن الخصخصة من وجهة نظر العاملين في شركة الاسمنت الأردنية، وهدفت الدراسة أيضا التعرف على أثر الخصخصة على مستوى الرفاه الاجتماعي لدى العاملين في الشركة، وأعداد العاملين في الشركة قبل وبعد الخصخصة، ومستوى الاستقرار الوظيفي لدى العاملين في الشركة قبل وبعد الخصخصة. ولتحقيق أهداف الدراسة، تم الجمع بين أكثر من منهج من مناهج البحث، مثل منهج التحليل الوصفي، والمنهج الإحصائي بالإضافة إلى الاعتماد على المصادر الأولية للمعلومات كالتقارير، والنشرات الصادرة عن الدوائر والوزارات والجهات الرسمية، ذات العلاقة بموضوع البحث. والإطلاع على المصادر الثانوية للمعلومات، ممثلة في المصادر والمراجع المكتبية ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة للدراسة. واعتماد أسلوب المسح بالعينة عبر استمارة (استبانه) تم تطويرها لهذا الغرض. أظهرت نتائج الدراسة أن هناك تأثير للخصخصة على عدد العاملين في شركة الإسمنت الأردنية

التي تم خصخصتها، بالإضافة إلى أن الشركة ساهمت في زيادة مشكلة البطالة عن طريق برنامج حوافز ترك الخدمة نتيجة للتطوير التكنولوجي في الشركة مما أدى إلى خفض الأيدي العاملة لديها وذلك عن طريق الاستغناء عن العمالة الزائدة لدى الشركة نظرا لإستراتيجية الشركة في البحث عن الربح أدى ذلك إلى تسريح جزء من العاملين لديها. بالإضافة إلى نقصان الأمن الوظيفي لدى العاملين في الشركة بسبب عدم شعورهم بالاستقرار نتيجة لتطبيق برنامج الحوافز المشار إليه، وأوصت الدراسة بضرورة ربط الموظفين التابعين للمؤسسات والشركات المخصخصة وتثبيت وظائفهم داخل تلك المؤسسات أو خارجها.

دراسة (بلول، 2009) بعنوان: "السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في الحد من الفقر". هدفت الدراسة إلى صياغة سياسات وحلول تحد من الفقر وآثاره في الدول والمجتمعات البشرية، من خلال إبراز العلاقة بين السياسة الاقتصادية والفقر والبطالة والدخل والنمو الاقتصادي. من أهم نتائج الدراسة يفترض أن على كل مجتمع أن يرسم توجهاته الإستراتيجية بما يناسب حالته، ولكن يمكن في الحد الأدنى التأكيد على إمكانية صياغة إستراتيجية، وصياغة مجموعة سياسات وإجراءات لا بد من التقيد بها وعدم تجاهلها للحد من الفقر ومكافحته. ومن تلك السياسات توسيع الاستثمار العام. وتعبئة الموارد المحلية. إضافة إلى إعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية والعمل على خلق فرص عمل جديدة باستمرار. ودعم السلع الغذائية الأساسية وتوفير الأمن الغذائي.

دراسة (الزواهرة، 2009) بعنوان "أثر المتغيرات الاقتصادية على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في الأمن العام"، هدفت الدراسة إلى التعرف على اثر بعض العوامل الاقتصادية والتي تتضمن متغيرات (الفقر، الخصخصة، الشركات الوهمية، الكساد، البطالة) على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني. اعتمدت منهجية هذه الدراسة على منهج المسح الاجتماعي، واستخدام الاستبانة لجمع بيانات الدراسة، والتي تم تطبيقها على عينة عشوائية عددها 462 عاملا في جهات الأمن العام تم اختيارها بالاعتماد على أسلوب العينة العشوائية العنقودية من جميع العاملين في جهات الأمن العام في الأردن. ومن ضمن

نتائج هذه الدراسة أن الخصخصة لها تأثير على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني، حيث أدت الخصخصة على تركز الثروة بأيدي طبقة من المجتمع، وزيادة الفجوة الاجتماعية بين الطبقات في المجتمع الأردني، وكذلك سيطرة أصحاب الشركات على الأفراد العاملين فيها، وبالتالي التحكم في عدد ساعات العمل والأجور، وإجراءات الفصل من العمل، وفقدان الحقوق الوظيفية لكثير منهم، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة وظهور العديد من الثقافات الفرعية المستوردة على المجتمع الأردني، والتي تتعارض مع القيم والعادات في المجتمع الأردني. وبينت نتائج الدراسة أيضا أن بعض المتغيرات الاقتصادية كالكساد والبطالة والبورصات الوهمية في الأردن كان لها أثر دال إحصائيا على ارتفاع معدلات الجريمة وقد فسرت 77.6% من متغير ارتفاع الجرائم في الأردن. وأوصت الدراسة بضرورة قيام الحكومة بالتركيز على زيادة معدل النمو الاقتصادي من خلال إيجاد سياسات تشغيلية مبنية على أسس اقتصادية واجتماعية تعمل على تخفيض معدلات البطالة والفقر والكساد الأمر الذي يسهم في انخفاض نسبة الجريمة في الأردن.

دراسة (سليم، 2008) بعنوان: "دور السياستين المالية والنقدية في تحقيق التنمية الاقتصادية". هدفت الدراسة إلى التعرف على دور السياستين المالية والنقدية في تحقيق التنمية الاقتصادية. والاهتمام بالجانب التمويلي للعملية. ومن ثم إبراز أهمية الوساطة المالية في تعبئة الموارد الادخارية في البلدان النامية. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن تطبيق السياستين المالية والنقدية تعاني في كثير من البلاد النامية من معوقات تحول دون ارتقائها إلى المستوى المطلوب. وأن السياسة المالية تبقى الأكثر استخداما لتعبئة الموارد لتمويل التنمية. وتفوق الوظيفة التمويلية للنظام المصرفي في الدول النامية على هدف الاستقرار الاقتصادي، وأن السياسة النقدية في البلاد النامية تبقى تابعة إلى حد كبير للسياسة المالية.

دراسة (الحموري، 2007) بعنوان "برامج التصحيح والتحول الاقتصادي وأثرها في تحقيق التنمية الإقليمية في الأردن"، وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الآثار المالية والتنموية لبرامج التصحيح الاقتصادي المطبقة في الأردن، ومدى

انعكاسها على الأهداف التنموية لأقاليم المملكة، ونظراً لطبيعة مشكلة الدراسة ومحدداتها فقد اعتمدت الدراسة على تحليل البيانات المتوفرة، واستخدام أسلوب الإحصاء الوصفي التحليلي، واستخدم المنهج المقارن لتتبع التغيرات في برامج التصحيح الاقتصادي خلال فترة ما قبل وبعد برامج التصحيح والتحول الاقتصادي والمقارنة بين الأقاليم في الأردن. أظهرت نتائج هذه الدراسة أن برامج التصحيح الاقتصادي كانت موجهة نحو المستوى الوطني ولم توجه نحو إقليم معين رغم التباين الموجود بين أقاليم المملكة وخصوصية كل إقليم من حيث موارده وعدد سكانه، ومن جهة أخرى فقد أظهرت هذه الدراسة أن بعض برامج التصحيح الاقتصادي قد حققت نتائج إيجابية في بعض مشاكل السكان في بعض الأقاليم ولكنها لم تنجح في الحد في التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين الأقاليم.

دراسة (العثمان، 2005) بعنوان "معتقدات الأردنيين في محافظة الكرك في أسباب الفقر ومحدداته: دراسة ميدانية"، استهدفت الدراسة معرفة معتقدات عينة من سكان محافظة الكرك في أسباب الفقر، وتحديد أثر المتغيرات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية على هذه المعتقدات، وإجراء تحليل عاملي استكشافي للفقرات التفسيرية للفقر. ولتحقيق هذه الأهداف، تم جمع بيانات الدراسة (من 562 مبحوثا) بوساطة استمارة صممت لهذه الغاية عن طريق المقابلة الشخصية، وتم استخدام الإحصاء الوصفي (النسب المئوية) والإحصاء التحليلي (التحليل العاملي الاستكشافي، ومعاملات بيرسون للارتباط، والانحدار المتدرج نحو الأمام) في تحليل بيانات الدراسة. وكشفت نتائج التحليل العاملي الاستكشافي لفقرات أسباب الفقر عن ثلاثة عوامل: العوامل البنائية، العوامل الفردية، والعوامل القدرية. كما كشفت نتائج التحليل الوصفي أن المبحوثين يعتقدون بشكل عام، بأهمية العوامل البنائية للفقر بالدرجة الأولى، والعوامل القدرية بالدرجة الثانية، والعوامل الفردية بالدرجة الثالثة. كما كشفت نتائج تحليل الانحدار المتدرج نحو الأمام، وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حالة الفقر للأسرة المعيشية ومعتقدات المبحوثين في أسباب الفقر البنائية. كما كشفت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقات ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي، والطبقة

الاجتماعية الذاتية، وحالة الفقر للأسرة المعيشية، ومكان الإقامة من جهة ومعتقدات المبحوثين في أسباب الفقر الفردية من جهة أخرى. كذلك كشفت نتائج التحليل وجود علاقات ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي، وحالة الفقر للأسرة المعيشية، ومكان الإقامة من جهة ومعتقدات المبحوثين في أسباب الفقر القدرية من جهة أخرى.

وأجرى (قبلان، 2005) دراسة بعنوان "أثر سياسات البنك الدولي على التنمية في المملكة الأردنية الهاشمية"، وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر سياسات البنك الدولي على التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في الأردن، واعتمدت الدراسة لتحقيق أهدافها على منهج تحليل النظم والتحليل الإحصائي، والاعتماد على البيانات والإحصاءات المتوفرة عن المؤشرات الرئيسة للاقتصاد الأردني والبيانات الديمغرافية للسكان، أظهرت نتائج هذه الدراسة أن المملكة الأردنية الهاشمية تتوافق سياساتها الاقتصادية مع سياسات البنك الدولي، وأظهرت الدراسة أن البنك الدولي يعارض المشاريع والقوانين والأنظمة الحكومية في حال تعارضها مع سياسات وأنظمة البنك، وأن البنك الدولي يؤيد تطبيق القوانين والتشريعات الأردنية التي تخدم مصالح وسياسات البنك، وأظهرت الدراسة أن مستوى تأثير سياسات البنك الدولي على الصحة والتعليم والتنمية الاجتماعية بشكل عام كانت بدرجة متوسطة

دراسة (العكش، 2003) بعنوان "الإصلاح الإداري في الأردن، دراسة استطلاعية من وجهة نظر العاملين في الجهاز الحكومي"، وهدف هذه الدراسة هو تشخيص أسباب تخلف الجهاز الإداري والحلول المقترحة؛ وذلك من وجهة نظر الموظفين العاملين في وزارات الدولة. ولتنفيذ ذلك فقد تم تطوير استبانة لهذا الغرض جرى توزيعها على عينة من موظفي الوزارات والدوائر الحكومية مكونة من 315 موظف وموظفة من العاملين في مراكز الوزارات الأردنية في العاصمة عمان. وقد أظهرت نتائج تحليل البيانات بأن أسباب تخلف الجهاز الإداري تعود إلى مجموعة من الممارسات أبرزها حسب أهميتها من وجهة نظر العينة: المحسوبية، وعدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب وعدم ربط العمل القيادي الإداري

بالإبداع وغياب نظام فعال للحوافز، وضعف أجهزة الرقابة الإدارية وتدني مستوى الرواتب، وإهمال إعادة هيكلة الجهاز الحكومي. أما الحلول المقترحة فتضمنت حسب ترتيب أهميتها من وجهة نظر من شملوا ضمن عينة البحث :- إيجاد فرص عمل جديدة، وضرورة إبداء الحكومة الجدية في تنفيذ برنامج الإصلاح الإداري، والتشجيع على التقاعد والإعارة والاستيداع، ثم الحد من المحسوبية، وتفعيل دور القطاع الخاص، وتطبيق القوانين والأنظمة بدقة.

دراسة (ال سريع، 2002) بعنوان "اتجاهات العاملين نحو الخصخصة وأثرها على السعودة والأمن الوظيفي"، هدفت الدراسة إلى التعرف على اتجاهات العاملين في شركة الاتصالات السعودية نحو أثر الخصخصة على السعودة، وأثرها على الأمن الوظيفي للعاملين في الشركة، والتعرف أيضا على العوامل الشخصية للعاملين في شركة الاتصالات على اتجاهاتهم نحو الخصخصة وأثرها على السعودة والأمن الوظيفي. استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي بشقيه المكتبي والميداني، حيث تم في الجانب الميداني للدراسة تصميم أداة لجمع البيانات (الاستبانة)، وتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في شركة الاتصالات السعودية في مدينة الرياض، وتكونت عينة الدراسة من 575 موظفا. أظهرت نتائج هذه الدراسة أن الخصخصة أدت إلى صعوبة شروط التوظيف على العمالة السعودية عند الأخذ بمبدأ التكلفة الاقتصادية للعامل السعودي مقارنة مع العمالة الوافدة، وأن الخصخصة أدت إلى تقلص فرص العمالة السعودية، بالإضافة إلى أن الخصخصة أثرت سلبا على الأمن الوظيفي للعاملين في الشركة، وأوصت الدراسة بوضع ضوابط لمنع انخفاض نسبة السعودة، وعدم الأخذ بمبدأ التكلفة الاقتصادية للعمالة السعودية عند التوظيف، وإيجاد وسائل لضمان الأمن الوظيفي للعاملين من خلال تطوير نظام العمل ونظام التأمينات الاجتماعية تمشيا مع توجه المملكة للخصخصة.

دراسة (السفران، 2002) بعنوان "المعوقات الاجتماعية والاقتصادية لتوظيف العمالة الوطنية في القطاع الخاص في السعودية"، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المعوقات الاجتماعية والاقتصادية التي تحول دون توظيف العمالة المحلية في القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر العمالة المحلية

وأصحاب العمل، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الدراسة المنهج المسحي، وتكون مجتمع هذه الدراسة من العمالة المحلية الباحثة عن العمل، ومن أرباب الأعمال وأصحاب الشركات الخاصة، أما عينة الدراسة فتم اختيارها بطريقة قصدية من المتقدمين للعمل لدى مكاتب العمل، والغرفة التجارية ومكاتب التوظيف الأهلية، وبلغ عدد أفراد العينة (94) باحثا عن عمل، ومن (47) صاحب عمل. استخدمت الدراسة أداة الاستبيان كأداة لجمع البيانات، وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج، منها: أن من أهم المعوقات الاقتصادية والاقتصادية لتوظيف العمالة الوطنية في القطاع الخاص في السعودية يتمثل في تدني مستوى الأمن الوظيفي في القطاع الخاص، وانخفاض العوائد التقاعد مقارنة بالقطاع العام، وضعف سياسات تنظيم توظيف العمالة الوافدة، وضعف نظام الحوافز في القطاع الخاص، أما المعوقات الاجتماعية فتتمثل في قلة برامج التدريب والتأهيل الوظيفي للعمالة المحلية، وتدني مستوى الوعي بأهمية العمل في القطاع الخاص، وضعف النظرة للمركز الاجتماعي للعاملين في القطاع الخاص.

ثانياً- الدراسات الأجنبية:

دراسة إرنست (Ernest, 2009) بعنوان "تقييم آثار التخاصية- دراسة حالة المغرب"، وهدفت هذه الدراسة إلى تقصي الآثار الاجتماعية والاقتصادية للخصخصة في المغرب، وذلك من خلال التحليل الوصفي للبيانات المتوفرة حول عدد من المؤشرات والمقاييس المعبرة عن هذه الآثار، وفيم يتعلق بعملية التقييم فقد اعتمدت الدراسة على عينة من 6 شركات تمت خصخصتها، وتحليل بعض المؤشرات الرئيسة لهذه الشركات والتي شملت مؤشرات الربحية والكفاءة وعدد العاملين، وقد أظهرت نتائج الدراسة أنه لا يوجد أي مؤشر يدل على أن الشركات المخصخصة قد شهدت تحسناً في أدائها، حيث أن عدد العاملين قد شهد انخفاضاً ملموساً، وأن مستوى التوظيف لم يشهد أي تأثيرات مهمة.

قام موركول (Morcol, 2007) دراسة بعنوان "المحددات التفسيرية لظاهرة الفقر" وهدفت الدراسة إلى قياس معتقدات أسباب الفقر في تركيا حسب تصنيف فيقن Feagin، وأهم المحددات التفسيرية للمعتقدات نحو الفقر والتي شملت (العمر،

الجنس، التعليم، الدخل، الإقامة)، والكشف عن الفروق الإحصائية نحو أسباب الفقر تبعا للمتغيرات الديمغرافية للمبحوثين، اتبعت الدراسة منهجية المسح الاجتماعي، حيث تم تطبيق أداة الدراسة على عينة مكونة من 550 مبحوثاً من مدينة أنقرة التركية، وأزهرت نتائج الدراسة أن المبحوثين يعتقدون بأهمية التفسيرات البنائية المتعلقة: بفشل الاقتصاد الوطني في توفير فرص عمل للفقراء، وفشل نظام التعليم في تزويد المهارات اللازمة للفقراء على العمل في تفسير الفقر في تركيا، كما كشفت الدراسة أن متغيرات الدخل والجنس والعمر والمستوى التعليمي من محددات المعتقدات التفسيرية للفقر. كذلك كشفت الدراسة أن المبحوثين الفقراء يعتقدون بأهمية التفسيرات البنائية أكثر من المبحوثين غير الفقراء.

دراسة (Al-badayneh, 2009)، بعنوان "التنمية البشرية والسلام والفساد والإرهاب في العالم العربي"، وهدفت هذه الدراسة معرفة العلاقة بين التنمية البشرية والسلام والفساد والبطالة وحوادث الإرهاب في العالم العربي خلال الفترة ما بين (1970- 2007)، حيث اعتمدت الدراسة على البيانات الدولية والمحلية عن مؤشرات التنمية والفساد والبطالة وحالات الإرهاب في الدول العربية، وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة سلبية بين عدد حالات حوادث الإرهاب ومؤشرات التنمية البشرية، وفهرس الفقر الإنساني. كما أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين فهرس السلام والعدد الإجمالي لحوادث الإرهاب والوفيات الناجمة عنها. وأشارت إلى وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين جميع مقاييس الفساد، والحرية، وضبط الفساد، ومؤشر مدركات الفساد، مع العدد الإجمالي لحوادث الإرهاب. إضافة إلى أن هذه الدراسة قد بينت وجود علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين الحوادث الإرهابية والبطالة لدى الشباب العربي، وأن حوادث الإرهاب والوفيات الناجمة عنها تختلف وفقاً لمؤشر التنمية البشرية.

وأجرى كوزرال (Cozzarell, 2001) دراسة بعنوان "أسباب الفقر والاتجاهات نحو الفقراء"، وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة اتجاهات عينة مكونة من 209 طالباً من الجنسين من طلبة كلية ميد ويسترن Midwestern College في ولاية كانساس في الولايات المتحدة نحو الفقراء وأسباب الفقر، وقد استخدمت

الدراسة أسلوب التحليل العاملي للكشف عن العوامل المؤدية للفقر، حيث بينت نتائج الدراسة أن العوامل البنائية المتعلقة بالمجتمع من حيث برامج التعليم والسياسات الاقتصادية والاجتماعية جاءت من ضمن العوامل الرئيسة المسببة للفقر، كما كشفت نتائج الدراسة أن أفراد عينة الدراسة يعتقدون بأهمية التفسيرات الفردية للفقر، كما بينت الدراسة وجود علاقة دالة إحصائياً بين دخل الأسرة والتفسيرات البنائية للفقر، وعلاقة إيجابية ضعيفة ما بين التعليم والتفسيرات البنائية والفردية للفقر، وأن الإناث أكثر احتمالية من الذكور لتفضيل التفسيرات الفردية، بينما يفضل الذكور التفسيرات البنائية للفقر.

دراسة (Dollar, , and Kraay, 2001) بعنوان "النمو، هل هو جيد للفقراء" "Growth is good for poor"، وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر وذلك باستخدام عينة مكونة من 80 دولة، واستخدمت الدراسة بيانات صادرة عن مؤسسات حكومية وخاصة حول الأوضاع الاجتماعية ومعدلات الفقر في هذه الدول لمدة 40 عام، وركزت الدراسة على معرفة تأثير النمو الاقتصادي على دخل القطاعات الفقيرة أو الأقل حظا في هذه الدول والتي تمثل نحو 20% من الأقل دخلاً من السكان في الطبقات الفقيرة، وأظهرت نتائج هذه الدراسة أن دخل هذه الفئة يتمتع بمرونة متكاملة فيما يخص النمو، وبعبارة أخرى فإن النمو الاقتصادي لا يحرم الفقراء من الازدهار المدفوع بالنمو، وأظهرت الدراسة أن العلاقة بين الفقر والنمو الاقتصادي لا يتغير خلال فترات النمو السلبي أو الايجابي، وأن العلاقة بين النمو والدخل لدى 20% من السكان الفقراء لا تتأثر بمستويات تطور الدولة التي تمت دراستها

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها الدراسة الأولى التي تناولت أثر سياسات التصحيح الاقتصادي على البطالة والفقر والجريمة في الأردن من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في الجامعات الأردنية وبيان مدى فاعليتها في معالجة هذه المشكلة ذات الآثار السلبية في كافة الاتجاهات.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة والتصميم

يتناول هذا الفصل منهجية الدراسة، ويبين مجتمع وعينة الدراسة، كما يوضح الكيفية التي تم من خلالها بناء أداة الدراسة، والإجراءات العلمية المستخدمة للتأكد من صدق وثبات أداة الدراسة، ومجتمع وعينة الدراسة، وإجراءات تطبيق أداة الدراسة، وأساليب المعالجة الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات الميدانية، وتتمثل تلك الإجراءات فيما يلي:

1.3 منهجية الدراسة:

اعتمدت منهجية الدراسة على استخدام منهج المسح الاجتماعي وضمن هذا المنهج تم استخدام أداة الاستبيان التي تم تطبيقها على عينة من مجتمع الدراسة، واستخدام الإحصاء الوصفي الذي يستهدف الحصول على معلوماتٍ كاملةٍ ودقيقةٍ عن تحديد مستوى تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على حل مشاكل الفقر والبطالة، وكذلك تحديد مستوى تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على خفض معدلات الجريمة في المجتمع الأردني؛ لذا فإن هذه الدراسة تعد من الدراسات المسحية التحليلية لغايات تحقيق أهداف الدراسة، وذلك لأن هذا المنهج لا يهتم فقط بجمع البيانات والمعلومات ويصف الظاهرة المدروسة، بل يتضمن قدرا من التفسير لهذه البيانات، من خلال تنظيم البيانات وتحليلها لإيجاد الاستنتاجات ذات الدلالة بالنسبة للمشكلة المطروحة في الدراسة ولتحقيق أهدافها والخروج بالتوصيات المناسبة. وقد تضمنت منهجية الدراسة مسحاً مكتبياً للأدبيات والدراسات المتعلقة بموضوعها من المصادر المتوفرة لبناء الإطار النظري للدراسة.

2.3 مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من طلبة الدراسات العليا المنتظمين بالدراسة لمرحلتي الماجستير والدكتوراه والمسجلين في أقدم (3) جامعات رسمية، هي: الجامعة الأردنية، وجامعة اليرموك، وجامعة مؤتة، وذلك خلال الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي 2015/2014م، والبالغ عددهم نحو (10142) طالباً وطالبة. ولأغراض هذه الدراسة، فقد تمَّ اختيار أفراد عينة الدراسة عن طريق سحب عدد من الشعب الدراسية بالطريقة العشوائية البسيطة من جميع جامعات مجتمع الدراسة، بحيث لا تقل نسبة عينة الدراسة عن 10% من مجتمع الدراسي الكلي، وذلك لضمان أن تمثيل العينة المجتمع الإحصائي المستهدف، وقد بلغ عدد الشعب التي تم اختيارها (50) شعبة، وبلغ عدد الطلبة المسجلين فيها نحو (1104) طالب وطالبة، يشكلون ما نسبته 10.8 % من مجتمع الدراسة الكلي، ولقد تم توزيع أداة الدراسة على جميع الطلبة أفراد عينة الدراسة في الشعب الدراسية التي تم اختياراها ولقد جرت عملية جمع البيانات من الطلبة قبل وبعد المحاضرات، وقد استمرت عملية جمع البيانات لمدة 5 أسابيع متوالية، خلال شهري أكتوبر وديسمبر من الفصل الدراسي الأول للعام الدراسي 2016/2015. وذلك بعد أن تم مخاطبة الجامعات رسميا بذلك، وقد تم توضيح أهداف الدراسة للطلبة خلال عملية التطبيق، وطلب منهم الصدق في الإجابة، وحريتهم في المشاركة في تعبئة الاستبيان، حيث تمَّ توزيع (1060) استبانه على الطلبة المتواجدين خلال فترات التطبيق، وبعد إنهاء عملية التطبيق تمَّ استرجاع (1044) استبانة بعد تعبئتها من الطلبة أفراد عينة الدراسة، وبعد مراجعة الاستبانات المستردة تبين بأن (36) استبانة لم تكن مكتملة، لذلك تم استبعادها لعدم صلاحيتها للتحليل. وبذلك يكون العدد الإجمالي للاستبيانات الخاضعة للتحليل (1008) استبانة، وتشكل (95.09%) من عدد الاستبيانات الموزعة، وتشكل ما نسبته 9.8 % من عدد أفراد مجتمع الدراسة، وهي نسبة مناسبة لأغراض هذه الدراسة، والجدول (9) يوضح ذلك. كما يوضح الجدول (10) التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب الجامعات.

جدول (9)

التوزيع النسبي لأفراد مجتمع وعينة الدراسة

عينة الدراسة المستهدفة	عدد الاستبيانات المسترجعة	عدد الاستبيانات غير مكتملة البيانات	عدد أفراد العينة	(%) أفراد عينة الدراسة من المجتمع
1104	1044	36	1008	% 9.8

جدول (10)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجامعات

اسم الجامعة	عدد المجتمع	عدد أفراد العينة	(%) من العينة
الجامعة الأردنية	4420	430	10.28
جامعة اليرموك	3175	322	9.86
جامعة مؤتة	2547	256	9.95
المجموع	10142	1008	10.06

خصائص عينة الدراسة:

والجدول (11) يوضح خصائص الطلبة أفراد عينة الدراسة حسب الجـــنس ونوع الكلية والعمر والدخل الشهري والعمل.

أولاً: التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير الجنس.

جدول (11)

توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير الجنس

المتغير	الفئات	العدد	النسبة المئوية (%)
الجنس	ذكر	572	56.75
	أنثى	436	43.25
	المجموع	1008	100

يتضح من الجدول (11) الخاص بتوزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير الجنس، أن طلبة الدراسات العليا من الذكور عينة الدراسة يشكلون ما نسبته 56.75% من أفراد العينة، فيما شكلت الإناث ما نسبته 43.25 %.

ثانياً: التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير نوع الكلية.

جدول (12)

توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير الكلية

المتغير	الفئات	العدد	النسبة المئوية (%)
	علمية	422	41.87
الكلية	إنسانية	586	58.13
	المجموع	1008	100

يتضح من الجدول (12) الخاص بتوزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير نوع الكلية، أن ما نسبته 58.13% من أفراد العينة من الكليات الإنسانية، فيما بلغت نسبة الطلبة من الكليات العلمية 41.87 %.

ثالثاً: التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير طبيعة العمل.

جدول (13)

توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير طبيعة العمل

المتغير	الفئات	العدد	النسبة المئوية (%)
	قطاع عام	504	50.00
	قطاع خاص	216	21.43
طبيعة العمل	أعمال حرة	144	14.29
	طالب	144	14.29
	المجموع	1008	100

أما بالنسبة لتوزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير العمل، فيتضح من الجدول (13) أن نسبة العاملين في القطاع العام تبلغ 50.00%، ومن العاملين في القطاع الخاص بنسبة 2144%، ومن العاملين في القطاع الخاص بنسبة 2144%، ومن الطلبة بدون عمل بنسبة 14.29%.

ثالثاً: التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير العمر

جدول (14)

توزيع أفراد عمر الدراسة وفقاً لمتغير العمر

المتغير	الفئات	العدد	النسبة المئوية (%)
	أقل من 25	160	15.87
	25-34	432	42.86
العمر	35-44	272	26.98
	45 فأكثر	144	14.29
	المجموع	1008	100

وفيما يتعلق بالتوزيع حسب العمر فيتضح من الجدول (14) أن 42.86% من أفراد العينة من الفئة العمرية " 25-34 "، وأن 15.87 % منهم من الفئة العمرية "أقل من 25"، و 26.98% من الفئة العمرية "35-44" سنة، بينما شكل الطلبة من الفئة العمرية " 45 سنة فأكثر" ما نسبته 14.29%.

ثالثاً: التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير الدخل الشهري

جدول (15)

توزيع أفراد عمر الدراسة وفقاً لمتغير الدخل الشهري

المتغير	الفئات	العدد	النسبة المئوية (%)
	أقل من 300	130	12.90
الدخل الشهري للأسرة (دينار أردني)	300-500	260	25.79
	501-700	412	40.87
	أكثر من 700	206	20.44
	المجموع	1008	100

وفيما يتعلق بالتوزيع حسب الدخل الشهري فيتضح من الجدول (15) أن أما بالنسبة لتوزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير الدخل الشهري للأسرة فبلغت نسبة الطلبة الذين يتراوح دخلهم أقل من 300 دينار 12.9%، والذين يتراوح دخلهم بين (300-500) دينار بنسبة 25.78%، وأخيرا الفئة (أكثر من 700) دينار بنسبة 20.44%.

3.3 أداة الدراسة:

تم تصميم استبانه خاصة لجمع بيانات الدراسة الميدانية، وذلك بعد إجــراء المسح المكتبي والاطلاع على الدراسات السابقة وذات الصــلة بموضــوعها مثــل دراسة (الكريمين، 2010)، و(الشديفات، 2010)، و(آل سعود، 2010)، و(العواد، 2007). وقد تضمنت أداة الدراسة الأجزاء الرئيسة التالية:

الجزء الأول: يتضمَّن البيانات النوعية والأسرية لأفراد عينة الدراسة، والتي تضمنت المتغيرات التالية: الجنس، نوع الكلية، العمــر، وطبيعــة العمــل، والــدخل الشهري.

الجزء الثاني: ويشمل على (40) فقرة مشتركة، تمثل سياسات التصحيح الاقتصادي توزعت على محورين أساسين هما:

1- المحور الأول: وتضمن (40 فقرة) ويهدف إلى معرفــة مســتوى تــأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على حل مشاكل الفقر والبطالة في المجتمــع الأردني .
2- المحور الثاني: وتضمن (40 فقرات) ويهدف إلى معرفة مســتوى تــأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على خفض معدلات الجريمة في المجتمــع الأردني .

الجزء الثالث: ويشمل على (40) فقرة ، ويهدف هذا الجزء إلى معرفة معوقات تنفيذ سياسات التصحيح الاقتصادي في المجتمع الأردني.

4.3 صدق وثبات أداة الدراسة:

أ- الصدق الظاهري:

للتأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة تم عرضت أداة الدراسة "الاســتبيان" في صيغتيه الأولية على (6) من الأساتذة أعضاء هيئة التدريس من كليات الآداب، والعلوم الاجتماعية، والعلوم التربوية من الجامعات الأردنية ملحق رقم (2)-، وذلك لإبداء آرائهم فيما يلي :

أ - تحديد انتماء كل فقرة من فقرات أداة الدراسة للمحور الذي وردت ضـــمنه أو عدم انتمائها.

ب - صلاحية الفقرات لقياس ما وضعت لأجله.

ج - مناسبة سلم التقدير للإجابة عن فقرات الأداة.

دـــ - كفاية عدد الفقرات لتوضيح النحور الذي يتضمنها.

ه - وضوح صياغة كل فقرة، وإمكانية تعديل صياغتها، أو حـــذفها، أو إضـــافة فقرات جديدة لتصبح الأداة أكثر قدرة على تحقيق الهدف الذي صممت لأجله.

وعلى ضوء اتفاق آراء المحكمين استبقيت الفقرات التي حصلت علـــى اتفـــاق (80%) فأكثر من عدد المحكمين، وحذفت بعض الفقرات التي حصلت على أقل من هذه النسبة. كما تم تعديل صياغة عدد من العبارات التي أجمع أكثر مـــن (25 %) من المحكمين على ضرورة تعديلها. وفي ضوء ذلك أصبح عدد فقرات أداة الدراسة (60) فقرة موزعة على 3 محاور رئيسة.

وقد ساعد عرض أداة الدراسة على المحكمين والأخذ بآرائهم على الاطمئنان إلى الصدق الظاهري للأداة، حيث اعتبرت نسبة اتفاق المحكمين على عبارات أداة الدراسة معيارا لصدقها.

ب- صدق البناء (الاتساق الداخلي):

بعد التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة، تم التحقق من سلامة أداة الدراسة وصدقها البنائي، حيث تم تطبيق الاستبانة على عينة تجريبية من مجتمع الدراسة تكونت من 50 طالباً وطالبة من طلبة الدراسات العليا من مجتمع الدراسة، طلب منهم الإجابة على فقرات الاستبانة، وبعد استعادتها تم التحقق من صدق البناء وذلك بحساب معامل الارتباط بيرسون Pearson Correlation بين الفقرات في كل محور والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، وجدول (18) يبين معاملات الارتباط لمحوري الجزء الثاني من أداة الدراسة. والجدول (16) يبين معاملات الارتباط لفقرات الجزء الثالث من أداة الدراسة.

جدول (16)

معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية للمحور في الجزء الثاني من أداة الدراسة

المحور الأول مستوى تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على حل مشاكل الفقر والبطالة				المحور الثاني مستوى تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على خفض معدلات الجريمة			
رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
1	**0.44**	21	**0.50**	1	**0.43**	21	**0.45**
2	**0.56**	22	**0.76**	2	**0.54**	22	**0.44**
3	**0.45**	23	**0.65**	3	**0.51**	23	**0.56**
4	**0.55**	24	**0.43**	4	**0.52**	24	**0.45**
5	**0.45**	25	**0.41**	5	**0.64**	25	**0.45**
6	**0.46**	26	**0.42**	6	**0.60**	26	**0.45**
7	**0.65**	27	**0.43**	7	**0.68**	27	**0.43**
8	**0.54**	28	**0.60**	8	**0.52**	28	**0.48**
9	**0.59**	29	**0.48**	9	**0.44**	29	**0.50**
10	**0.62**	30	**0.41**	10	**0.59**	30	**0.45**
11	**0.47**	31	**0.50**	11	**0.65**	31	**0.47**
12	**0.45**	32	**0.51**	12	**0.54**	32	**0.55**
13	**0.48**	33	**0.44**	13	**0.43**	33	**0.48**
14	**0.48**	34	**0.56**	14	**0.67**	34	**0.64**
15	**0.44**	35	**0.66**	15	**0.65**	35	**0.66**
16	**0.55**	36	**0.61**	16	**0.60**	36	**0.48**
17	**0.48**	37	**0.54**	17	**0.42**	37	**0.40**
18	**0.50**	38	**0.43**	18	**0.65**	38	**0.50**
19	**0.65**	39	**0.68**	19	**0.47**	39	**0.65**
20	**0.46**	40	**0.47**	20	**0.71**	40	**0.45**

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α<0.01).

يتضح من النتائج أن معاملات الارتباط الواردة في الجداول (16) بين درجات كل فقرة من فقرات الجزء الثاني من أداة الدراسة مع الدرجة الكلية للمحاور تتراوح بين (0.68 و 0.41)، وللمحور الثاني (0.71 و 0.40)، وهي معاملات ارتباط دالة إحصائياً عند مستوى (0.01)، مما يؤكد تحقق الصدق البنائي لأداة الدراسة، وهذا يدل على أهمية كل فقرة من فقرات أداة الدراسة، ويشير إلى ثبات النتائج.

جدول (17)

معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية للمحور في الجزء الثالث من أداة الدراسة

معوقات تنفيذ سياسات التصحيح الاقتصادي في المجتمع الأردني							
رقم الفقرة	**معامل الارتباط**	**رقم الفقرة**	**معامل الارتباط**	**رقم الفقرة**	**معامل الارتباط**	**رقم الفقرة**	**معامل الارتباط**
1	**0.67****	**6**	**0.40****	**11**	**0.44****	**16**	**0.66****
2	**0.61****	**7**	**0.58****	**12**	**0.34****	**17**	**0.42****
3	**0.60****	**8**	**0.45****	**13**	**0.51****	**18**	**0.50****
4	**0.55****	**9**	**0.49****	**14**	**0.52****	**19**	**0.59****
5	**0.49****	**10**	**0.72****	**15**	**0.70****	**20**	**0.43****

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α<0.01).**

يتضح من النتائج أن معاملات الارتباط الواردة في الجداول (17) بين درجات كل فقرة من فقرات الجزء الثالث من أداة الدراسة مع الدرجة الكلية تتراوح بين (0.72 و 0.42)، وهي معاملات ارتباط دالة إحصائياً عند مستوى دلالة إحصائية (0.01)، مما يؤكد تحقق الصدق البنائي لأداة الدراسة، وهذا يدل على أهمية كل فقرة من فقرات أداة الدراسة، ويشير إلى ثبات النتائج.

2- ثبات أداة الدراسة:

تم التحقق من ثبات أداة الدراسة بحساب معامل الثبـــات لـــلأداة باســـتخدام المعادلات الإحصائية المناسبة، ومن أشهر المقاييس المستخدمة لقياس الثبات طريقة تطبيق الاختبار وإعادة تطبيقه (Test R- Test)، وطريقـــة معامـــل كرنبـــاخ الفـــا

Cronbach Alpha، حيث تم تطبيق أداة الدراسة بطريقة تطبيق الاختبار وإعادة تطبيقه بفاصل أسبوعين بين التطبيق وإعادة تطبيق الأداة على عينة تجريبية مكونة من 50 طالب وطالبة من مجتمع الدراسة ومن خارج العينة الدراسية، واستخراج معامل الارتباط؛ وتم التأكد من ثبات الاتساق الداخلي للأداة باستخدام معامل ثبات كرونباخ ألفا، وكانت معاملات ثبات مجالات الأداة، وللأداة ككل كما هو مبين في الجدول(18).

الجدول (18)

قيم معاملات الثبات لأبعاد أداة الدراسة

رقم المحور	المحاور	عدد الفقرات	معامل ارتباط بيرسون	معامل ثبات كرنباخ الفا
1	**مستوى تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على حل مشاكل الفقر والبطالة في المجتمع الأردني**	40	*0.77	0.878
2	**مستوى تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على خفض معدلات الجريمة في المجتمع الأردني**	40	*0.79	0.866
3	**معوقات تنفيذ سياسات التصحيح الاقتصادي في المجتمع الأردني**	20	*0.69	0.841
الثبات الكلي لأداة الدراسة		100	*0.80	0.89

يتضح من خلال حساب ثبات أداة الدراسة باستخدام طريقة كرونباخ ألفا وطريقة الاختبار وإعادة الاختبار في الجدول (18) تمتع المحور الأول والمتعلق مستوى تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على حل مشاكل الفقر والبطالة في المجتمع الأردني بدرجة عالية من الثبات حيث بلغت قيمة معامل كرونباخ ألفا 0.878، وقيمة معامل الارتباط بين الفقرات 0.77، وللمحور الثاني والمتعلق مستوى تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على خفض معدلات الجريمة في المجتمع الأردني حيث بلغت قيمة معامل كرونباخ ألفا 0.866، وقيمة معامل

الارتباط بين الفقرات 0.79، وللمحور الثالث والمتعلق بمعوقات تنفيذ سياسات التصحيح الاقتصادي في المجتمع الأردني، حيث بلغت قيمة معامل كرونباخ ألفا 0.841، وقيمة معامل الارتباط بين الفقرات 0.69، مما يعني تمتع محاور أداة الدراسة بدرجة عالية من الثبات.

وبناءً على ما تقدم من نتائج الصدق والثبات وصدق المحكمين نستخلص أن أداة الدراسة (الاستبيان) تتمتع بإمكانية تطبيقها والاعتماد عليها والوثوق من النتائج التي ستسفر عنها المتغيرات التالية: الجنس، نوع الكلية، العمر، وطبيعة العمل، والدخل الشهري.

الجزء الثاني: ويشمل على (40) فقرة مشتركة، تمثل سياسات التصحيح الاقتصادي توزعت على محورين أساسين هما:

1- المحور الأول: وتضمن (40 فقرة) ويهدف إلى معرفة مستوى تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على حل مشاكل الفقر والبطالة في المجتمع الأردني.
2- المحور الثاني: وتضمن (40 فقرات) ويهدف إلى معرفة مستوى تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على خفض معدلات الجريمة في المجتمع الأردني.
3- **الجزء الثالث**: ويشمل على (40) فقرة، ويهدف هذا الجزء إلى معرفة معوقات تنفيذ سياسات التصحيح الاقتصادي في المجتمع الأردني.

5.3 متغيرات الدراسة:

شملت الدراسة الحالية، المتغيرات التالية:

المتغيرات المستقلة: الجنس، نوع الكلية، العمر، وطبيعة العمل، والدخل الشهري.

المتغير التابع: متغير مستوى تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على حل مشاكل الفقر والبطالة، متغير "مستوى تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على خفض معدلات الجريمة في المجتمع الأردني"، ومتغير "معوقات تنفيذ سياسات التصحيح الاقتصادي في المجتمع الأردني".

6.3 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

تم تصنيف إجابات فقرات أبعاد أداة الدراسة للجزء الثاني وفقا لتدريج ليكرت الخماسي (Likert) وحدد بخمس إجابات حسب أوزانها رقميا وحسب مستوى التأثير على النحو التالي:

1. (مرتفع جدا) ويمثل (5 درجات).
2. (مرتفع) ويمثل (4 درجات).
3. (متوسط) ويمثل (3 درجات).
4. (منخفض) ويمثل (درجتان).
5. (منخفض جداً) ويمثـــــل (درجـــــة

تم تصنيف إجابات فقرات أبعاد أداة الدراسة للجزء الثالث وفقا لتدريج ليكرت الخماسي (Likert) وحدد بخمس إجابات حسب أوزانها رقميا وحسب مستوى التأثير على النحو التالي:

1. (موافق بشدة) ويمثل (5 درجات).
2. (موافق) ويمثل (4 درجات).
3. (محايد) ويمثل (3 درجات).
4. (غير موافق) ويمثل (درجتان).
5. (غير موافق بشدة) ويمثـــــل (درجـــــة

ولتحديد مستوى التدريج الخماسي(الحدود الدنيا والعليا) تم الاعتماد علـــى الطـــرق التالية:

- تم حساب المدى للتدريج الخماسي:

$$(5-1=4)$$

- تقسيم عدد فئات التدريج على المدى للحصول على طول الفئة أي :

$$(4\div5=0.80)$$

- إضافة طول الفئة إلى أقل قيمة في التدريج (أو بداية التدريج الخماسي وهي القيمة واحد) ولغاية الحد الأعلى للتدريج، كما يلي:

1) متوسط حسابي يتراوح بين (1 إلى 1.80) ويشير إلى " **منخفض جدا**"، أو غير موافق بشدة.
2) متوسط حسابي يتراوح بين (1.81 إلى 2.60) ويشير إلى " **منخفض** "، أو غير موافق.
3) متوسط حسابي يتراوح بين (2.61 إلى 3.40) ويشير إلى " **متوسط**"، أو محايد.
4) متوسط حسابي يتراوح بين (3.41 إلى 4.20) ويشير إلى " **مرتفع** "، أو موافق.
5) متوسط حسابي يتراوح بين (4.21 إلى 5.00) ويشير إلى " **مرتفع جدا**"، أو موافق بشدة.

ومع الأخذ بعين الاعتبار أن قيم المتوسطات الحسابية التي توصلت إليها الدراسة للاتجاه العام للفقرة أو المحور إجمالاً سيتم التعامل معها لتفسير المتوسطات الحسابية على النحو التالي:

مرتفع	متوسط	منخفض
(5- 3.68)	(3.67-2.34)	(2.33 -1)

وبناءً على ذلك فإذا كانت قيمة المتوسط الحسابي العام للفقرة أو المحور إجمالاً أكثر من (3.68) فيكون المستوى مرتفعاً، أما إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي (3.56-2.34) فان المستوى متوسطا، وإذا كان المتوسط الحسابي (1-2.33) فيكون المستوى منخفضا.

وعالجت الدراسة البيانات بعد الانتهاء من عملية جمع الاستبانات، وذلك بإدخالها إلى الحاسب الآلي وعولجت باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS V. 16، حيث تم إجراء ترميز لمتغيرات وفقرات محاور أداة الدراسة بطريقة واضحة، وللإجابة عن أسئلة، استخدمت الأساليب الإحصائية التالية:

1) مقاييس الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic Measures) وذلك لوصف خصائص عينة الدراسة، اعتماداً على التكرارات والنسب المئوية. ولمعرفة المتوسطات الحسابية، والمتوسط الحسابي العام لفقرات محاور الدراسة، لمعرفة مستوى إجابات أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات محاور

الدراسة، وتم حساب الانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات محاور الدراسة بهدف التعرف على مدى تشتت الإجابات، فكلما كانت قيمة الانحراف المعياري أقرب من الصفر دل ذلك على تركز الإجابات وانخفض تشتتها عن الوسط الحسابي.

2) معامل الارتباط بيرسون لإجراء اختبار العلاقات الارتباطية بين المتغيرات.
3) استخدام معامل كرونباخ الفا Cronbach Alpha، لقياس ثبات محاور الدراسة.
4) استخدام اختبار ت (T-Test) للعينات المستقلة لتحديد معنوية الفروق بين المتوسطات الحسابية. وتم استخدامه للإجابة عن الأسئلة المتعلقة بالكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية في آراء عينة الدراسة نحو محاور الدراسة باختلاف (النوع الاجتماعي، نوع الكلية).
5) استخدام تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA) لتحديد معنوية الفروق بين المتوسطات حسب المتغيرات المصنفة إلى ثلاث مجموعات أو أكثر، واستخدم للإجابة عن الأسئلة المتعلقة بالكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية في آراء عينة الدراسة نحو محاور الدراسة باختلاف متغيرات (الدخل الشهري، العمر، طبيعة العمل).
6) أما في الجانب الإحصائي لاستخراج المقارنات البعدية تم الاعتماد على اختبار شافيه .

الفصل الرابع

عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات

1.4 عرض النتائج:

تم في هذا الجزء من الدراسة الإجابة عن أسئلة الدراسة وفقا لما أظهرته النتائج الإحصائية الوصفية والتحليلية لإجابات أفراد عينة الدراسة على محاور الدراسة، وبالشكل الأتي:

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول: ما مستوى تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على حل مشاكل الفقر والبطالة في المجتمع الأردني من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

للإجابة عن السؤال الأول للدراسة تم أولاً إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة حسب المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات أداة الدراسة، في الجدول (19). ومن ثم تم إجراء اختبار (T-Test) لتحديد الأثر.

جدول (19)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لمستوى تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على حل مشاكل الفقر والبطالة في المجتمع الأردني

رقم الفقرة	السياسات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب المستوى	مستوى التأثير
2	سياسات تطوير التدريب والتعليم المهني والفندقي	3.31	0.96	1	متوسطة
4	سياسات برامج المعونة الوطنية	3.29	0.88	2	متوسطة
16	سياسات دعم مشاريع الصناعات الوطنية	3.28	1.13	3	متوسطة
7	سياسات دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة	3.25	0.67	4	متوسطة
5	سياسات إنشاء وتطوير المدن الصناعية والمناطق الاقتصادية الخاصة	3.22	0.67	5	متوسطة
6	سياسات تطوير الأنظمة والقوانين الخاصة بالاستثمار الأجنبي والمحلي	3.21	0.86	6	متوسطة
8	سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمناطق الأقل حظاً	3.21	0.86	7	متوسطة
9	السياسات النقدية "المحافظة على أسعار صرف الدينار الأردني"	3.14	0.83	8	متوسطة
17	سياسات تطوير قطاع السياحة	3.10	1.13	9	متوسطة
14	سياسة منح التسهيلات الائتمانية للمشاريع الاستثمارية المحلية	3.09	0.80	10	متوسطة
13	سياسات قطاع البنوك والمؤسسات المالية" أسعار الفائدة على القروض"	3.07	0.88	11	متوسطة
20	سياسات تحفيز قطاع الإسكان والبناء (خفض الرسوم)	3.00	0.93	12	متوسطة
28	تعديل قوانين الضمان الاجتماعي والتقاعد المدني والعسكري	2.97	0.70	13	متوسطة
22	السياسات الخاصة بتطوير قطاع الزراعة	2.95	0.96	14	متوسطة
24	سياسات تقليل النفقات الجارية والتركيز على النفقات الرأسمالية	2.94	0.59	15	متوسطة
25	سياسات تحسين البنية التحتية	2.93	1.10	16	متوسطة

رقم الفقرة	السياسات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب المستوى	مستوى التأثير
27	سياسات تطوير وتحديث البرامج الدراسية في مؤسسات التعليم العالي	2.93	1.16	17	متوسطة
29	سياسات رعاية وتأهيل الشباب "برامج المجلس الأعلى للشباب"	2.90	0.96	18	متوسطة
26	السياسات التربوية والتعليمية في المدارس الحكومية والخاصة	2.88	0.70	19	متوسطة
30	السياسات الخاصة بحرية التجارة "خفض الرسوم على المستوردات"	2.86	1.19	20	متوسطة
36	سياسات الموائمة بين مخرجات التعليم العالي وحاجة السوق المحلي والخارجي للوظائف	2.79	0.80	21	متوسطة
31	سياسات تطوير قطاع التكنولوجيا والاتصالات والانترنت	2.78	0.77	22	متوسطة
37	سياسات تشجيع دور النقابات وأصحاب المهن	2.76	0.88	23	متوسطة
35	سياسات تحسين القدرة التنافسية للمنتجات المحلية	2.75	1.16	24	منخفضة
38	السياسات الخاصة لزيادة حجم الصادرات المحلية	2.73	1.03	25	منخفضة
15	رفع الدعم الحكومي عن السلع الأساسية والمشتقات النفطية	2.34	1.03	26	منخفضة
19	سياسات تمكين المرأة ومساواتها بالرجل	2.31	0.66	27	منخفضة
34	السياسات المنظمة للعمالة الوافدة	2.23	0.77	28	منخفضة
23	سياسات تشجيع وتفعيل الجمعيات الخيرية والتعاونية	2.22	1.16	29	منخفضة
39	السياسات الخاصة بالتوظيف بنظام المياومة والعقود المؤقتة وعلى حساب المشاريع للعمالة الأردنية	2.21	0.80	30	منخفضة
3	سياسات الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص	2.19	0.70	31	منخفضة
32	سياسات وبرامج الرعاية اللاحقة للمساجين والمدمنين على المخدرات	2.19	0.86	32	منخفضة

رقم الفقرة	السياسات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب المستوى	مستوى التأثير
33	سياسات التوازن والتوزيع العادل للبرامج التنموية على المحافظات الأردنية	2.18	1.08	33	منخفضة
1	برامج خصخصة مؤسسات القطاع العام	2.18	0.97	34	منخفضة
21	سياسات الإصلاح الضريبي	2.12	1.13	35	منخفضة
10	سياسات تشجيع الاستثمار للموارد الطبيعية المحلية	2.10	0.83	36	منخفضة
11	سياسات العمل والعمال "تحديد الحد الأدنى للرواتب والأجور"	2.07	1.22	37	منخفضة
40	السياسات الخاصة بتطوير أنظمة الحكومة الالكترونية	2.04	1.04	38	منخفضة
12	سياسات الشريك الاستراتيجي في مؤسسات القطاع العام	2.04	0.46	39	منخفضة
18	سياسات مكافحة الفساد الإداري والمالي	1.87	0.76	40	منخفضة
-	المستوى العام لتأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على حل مشاكل الفقر والبطالة	2.699	0.566	-	متوسط

تظهر النتائج الواردة في الجدول (19) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على حل مشاكل الفقر والبطالة في المجتمع الأردني من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، حيث أظهرت النتائج ما يلي:

اتضح من النتائج أن المستوى العام لتأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على حل مشاكل الفقر والبطالة جاء بدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد عينة الدراسة (2.699)، بانحراف معياري 0.566، وتعكس هذه النتيجة مستوى متوسط لتأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على حل مشاكل الفقر والبطالة. وبشكل تفصيلي يمكن توضيح مستوى تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على حل مشاكل الفقر والبطالة في المجتمع الأردني في ضوء إجابات أفراد عينة

الدراسة والمبينة في النتائج الواردة في جـــدول (19) حيــث تراوحــت الأوســاط الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة بين الوسط الحسابي (3.31) والوسط الحسابي (2.699)، وقد حققت (23) سياسة مستوى تأثير متوسط على حل مشــكلتي الفقــر والبطالة، والتي كان من أكثرها تأثيرا سياستي: تطوير التدريب والتعليم المهنـــي والفندقي، وسياسات برامج المعونة الوطنية. وقد حققت باقي السياســات وعـــددها (17) سياسة مستوى تأثير منخفض على حل مشكلتي البطالة والفقر فـــي الأردن. والتي كان من أقلها تأثيراً : سياسات الشريك الاستراتيجي في مؤسســات القطـــاع العام، وسياسات مكافحة الفساد الإداري والمالي، ويلاحظ من الجـــدول أن أي مـــن السياسات لم تحرز مستوى تأثير مرتفع على حل مشكلتي الفقر والبطالة في الأردن من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة. كما يتضح مـــن الجـــدول (19) بـــأن معظـــم الانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات هذا المحور جـــاءت بقيم قليلة، وتراوحت بين (1.22 - 0.42) مما يشير إلى تقـــارب الإجابـــات علـــى مستوى تأثير السياسات.

وللكشف عن مدى وجود أثر إيجابي لسياسات التصحيح والاصطلاح الاقتصادي على حل مشاكل الفقر والبطالة في المجتمع الأردني تم إجراء اختبار(ت) (One Samples t-test)، والجدول (20) يوضح النتائج:

الجدول (20)

نتائج اختبار (ت) (t-test) لاختبار أثر سياسات التصحيح والاصطلاح الاقتصادي على حل مشاكل الفقر والبطالة في المجتمع الأردني

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
سياسات التصحيح والإصلاح الاقتصادي على حل مشاكل الفقر والبطالة	2.699	0.566	1007	-17.7	0.00

* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

يتضح من النتائج في الجدول (20) عدم وجود أثر إيجابي لسياسات التصحيح والاصطلاح الاقتصادي على حل مشاكل الفقر والبطالة في المجتمع الأردني، حيث جاءت قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة أقل من المتوسط العام المفترض ($\mu=3$) وقد بلغت قيمة (ت) المحسوبة (-17.7) وهي قيمة سالبة، مما يؤكد عدم قدرة سياسات التصحيح والاصطلاح الاقتصادي على إيجاد أثر إيجابي لحل مشاكل الفقر والبطالة في المجتمع الأردني من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، بل تأكد العكس عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$).

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني: ما مستوى تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على خفض معدلات الجريمة في المجتمع الأردني من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

للإجابة عن السؤال الثاني للدراسة تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة حسب المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات أداة الدراسة، جدول (21).

جدول (21)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لمستوى تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على خفض معدلات الجريمة في المجتمع الأردني

رقم الفقرة	السياسات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب المستوى	مستوى التأثير
20	سياسات برامج المعونة الوطنية	3.03	0.86	1	متوسطة
29	سياسات رعاية وتأهيل الشباب "برامج المجلس الأعلى للشباب"	2.88	0.97	2	متوسطة
32	سياسات وبرامج الرعاية اللاحقة للمساجين والمدمنين على المخدرات	2.74	1.05	3	متوسطة
11	سياسات العمل والعمال "تحديد الحد الأدنى للرواتب والأجور"	2.67	0.90	4	متوسطة
14	سياسات تشجيع التدريب والتعليم المهني والفندقي	2.60	0.81	5	متوسطة
27	سياسات إنشاء وتطوير المدن الصناعية والمناطق الاقتصادية الخاصة	2.60	1.34	6	متوسطة
37	سياسات تشجيع دور النقابات وأصحاب المهن	2.60	0.97	7	متوسطة
8	سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمناطق الأقل حظاً	2.53	1.22	8	متوسطة
33	سياسات التوازن والتوزيع العادل للبرامج التنموية على المحافظات الأردنية	2.53	0.70	9	متوسطة
3	سياسات الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص	2.45	1.08	10	متوسطة
34	السياسات المنظمة للعمالة الوافدة	2.45	0.94	11	متوسطة
35	سياسات تحسين القدرة التنافسية للمنتجات المحلية	2.45	0.77	12	متوسطة
2	سياسات تطوير قطاع السياحة	2.38	0.92	13	متوسطة
5	سياسات تطوير وتحديث البرامج الدراسية في مؤسسات التعليم العالي	2.38	0.92	14	متوسطة
16	سياسات دعم مشاريع الصناعات الوطنية	2.38	0.92	15	متوسطة
30	السياسات الخاصة بحرية التجارة "خفض الرسوم على المستوردات"	2.38	0.99	16	متوسطة
12	سياسات الشريك الاستراتيجي في مؤسسات القطاع	2.38	1.13	17	متوسطة

رقم الفقرة	السياسات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب المستوى	مستوى التأثير
	العام				
36	سياسات الموائمة بين مخرجات التعليم العالي وحاجة السوق المحلي والخارجي للوظائف	2.38	0.99	18	متوسطة
39	السياسات الخاصة بالتوظيف بنظام المياومة والعقود المؤقتة وعلى حساب المشاريع للعمالة الأردنية	2.38	0.83	19	متوسطة
4	سياسات تحفيز قطاع الإسكان والبناء (خفض الرسوم)	2.31	0.80	20	منخفضة
23	سياسات تشجيع وتفعيل الجمعيات الخيرية والتعاونية	2.31	0.96	21	منخفضة
21	سياسات الإصلاح الضريبي	2.31	0.88	22	منخفضة
22	السياسات الخاصة بتطوير قطاع الزراعة	2.31	0.96	23	منخفضة
10	سياسات تشجيع الاستثمار للموارد الطبيعية المحلية	2.24	0.76	24	منخفضة
15	رفع الدعم الحكومي عن السلع الأساسية والمشتقات النفطية	2.24	0.85	25	منخفضة
19	سياسات تمكين المرأة ومساواتها بالرجل	2.24	0.76	26	منخفضة
24	سياسات تقليل النفقات الجارية والتركيز على النفقات الرأسمالية	2.24	1.00	27	منخفضة
1	برامج خصخصة مؤسسات القطاع العام	2.24	0.76	28	منخفضة
38	السياسات الخاصة لزيادة حجم الصادرات المحلية	2.24	0.76	29	منخفضة
7	سياسات قطاع البنوك والمؤسسات المالية " أسعار الفائدة على القروض"	2.17	0.70	30	منخفضة
9	السياسات النقدية "المحافظة على أسعار صرف الدينار الأردني"	2.17	0.88	31	منخفضة
13	سياسات دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة	2.17	0.70	32	منخفضة
31	سياسات تطوير قطاع التكنولوجيا والاتصالات والانترنت	2.17	1.03	33	منخفضة
17	سياسة منح التسهيلات الائتمانية للمشاريع الاستثمارية المحلية	2.10	0.99	34	منخفضة
28	تعديل قوانين الضمان الاجتماعي والتقاعد المدني والعسكري	2.10	1.13	35	منخفضة

رقم الفقرة	السياسات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب المستوى	مستوى التأثير
26	السياسات التربوية والتعليمية في المدارس الحكومية والخاصة	2.10	0.83	36	منخفضة
6	سياسات تطوير الأنظمة والقوانين الخاصة بالاستثمار الأجنبي والمحلي	2.03	0.86	37	منخفضة
18	سياسات مكافحة الفساد الإداري والمالي	2.03	1.15	38	منخفضة
25	سياسات تحسين البنية التحتية	2.03	0.94	39	منخفضة
40	المستوى العام لتأثير سياسات التصحيح الاقتصادي	1.88	1.17	40	منخفضة
-	على خفض معدلات الجريمة	2.34	0.53	-	متوسط

تظهر النتائج الواردة في الجدول (21) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى تأثير سياسات التصحيح والاصطلاح الاقتصادي **على خفض معدلات الجريمة** في المجتمع الأردني من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، حيث أظهرت النتائج ما يلي:

اتضح من النتائج أن المستوى العام لتأثير سياسات التصحيح والإصلاح الاقتصادي **على خفض معدلات الجريمة** في المجتمع الأردني جاء بدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد عينة الدراسة (2.34)، بانحراف معياري 0.53، وتعكس هذه النتيجة مستوى متوسط وقريب جدا من المستوى المنخفض لتأثير سياسات التصحيح والاصطلاح الاقتصادي **على خفض معدلات الجريمة** في المجتمع الأردني حيث تقف قيمة المتوسط الحسابي تقريبا على بداية التأثير المتوسط وفي نهاية التأثير المنخفض، وبشكل تفصيلي يمكن توضيح مستوى تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي **على خفض معدلات الجريمة** في المجتمع الأردني في ضوء إجابات أفراد عينة الدراسة والمبينة في النتائج الواردة في جدول (21) حيث تراوحت الأوساط الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة بين الوسط الحسابي (3.03) والوسط الحسابي (1.88)، وقد حققت (19) سياسة مستوى تأثير متوسط على خفض معدلات الجريمة في المجتمع الأردني، والتي كان من أكثرها تأثيرا سياستي: سياسات برامج المعونة الوطنية ، سياسات رعاية وتأهيل الشباب "برامج

المجلس الأعلى للشباب". وقد حققت باقي السياسات وعددها (21) سياسة مستوى تأثير منخفض على خفض معدلات الجريمة في المجتمع الأردني. والتي كان من أقلها تأثيرا: سياسات تحسين البنية التحتية، السياسات الخاصة بتطوير أنظمة الحكومة الالكترونية ، ويلاحظ من الجدول أن أي من السياسات لم تحرز مستوى تأثير مرتفع على خفض معدلات الجريمة في المجتمع الأردني من وجهة نظر افراد عينة الدراسة. كما يتضح من الجدول (21) بأن معظم الانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات هذا المحور جاءت بقيم قليله وتراوحت بين (1.34 - 0.70) مما يشير إلى تقارب الإجابات على مستوى تأثير السياسات.

وللكشف عن مدى وجود أثر إيجابي لسياسات التصحيح والإصلاح الاقتصادي على **خفض معدلات الجريمة** في المجتمع الأردني تم إجراء اختبار(ت) (One Samples t-test)، والجدول (22) يوضح النتائج:

الجدول (22)

نتائج اختبار (ت) (t-test) لاختبار أثر سياسات التصحيح والاصطلاح الاقتصادي على حل مشاكل الفقر والبطالة في المجتمع الأردني

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
سياسات التصحيح والإصلاح الاقتصادي على خفض معدلات الجريمة في المجتمع الأردني	**2.34**	**0.53**	**1007**	***-29.7**	**0.00**

*** دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05 ≥ α).**

يتضح من النتائج في الجدول (22) عدم وجود أثر إيجابي لسياسات التصحيح والاصطلاح الاقتصادي على **خفض معدلات الجريمة** في المجتمع الأردني، حيث جاءت قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة أقل من المتوسط العام المفترض($\mu=3$) وقد بلغت قيمة (ت) المحسوبة (-29.7) وهي قيمة سالبة. مما يؤكد أنه ليس لسياسات التصحيح والاصطلاح الاقتصادي أثر إيجابي على حل

مشاكل الفقر والبطالة في المجتمع الأردني من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، بـل تأكد العكس عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$).

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثالث: ما معوقات تنفيذ سياسات التصحيح الاقتصادي في المجتمع الأردني من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

للإجابة عن السؤال الأول للدراسة تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمستوى حسب المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات أداة الدراسة، جدول (23).

جدول (23)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لمعوقات تنفيذ سياسات التصحيح الاقتصادي في المجتمع الأردني

رقم الفقرة	المعوقات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب المستوى	المستوى
17	ضعف وسائل ضبط الفساد الإداري والمالي في مؤسسات الدولة	4.24	0.92	1	مرتفع
1	المركزية في اتخاذ القرارات الإدارية	4.21	0.88	2	مرتفع
2	ضعف الهيكل الإداري للمؤسسات العامة	3.95	0.86	3	مرتفع
5	البيروقراطية وضعف التنسيق والتكامل بين مؤسسات القطاع العام	3.92	0.86	4	مرتفع
19	التضخم وارتفاع أسعار السلع والخدمات	3.87	1.01	5	مرتفع
3	الارتفاع المضطرد لمعدلات البطالة والفقر وتفاوتها بين المحافظات	3.84	0.90	6	مرتفع
15	عدم وضوح آليات وأدوات قياس الإنتاجية للمؤسسات الحكومية	3.81	1.04	7	مرتفع
20	التركيز على المشاريع الخدمية وعدم الاهتمام بالمشاريع الزراعية والصناعية	3.80	1.04	8	مرتفع
9	ضعف مستوى الشفافية والمساءلة في مؤسسات القطاع العام	3.77	0.98	9	مرتفع
14	ضعف القدرات المؤسسية لدى الجهات ذات العلاقة بتنظيم سوق العمل	3.74	0.90	10	مرتفع

رقم الفقرة	المعوقات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب المستوى	المستوى
10	النقص في البرامج الابتكارية الهادفة لتحسين سوق العمل في الأردن	3.71	0.98	11	مرتفع
13	عدم موائمة مخرجات النظام التعليمي لاحتياجات مشاريع التنمية المستدامة	3.70	1.30	12	مرتفع
7	ضعف مشاركة القطاع الخاص في صناعة السياسات الاقتصادية	3.69	0.90	13	مرتفع
8	عدم وجود قاعدة بيانات شاملة ومحدثة لسوق العمل الأردني	3.59	1.05	14	متوسط
16	ضعف مخرجات التعليم العالي في الجامعات	3.55	1.05	15	متوسط
4	ضعف قدرات ومهارات العاملين في القطاع العام	3.53	1.11	16	متوسط
11	الاختلال في سوق العمل (بطالة مع عمالة وافدة)	3.46	0.97	17	متوسط
18	ضعف برامج التسويق السياحي للأردن	3.40	0.96	18	متوسط
6	صعوبة توزيع الاستثمارات والمشاريع التنموية في مناطق المملكة المختلفة	3.39	0.94	19	متوسط
12	تدني مشاركة المرأة في سوق العمل	3.38	0.99	20	متوسط
-	المستوى العام لمعوقات تنفيذ سياسات التصحيح الاقتصادي في المجتمع الأردني	3.72	0.69	-	مرتفع

تظهر النتائج الواردة في الجدول (23) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو معوقات تنفيذ سياسات التصحيح الاقتصادي في المجتمع الأردني، حيث أظهرت النتائج ما يلي:

أتضح من النتائج أن المستوى العام لمعوقات تنفيذ سياسات التصحيح الاقتصادي في المجتمع الأردني جاءت بدرجة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد عينة الدراسة (3.72)، بانحراف معياري 0.69، وتعكس هذه النتيجة مستوى مرتفع لمعوقات تنفيذ سياسات التصحيح الاقتصادي في المجتمع الأردني ، وبشكل تفصيلي يمكن توضيح مستوى معوقات تنفيذ سياسات التصحيح الاقتصادي في المجتمع الأردني في ضوء إجابات أفراد عينة الدراسة والمبينة في النتائج

الواردة في جدول (18) حيث تراوحت الأوساط الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة بين الوسط الحسابي (4.24) والوسط الحسابي (3.38)، وقد حقق (13) معوق مستوى تأثير مرتفع، والتي كان من أكثرها تأثيرا معوقات: ضعف وسائل ضبط الفساد الإداري والمالي في مؤسسات الدولة، المركزية في اتخاذ القرارات الإدارية ". وقد حققت باقي المعوقات وعددها (7) معوق مستوى تأثير متوسط. والتي كان من أقلها تأثيرا : صعوبة توزيع الاستثمارات والمشاريع التنموية في مناطق المملكة المختلفة، تدني مشاركة المرأة في سوق العمل ، ويلاحظ من الجدول أن أي من المعوقات لم تحرز مستوى منخفض من وجهة نظر افراد عينة الدراسة. كما يتضح من الجدول (23) بأن معظم الانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات هذا المحور جاءت بقيم قليله وتراوحت بين (1.30 - 0.86) مما يشير إلى تقارب الإجابات على مستوى تأثير المعوقات.

النتائج المتعلقة باختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى : توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو " مستوى تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على حل مشاكل الفقر والبطالة في المجتمع الأردني " والتي تعزى لاختلاف خصائصهم النوعية والوظيفية؟

أولاً: الفروق حسب متغير طبيعة العمل:

للتعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على حل مشاكل الفقر والبطالة في المجتمع الأردني باختلاف متغير طبيعة العمل تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (ف) (One way ANOVA). والجدول (24) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على حل مشاكل الفقر والبطالة في المجتمع الأردني باختلاف متغير طبيعة العمل.

جدول (24)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على حل مشاكل الفقر والبطالة باختلاف متغير طبيعة العمل

المتغير	الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
طبيعة العمل	قطاع عام	504	2.66	0.38
	قطاع خاص	216	2.30	0.26
	أعمال حرة	144	3.06	0.60
	طالب	144	3.02	0.84

يتضح من الجدول (24) وجود فروق ظاهرية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على حل مشاكل الفقر والبطالة في المجتمع الأردني باختلاف متغير طبيعة العمل، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة من للعاملين في القطاع العام نحو (2.66) وللعاملين في القطاع الخاص (2.30) وللعاملين في الأعمال الحرة (3.06)، وللطلبة (3.02). وللكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين المتوسطات، تم إجراء تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA)، الذي تظهر نتائجه في الجدول (25).

جدول (25)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاختبار الفروق بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على حل مشاكل الفقر والبطالة باختلاف متغير طبيعة العمل

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
طبيعة العمل	بين المجموعات	**68.5**	**3**	**22.85**	***95.4**	**0.00**
	خلال المجموعات	**240.5**	**1004**	**0.24**		
	المجموع	**309.0**	**1007**			

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).**

يتضح من الجدول (25) وجود فروق ذات دلالة إحصـــائية بـــين متوســـط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي علـــى حل مشاكل الفقر والبطالة في المجتمع الأردني باختلاف متغير طبيعة العمل حيـــث بلغت قيمة (F) المحسوبة (95.54) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عنـــد مســـتوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ولتحديد الفروق الإحصائية بين مستوى الإجابات تم إجراء اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، وقد كانت الفروق لصالح أفـــراد عينة الدراسة من الطلبة والعاملين في الأعمال الحرة حيث بلغ المتوسط الحســـابي لإجاباتهم (3.02) و (3.06) على الترتيب وبلغ فرق المتوســـطات الأعلـــى بـــين الأوساط الحسابية (0.76) وهو دال إحصائياً عند مســـتوى دلالـــة ($\alpha \leq 0.05$). والجدول (26) يبين تلك النتائج:

جدول (26)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين متوسطات إجابات أفراد الدراسة نحو مستوى تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على حل مشاكل الفقر والبطالة في المجتمع الأردني باختلاف متغير طبيعة العمل

طبيعة العمل	**الوسط الحسابي**	قطاع عام	قطاع خاص	أعمال حرة	**طالب**
قطاع عام	**2.66**	-	**0.36**	**-0.40**	**-0.36**
قطاع خاص	**2.30**	-	**-**	**-0.76***	**-0.72***
أعمال حرة	**3.06**	-	**-**	**-**	**0.04**
طالب	**3.02**	-	**-**	**-**	

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).**

ثانياً: الفروق حسب متغير العمر:

للتعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على حل مشاكل الفقر والبطالة في المجتمع الأردني باختلاف متغير **العمر** تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (ف) (One way ANOVA). والجدول (27) يوضح المتوسطات

الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على حل مشاكل الفقر والبطالة في المجتمع الأردني باختلاف متغير **العمر**.

جدول (27)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على حل مشاكل الفقر والبطالة باختلاف متغير العمر

المتغير	الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
العمر	**أقل من 25**	160	2.11	0.50
	25-34	432	2.66	0.60
	35-44	272	2.71	0.48
	45 فأكثر	144	2.98	0.40

يتضح من الجدول (27) وجود فروق ظاهرية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على حل مشاكل الفقر والبطالة في المجتمع الأردني باختلاف متغير العمر، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة من عمر (أقل من 25) سنة (2.11) ومن الفئة العمرية (25-34) سنة (2.66) ومن الفئة العمرية (35-44) سنة (2.71)، ومن الفئة العمرية (45 فأكثر) سنة (2.98). وللكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين المتوسطات، تم إجراء تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA)، الذي تظهر نتائجه في الجدول (28).

جدول (28)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاختبار الفروق بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على حل مشاكل الفقر والبطالة باختلاف متغير العمر

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
العمر	بين المجموعات	**37.9**	**3**	**12.62**	***46.7**	**0.00**
	خلال المجموعات	**271.2**	**1004**	**0.27**		
	المجموع	**309.0**	**1007**			

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \le$ 0.05).**

يتضح من الجدول (28) وجود فروق ذات دلالة إحصـــائية بـــين متوســـط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي علـــى حل مشاكل الفقر والبطالة في المجتمع الأردني باختلاف متغير العمر حيث بلغـــت قيمة (F) المحسوبة (46.7) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عنـــد مســـتوى دلالـــة (α≤0.05)، ولتحديد الفروق الإحصائية بين مستوى الإجابات تـــم إجـــراء اختبـــار شافييه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، وقد كانت الفروق لصالح أفـــراد عينة الدراسة من الفئات العمرية (45 فأكثر) سنة، (35-44) ســـنة حيـــث بلـــغ المتوسط الحسابي لإجاباتهم (3.98) و (2.71) على الترتيب وبلغ فرق المتوسطات الأعلى بين الأوساط الحسابية (0.87) وهو دال إحصائياً عنـــد مســـتوى دلالـــة (α≤0.05). والجدول (29) يبين تلك النتائج:

جدول (29)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين متوسطات إجابات أفراد الدراسة نحو مستوى تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على حل مشاكل الفقر والبطالة في المجتمع الأردني باختلاف متغير العمر

العمر	الوسط الحسابي	أقل من 25	25-34	35-44	45 فأكثر
أقل من 25	2.11	-	*-0.55	*-0.60	*-0.87
25-34	2.66	-	-	*-0.05	-0.32
35-44	2.71	-	-	-	0.27
45 فأكثر	2.98	-	-	-	

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05).**

ثانياً: الفروق حسب متغير الدخل الشهري للأسرة

للتعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على حل مشاكل الفقر والبطالة في المجتمع الأردني باختلاف متغير **الدخل الشهري للأسرة** تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (ف) (One way ANOVA). والجدول (30) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسط إجابات أفراد عينة

الدراسة نحو مستوى تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على حل مشاكل الفقر والبطالة في المجتمع الأردني باختلاف متغير **الدخل الشهري للأسرة.**

جدول (30)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على حل مشاكل الفقر والبطالة باختلاف متغير الدخل الشهري للأسرة

المتغير	الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الدخل الشهري للأسرة (دينار أردني)	أقل من 300	130	2.89	0.41
	300-500	260	2.80	0.61
	501-700	412	2.44	0.17
	أكثر من 700	206	2.49	0.55

يتضح من الجدول (30) وجود فروق ظاهرية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على حل مشاكل الفقر والبطالة في المجتمع الأردني باختلاف متغير **الدخل الشهري للأسرة** ، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة من فئة الدخل (أقل من 300) دينار (2.89) ومن فئة الدخل (300-500) دينار (2.80) ومن فئة الدخل (501-700) سنة (2.44)، ومن فئة الدخل (أكثر من 700) دينار (2.49). وللكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين المتوسطات، تم إجراء تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA)، الذي تظهر نتائجه في الجدول (31).

جدول (31)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاختبار الفروق بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على حل مشاكل الفقر والبطالة باختلاف متغير الدخل الشهري للأسرة

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
الدخل الشهري للأسرة (دينار أردني)	بين المجموعات	11.7	2	5.87	*26.2	0.00
	خلال المجموعات	224.3	1005	0.22		
	المجموع	236.0	1007			

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ 0.05).**

يتضح من الجدول (31) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على حل مشاكل الفقر والبطالة في المجتمع الأردني باختلاف متغير **الدخل الشهري للأسرة** حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (26.2) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ولتحديد الفروق الإحصائية بين مستوى الإجابات تم إجراء اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من فئات الدخل (أقل من 300) دينار، (300-500) دينار حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجاباتهم (2.98) و (2.80) على الترتيب وبلغ فرق المتوسطات الأعلى بين الأوساط الحسابية (0.45) وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$). والجدول (32) يبين تلك النتائج:

جدول (32)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين متوسطات إجابات أفراد الدراسة نحو مستوى تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على حل مشاكل الفقر والبطالة في المجتمع الأردني باختلاف متغير الدخل الشهري للأسرة

(الدخل الشهري)	المتوسط الحسابي	أقل من 300	500-300	700-500	أكثر من 700
أقل من 300	2.89	-	0.09	***0.45**	***0.40**
500-300	2.80	-	-	0.36	0.31
700-501	2.44	-	-	-	0.05
أكثر من 700	2.49	-	-	-	-

ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

الفروق حسب متغير الجنس:

للتعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على حل مشاكل الفقر والبطالة في المجتمع الأردني باختلاف متغير الجنس تم إجراء اختبار(ت) للعينات المستقلة (Independent t-test)، والجدول (33) يوضح النتائج:

الجدول (33)

نتائج اختبار (ت) (t-test) لاختبار الفروق بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على حل مشاكل الفقر والبطالة باختلاف متغير الجنس

المتغير	الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
الجنس	ذكر	572	2.71	0.65	1006	*3.74	0.00
	أنثى	436	2.46	0.56			

* دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

يتضح من الجدول (33) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على حل مشاكل الفقر والبطالة في المجتمع الأردني باختلاف متغير **الجنس** حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة (3.74) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من الذكور.

الفروق حسب متغير نوع الكلية:

للتعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على حل مشاكل الفقر والبطالة في المجتمع الأردني باختلاف متغير نوع الكلية تم إجراء اختبار (ت) للعينات المستقلة (Independent t-test)، والجدول (34) يوضح النتائج:

الجدول (34)

نتائج اختبار (ت) (t-test) لاختبار الفروق بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على حل مشاكل الفقر والبطالة باختلاف متغير نوع الكلية

المتغير	الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
نوع الكلية	علمية	422	2.50	0.52	1006	3.44	0.00
	إنسانية	586	2.74	0.67			

* دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

يتضح من الجدول (34) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على حل مشاكل الفقر والبطالة في المجتمع الأردني باختلاف متغير الكلية حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة (3.44) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من الكليات الإنسانية.

الفرضية الثانية : توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو " مستوى تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على خفض معدلات الجريمة في المجتمع الأردني " والتي تعزى لاختلاف خصائصهم النوعية والوظيفية؟

أولاً: الفروق حسب متغير طبيعة العمل

للتعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على خفض معدلات الجريمة في المجتمع الأردني باختلاف متغير طبيعة العمل تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (ف) (One way ANOVA). والجدول (35) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على خفض معدلات الجريمة في المجتمع الأردني باختلاف متغير طبيعة العمل.

جدول (35)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على خفض معدلات الجريمة باختلاف متغير طبيعة العمل

المتغير	الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
طبيعة العمل	قطاع عام	504	1.92	0.46
	قطاع خاص	216	2.23	0.23
	أعمال حرة	144	2.69	0.29
	طالب	144	3.03	0.38

يتضح من الجدول (35) وجود فروق ظاهرية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على خفض معدلات الجريمة في المجتمع الأردني باختلاف متغير طبيعة العمل، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة من للعاملين في القطاع العام نحو (1.92) وللعاملين في القطاع الخاص (2.23) وللعاملين في الأعمال الحرة (2.69)، وللطلبة (3.03). وللكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين المتوسطات، تم إجراء تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA)، الذي تظهر نتائجه في الجدول (36).

جدول (36)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاختبار الفروق بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على خفض معدلات الجريمة باختلاف متغير طبيعة العمل

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
طبيعة العمل	بين المجموعات	6.0	3	2.98	*24.8	0.00
	خلال المجموعات	120.5	1004	0.12		
	المجموع	126.5	1007			

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

يتضح من الجدول (36) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على خفض معدلات الجريمة في المجتمع الأردني باختلاف متغير طبيعة العمل حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (24.8) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ولتحديد الفروق الإحصائية بين مستوى الإجابات تم إجراء اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من الطلبة والعاملين في الأعمال الحرة حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجاباتهم (2.69) و (3.03) على الترتيب وبلغ فرق المتوسطات الأعلى بين

الأوساط الحسابية (1.11) وهو دال إحصائياً عنـــد مســـتوى دلالـــة (α≤0.05). والجدول (37) يبين تلك النتائج:

جدول (37)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين متوسطات إجابات أفراد الدراسة نحو مستوى تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على خفض معدلات الجريمة في المجتمع الأردني باختلاف متغير طبيعة العمل

طبيعة العمل	الوسط الحسابي	قطاع عام	قطاع خاص	أعمال حرة	طالب
قطاع عام	1.92	-	-0.31	*-0.77	*-1.11
قطاع خاص	2.23	-	-	-0.46	*-0.80
أعمال حرة	2.69	-	-	-	0.34
طالب	3.03	-	-	-	

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05).**

ثانياً: الفروق حسب متغير العمر

للتعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على خفض معدلات الجريمة في المجتمع الأردني باختلاف متغير **العمر** تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (ف) (One way ANOVA). والجدول (38) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على خفض معدلات الجريمة في المجتمع الأردني باختلاف متغير **العمر**.

جدول (38)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على خفض معدلات الجريمة في المجتمع الأردني باختلاف متغير العمر

المتغير	الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
العمر	أقل من 25	160	1.32	0.36
	25-34	432	2.00	0.46
	35-44	272	2.37	0.46
	45 فأكثر	144	2.67	0.26

يتضح من الجدول (38) وجود فروق ظاهرية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على خفض معدلات الجريمة في المجتمع الأردني باختلاف متغير العمر، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة من عمر (أقل من 25) سنة (1.32) ومن الفئة العمرية (25-34) سنة (2.00) ومن الفئة العمرية (35-44) سنة (2.37)، ومن الفئة العمرية (45 فأكثر) سنة (2.67). وللكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين المتوسطات، تم إجراء تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA)، الذي تظهر نتائجه في الجدول (39).

جدول (39)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاختبار الفروق بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على خفض معدلات الجريمة في المجتمع الأردني باختلاف متغير العمر

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
العمر	بين المجموعات	13.31	3	6.66	*44.8	0.00
	خلال المجموعات	149.15	1004	0.15		
	المجموع	**162.47**	**1007**			

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ 0.05).**

يتضح من الجدول (39) وجود فروق ذات دلالة إحصـــائية بـــين متوســـط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي علـــى خفض معدلات الجريمة في المجتمع الأردني باختلاف متغير العمر حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (44.8) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ولتحديد الفروق الإحصائية بين مستوى الإجابات تم إجراء اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من الفئات العمرية (45 فأكثر) سنة، (35-44) سنة حيث بلـــغ المتوســـط الحســـابي لإجاباتهم (2.37) و (2.67) على الترتيب وبلغ فرق المتوســـطات الأعلـــى بـــين الأوساط الحسابية (1.35) وهو دال إحصائياً عند مســـتوى دلالـــة ($\alpha \leq 0.05$). والجدول (40) يبين تلك النتائج:

جدول (40)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين متوسطات إجابات أفراد الدراسة نحو مستوى تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على خفض معدلات الجريمة في المجتمع الأردني باختلاف متغير العمر

العمر	الوسط الحسابي	أقل من 25	25-34	35-44	45 فأكثر
أقل من 25	1.32	-	-0.68*	-1.05*	-1.35*
25-34	2.00	-	-	-0.37	-0.67
35-44	2.37	-	-	-	0.30
45 فأكثر	2.67	-	-	-	

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).**

ثانياً: الفروق حسب متغير الدخل الشهري للأسرة

للتعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على خفض معدلات الجريمة في المجتمع الأردني باختلاف متغير **الدخل الشهري للأسرة** تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (ف) (One way ANOVA). والجدول (41) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسط إجابات أفراد عينة

الدراسة نحو مستوى تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على خفض معدلات الجريمة في المجتمع الأردني باختلاف متغير **الدخل الشهري للأسرة**.

جدول (41)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على خفض معدلات الجريمة في المجتمع الأردني باختلاف متغير الدخل الشهري للأسرة

المتغير	الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الدخل الشهري للأسرة (دينار أردني)	أقل من 300	130	2.70	0.36
	300-500	260	2.52	0.38
	501-700	412	1.92	0.48
	أكثر من 700	206	2.05	0.53

يتضح من الجدول (41) وجود فروق ظاهرية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على خفض معدلات الجريمة في المجتمع الأردني باختلاف متغير **الدخل الشهري للأسرة** ، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة من فئة الدخل (أقل من 300) دينار (2.70) ومن فئة الدخل (300-500) دينار (2.52) ومن فئة الدخل (501-700) سنة (1.92)، ومن فئة الدخل (أكثر من 700) دينار (2.05). وللكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين المتوسطات، تم إجراء تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA)، الذي تظهر نتائجه في الجدول (42).

جدول (42)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاختبار الفروق بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على خفض معدلات الجريمة في المجتمع الأردني باختلاف متغير الدخل الشهري للأسرة

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
الدخل الشهري للأسرة (دينار أردني)	بين المجموعات	11.06	2	5.53	*31.8	0.00
	خلال المجموعات	174.40	1005	0.17		
	المجموع	185.47	1007			

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

يتضح من الجدول (42) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على خفض معدلات الجريمة في المجتمع الأردني باختلاف متغير **الدخل الشهري للأسرة** حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (31.8) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ولتحديد الفروق الإحصائية بين مستوى الإجابات تم إجراء اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من فئات الدخل (أقل من 300) دينار، (300-500) دينار حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجاباتهم (2.70) و (2.52) على الترتيب وبلغ فرق المتوسطات الأعلى بين الأوساط الحسابية (0.78) وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$). والجدول (43) يبين تلك النتائج:

جدول (43)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين متوسطات إجابات أفراد الدراسة نحو مستوى تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على خفض معدلات الجريمة في المجتمع الأردني باختلاف متغير الدخل الشهري للأسرة

(الدخل الشهري)	المتوسط الحسابي	أقل من 300	300-500	500-700	أكثر من 700
أقل من 300	2.70	-	0.18	***0.78**	***0.65**
300-500	2.52	-	-	0.60	0.47
501-700	1.92	-	-	-	0.13
أكثر من 700	2.05	-	-	-	-

ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$).

الفروق حسب متغير الجنس:

للتعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على خفض معدلات الجريمة في المجتمع الأردني باختلاف متغير الجنس تم إجراء اختبار(ت) للعينات المستقلة (Independent t-test)، والجدول (44) يوضح النتائج:

الجدول (44)

نتائج اختبار (ت) (t-test) لاختبار الفروق بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على حل على خفض معدلات الجريمة في المجتمع الأردني باختلاف متغير الجنس

المتغير	الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
الجنس	**ذكر**	**572**	**2.23**	**0.46**	**1006**	**9.33***	**0.00**
	أنثى	**436**	**1.92**	**0.23**			

*** دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).**

يتضح من الجدول (44) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على

خفض معدلات الجريمة في المجتمع الأردني باختلاف متغير الجنس حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة (9.33) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من الذكور.

الفروق حسب متغير نوع الكلية:

للتعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على خفض معدلات الجريمة في المجتمع الأردني باختلاف متغير نوع الكلية تم إجراء اختبار(ت) للعينات المستقلة (Independent t-test)، والجدول (45) يوضح النتائج:

الجدول (45)

نتائج اختبار (ت) (t-test) لاختبار الفروق بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على خفض معدلات الجريمة في المجتمع الأردني باختلاف متغير نوع الكلية

المتغير	الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
نوع الكلية	علمية	422	2.32	0.53	1006	6.74	0.00
	إنسانية	586	2.74	0.45			

* دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

يتضح من الجدول (45) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على خفض معدلات الجريمة في المجتمع الأردني باختلاف متغير الكلية حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة (6.74) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من الكليات الإنسانية.

الفرضية الثالثة : توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو " معوقات تنفيذ سياسات التصحيح الاقتصادي في المجتمع الأردني" والتي تعزى لاختلاف خصائصهم النوعية والوظيفية؟

أولاً: الفروق حسب متغير طبيعة العمل

للتعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو معوقات تنفيذ سياسات التصحيح الاقتصادي في المجتمع الأردني باختلاف متغير طبيعة العمل تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (ف) (One way ANOVA). والجدول (46) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو معوقات تنفيذ سياسات التصحيح الاقتصادي في المجتمع الأردني باختلاف متغير طبيعة العمل.

جدول (46)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو معوقات تنفيذ سياسات التصحيح الاقتصادي في المجتمع الأردني باختلاف متغير طبيعة العمل

المتغير	الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
طبيعة العمل	قطاع عام	504	4.02	0.35
	قطاع خاص	216	3.74	0.07
	أعمال حرة	144	3.72	0.50
	طالب	144	3.42	0.05

يتضح من الجدول (46) وجود فروق ظاهرية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو معوقات تنفيذ سياسات التصحيح الاقتصادي في المجتمع الأردني باختلاف متغير طبيعة العمل، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة من للعاملين في القطاع العام نحو (4.02) وللعاملين في القطاع الخاص (3.74) وللعاملين في الأعمال الحرة (3.72)، وللطلبة (3.42). وللكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين المتوسطات، تم إجراء تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA)، الذي تظهر نتائجه في الجدول (47).

جدول (47)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاختبار الفروق بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو معوقات تنفيذ سياسات التصحيح الاقتصادي في المجتمع الأردني باختلاف متغير طبيعة العمل

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
	بين المجموعات	5.1	3	2.53		
طبيعة العمل	خلال المجموعات	174.4	1004	0.17	*14.6	0.00
	المجموع	179.5	1007			

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

يتضح من الجدول (47) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو معوقات تنفيذ سياسات التصحيح الاقتصادي في المجتمع الأردني باختلاف متغير طبيعة العمل حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (14.6) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ولتحديد الفروق الإحصائية بين مستوى الإجابات تم إجراء اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من الطلبة من العاملين في القطاع العام والقطاع الخاص حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجاباتهم (4.02) و (3.74) على الترتيب وبلغ فرق المتوسطات الأعلى بين الأوساط الحسابية (0.60) وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$). والجدول (48) يبين تلك النتائج:

جدول (48)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين متوسطات إجابات أفراد الدراسة نحو معوقات تنفيذ سياسات التصحيح الاقتصادي في المجتمع الأردني باختلاف متغير طبيعة العمل

طبيعة العمل	الوسط الحسابي	قطاع عام	قطاع خاص	أعمال حرة	طالب
قطاع عام	4.02	-	-0.28	-0.30	*-0.60
قطاع خاص	3.74	-	-	-0.02	*-0.32
أعمال حرة	3.72	-	-	-	0.30
طالب	3.42	-	-	-	

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

ثانياً: الفروق حسب متغير العمر

للتعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو معوقات تنفيذ سياسات التصحيح الاقتصادي في المجتمع الأردني باختلاف متغير **العمر** تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (ف) (One way ANOVA). والجدول (49) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو معوقات تنفيذ سياسات التصحيح الاقتصادي في المجتمع الأردني باختلاف متغير **العمر**.

جدول (49)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو معوقات تنفيذ سياسات التصحيح الاقتصادي في المجتمع الأردني باختلاف متغير العمر

المتغير	الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
العمر	أقل من 25	160	3.62	0.48
	25-34	432	3.70	0.29
	35-44	272	3.82	0.66
	45 فأكثر	144	3.80	0.05

يتضح من الجدول (49) وجود فروق ظاهرية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو معوقات تنفيذ سياسات التصحيح الاقتصادي في المجتمع الأردني باختلاف متغير العمر، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة من عمر (أقل من 25) سنة (3.62) ومن الفئة العمرية (25-34) سنة (3.70) ومن الفئة العمرية (35-44) سنة (3.82)، ومن الفئة العمرية (45 فأكثر) سنة (3.80). وللكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين المتوسطات، تم إجراء تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA)، الذي تظهر نتائجه في الجدول (59).

جدول (50)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاختبار الفروق بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على خفض معدلات الجريمة في المجتمع الأردني باختلاف متغير العمر

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
العمر	بين المجموعات	**7.3**	**3**	**2.423**	*20.7	**0.00**
	خلال المجموعات	**118.7**	**1004**	**0.118**		
	المجموع	**125.9**	**1007**			

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \le 0.05$).**

يتضح من الجدول (50) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو معوقات تنفيذ سياسات التصحيح الاقتصادي في المجتمع الأردني باختلاف متغير العمر حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (20.7) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \le 0.05$)، ولتحديد الفروق الإحصائية بين مستوى الإجابات تم إجراء اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من الفئات العمرية (45 فأكثر) سنة، (35-44) سنة حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجاباتهم (3.80) و (3.82) على الترتيب وبلغ فرق المتوسطات الأعلى بين الأوساط الحسابية (0.20) وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \le 0.05$). والجدول (51) يبين تلك النتائج:

جدول (51)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين متوسطات إجابات أفراد الدراسة نحو معوقات تنفيذ سياسات التصحيح الاقتصادي في المجتمع الأردني باختلاف متغير العمر

العمر	الوسط الحسابي	أقل من 25	34-25	44-35	45 فأكثر
أقل من 25	3.62	-	-0.08*	-0.20*	-0.18*
34-25	3.70	-	-	-0.12	-0.10
44-35	3.82	-	-	-	0.02
45 فأكثر	3.80	-	-	-	

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).**

ثانياً: الفروق حسب متغير الدخل الشهري للأسرة

للتعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو معوقات تنفيذ سياسات التصحيح الاقتصادي في المجتمع الأردني باختلاف متغير **الدخل الشهري للأسرة** تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (ف) (One way ANOVA). والجدول (52) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو معوقات تنفيذ سياسات التصحيح الاقتصادي في المجتمع الأردن باختلاف متغير **الدخل الشهري للأسرة.**

جدول (52)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو معوقات تنفيذ سياسات التصحيح الاقتصادي في المجتمع الأردني باختلاف متغير الدخل الشهري للأسرة

المتغير	الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الدخل الشهري للأسرة (دينار أردني)	أقل من 300	130	3.92	0.51
	300-500	260	3.67	0.11
	501-700	412	3.60	0.15
	أكثر من 700	206	3.73	0.35

يتضح من الجدول (52) وجود فروق ظاهرية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو معوقات تنفيذ سياسات التصحيح الاقتصادي في المجتمع الأردني باختلاف متغير **الدخل الشهري للأسرة** ، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة من فئة الدخل (أقل من 300) دينار (2.70) ومن فئة الدخل (300-500) دينار (2.52) ومن فئة الدخل (501-700) سنة (1.92)، ومن فئة الدخل (أكثر من 700) دينار (2.05). وللكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين المتوسطات، تم إجراء تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA)، الذي تظهر نتائجه في الجدول (53).

جدول (53)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاختبار الفروق بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على خفض معدلات الجريمة في المجتمع الأردني باختلاف متغير الدخل الشهري للأسرة

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
الدخل الشهري للأسرة (دينار أردني)	بين المجموعات	**2.6**	**2**	**1.32**	***12.7**	**0.00**
	خلال المجموعات	**104.3**	**1005**	**0.10**		
	المجموع	**106.9**	**1007**			

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \le$ 0.05).**

يتضح من الجدول (53) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو معوقات تنفيذ سياسات التصحيح الاقتصادي في المجتمع الأردني باختلاف متغير **الدخل الشهري للأسرة** حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (12.7) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \le 0.05$)، ولتحديد الفروق الإحصائية بين مستوى الإجابات تم إجراء اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من فئات الدخل (أقل من 300) دينار، حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجاباتهم (3.92) وبلغ فرق المتوسطات الأعلى بين الأوساط الحسابية (0.32) وهو دال إحصائياً عند

مستوى دلالة (α≤0.05). والجدول (54) يبين تلك النتائج:

جدول (54)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين متوسطات إجابات أفراد الدراسة نحو معوقات تنفيذ سياسات التصحيح الاقتصادي في المجتمع الأردني باختلاف متغير الدخل الشهري للأسرة

(الدخل الشهري)	المتوسط الحسابي	أقل من 300	300-500	500-700	أكثر من 700
أقل من 300	3.92	-	0.25	***0.32**	***0.19**
300-500	3.67	-	-	0.07	0.06
501-700	3.60	-	-	-	0.13
أكثر من 700	3.73	-	-	-	-

ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α ≥ 0.05).

الفروق حسب متغير الجنس:

للتعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو معوقات تنفيذ سياسات التصحيح الاقتصادي في المجتمع الأردني باختلاف متغير الجنس تم إجراء اختبار(ت) للعينات المستقلة (Independent t-test)، والجدول (55) يوضح النتائج:

الجدول (55)

نتائج اختبار (ت) (t-test) لاختبار الفروق بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على حل على خفض معدلات الجريمة في المجتمع الأردني باختلاف متغير الجنس

المتغير	الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
الجنس	ذكر	572	3.74	0.31	1006	3.08*	0.01
	أنثى	436	3.67	0.55			

* دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05 ≥ α).

يتضح من الجدول (55) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو معوقات تنفيذ سياسات التصحيح الاقتصادي في المجتمع الأردني باختلاف متغير **الجنس** حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة (3.08) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05)، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من الذكور.

الفروق حسب متغير نوع الكلية:

للتعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو معوقات تنفيذ سياسات التصحيح الاقتصادي في المجتمع الأردني باختلاف متغير نوع الكلية تم إجراء اختبار(ت) للعينات المستقلة (Independent t-test)، والجدول (56) يوضح النتائج:

الجدول (56)

نتائج اختبار (ت) (t-test) لاختبار الفروق بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على خفض معدلات الجريمة في المجتمع الأردني باختلاف متغير نوع الكلية

المتغير	الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
نوع الكلية	علمية	422	3.52	0.54	1006	5.02	0.00
	إنسانية	586	3.74	0.36			

* **دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05 ≥ α).**

يتضح من الجدول (56) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو معوقات تنفيذ سياسات التصحيح الاقتصادي في المجتمع الأردني باختلاف متغير **الكلية** حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة (5.02) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05)، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من الكليات الإنسانية.

2.4 مناقشة النتائج:

قبل البدء بمناقشة نتائج الدراسة يجب الإشارة أولاً أنه ومنذ خمس وعشرين سنة تقريبا بدأت الحكومة الأردنية وبالتحديد عام 1989م بتطبيق برامج متعددة للتصحيح والإصلاحات الاقتصادية بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وقد استهدفت هذه السياسات في مجملها معالجة الاختلالات الناجمة عن الأزمات الاقتصادية التي اجتاحت الاقتصاد الأردني، مخلفة وراءها الكثير من المشكلات الاجتماعية والتي تقف البطالة والفقر والجريمة على رأسها. وقد حاولنا في هذه الدراسة توضيح مستوى تأثير سياسات التصحيح والإصلاح الاقتصادي على حل مشاكل الفقر والبطالة، وكذلك تحديد مستوى تأثيرها على خفض معدلات الجريمة في المجتمع الأردني، من خلال التطرق إلى 40 سياسة اقتصادية مختلفة في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي في الأردن، وحاولت الدراسة أيضا التعرف على أهم معوقات تنفيذ سياسات التصحيح الاقتصادي في المجتمع الأردني وذلك من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في الجامعات الأردنية والتي من المفترض أن يكون لهم الدراية والمعرفة الكافية بهذا الموضوع بحكم اختلاف تخصصاتهم العلمية والعملية. وممَّا يجب الإشارة إليه هنا أن الإصلاح الاقتصادي في الأردن ما زال في بداية الطريق، حيث أن للتصحيح والإصلاح الاقتصادي متطلبات يجب الرجوع إليها والإيمان بها لكي يحقق هذا الإصلاح نتائجه ويعطي ثماره. وأول هذه الحقائق تتمثل في أن الإصلاح عملية مستمرة تدرجية؛ أي أن الإصلاح لا يقف عند حد الانتهاء من برامج التصحيح الهيكلي التي تفرضها المؤسسات الدولية أو عند حكومة بعينها أو عند أي برنامج أو أجندة وطنية أو رؤية محلية، فهو عملية دائمة متطورة تقوم على مراحل محددة وتتدرج ضمن برامج معينة. والحقيقة الثانية أن الإصلاح عملية تشاركية تشاورية تحتاج إلى انخراط أطراف الإنتاج كافة، حكومة وأصحاب عمل وعمال، وكذلك تتم بالتشاور مع مؤسسات المجتمع المدني سواء تلك التي تمثل القطاع الخاص من غرف تجارة وصناعة.

1) أشارت نتائج الدراسة المتعلقة بالسؤال الأول للدراسة أن المستوى العام لتـــأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على حل مشاكل الفقر والبطالـــة جـــاء بدرجـــة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لإجابـــات أفـــراد عينـــة الدراســـة (2.699)، وتعكس هذه النتيجة مستوى متوسط لتـــأثير سياســـات التصـــحيح الاقتصادي على حل مشاكل الفقر والبطالة، وكشفت النتائج الخاصـــة باختبـــار "T-Test" عن عدم وجود أثر إيجـــابي لسياســـات التصـــحيح والاصـــطلاح الاقتصادي على حل مشاكل الفقر والبطالة في المجتمع الأردني عنـــد مســـتوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$)، مما يؤكـــد عـــدم قـــدرة سياســـات التصـــحيح والاصطلاح الاقتصادي على إيجاد أثر إيجابي لحل مشاكل الفقر والبطالة فـــي المجتمع الأردني من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، بل تأكد العكـــس تمامـــاً. وبذلك يتضح أن سياسات وبرامج الإصلاحات الاقتصادية في الأردن لم تـــنجح بدرجة كبيرة في حل مشكلتي الفقر والبطالة في الأردن ذلك أن الاختلالات في هذا الجانب ما زالت قائمة، وعلى مستوى سياسات التصحيح والإصلاح التـــي شملتها الدراسة، فقد أظهرت النتائج أن من أهم هذه السياســـات هـــي المتعلقـــة بسياسات تطوير التدريب والتعليم المهني والفندقي، وسياسات بـــرامج المعونـــة الوطنية، وسياسات دعم مشاريع الصناعات الوطنية، وسياسات إنشاء وتطـــوير المدن الصناعية والمناطق الاقتصادية الخاصة، وسياســـات تطـــوير الأنظمـــة والقوانين الخاصة بالاستثمار الأجنبي والمحلي، وسياسات التنميـــة الاقتصـــادية والاجتماعية للمناطق الأقل حظاً، وسياسات تطوير قطاع السياحة، وسياســـات قطاع البنوك والمؤسسات المالية " أسعار الفائدة علـــى القـــروض"، وسياســـات تحفيز قطاع الإسكان والبناء (خفض الرسوم)، والسياسات الخاصـــة بتطـــوير قطاع الزراعة. ومن الملاحظ بأن جميع هذه السياســـات جـــاءت بمســـتويات متوسطة ولم يرقى أي منها إلى مستويات مرتفعة، ومع ذلك فقد جاءت من أهم السياسات في هذا المجال، وقد يعود ذلك إلى أن هذه السياسات تهدف بشـــكل مباشر إلى تأهيل العاطلين عن العمل وظيفيا، وتهدف أيضا إلى رفع المســـتوى الاقتصادي للمواطن الأردني مما جعلها من أهم السياسات الهادفـــة إلـــى حـــل

مشاكل الفقر والبطالة في المجتمع الأردني. أما السياسات التي جاء تأثيرها بمستويات قليلة فمن أهمها: برامج خصخصة مؤسسات القطاع العام، سياسات الإصلاح الضريبي، سياسات تشجيع الاستثمار للموارد الطبيعية المحلية، سياسات العمل والعمال "تحديد الحد الأدنى للرواتب والأجور"، سياسات الشريك الاستراتيجي في مؤسسات القطاع العام، سياسات مكافحة الفساد الإداري والمالي. وتلتق هذه النتائج مع دراسة (صالح وآخرون، 2014) التي أشارت إلى سبب زيادة البطالة والفقر في إقليم الجنوب في الأردن جاء بسبب ضعف السياسات الاقتصادية من حيث إخفاقها في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى محافظات الجنوب، عدم قدرتها على توفير فرص عمل للعمالة الأردنية العاطلة في محافظات الجنوب. وتلتقي نتائج الدراسة أيضا مع دراسة (الصنيع، 2012) التي أظهرت نتائجها أن البرنامج التي تقدمها الدولة من برامج رعاية وإصلاح اجتماعي واقتصادي لم تحقق أي نوع من الأمن الاجتماعي أو الاقتصادي للأفراد في المجتمع الأردني. وتلتقي هذه النتائج مع (المقداد،2012) التي هدفت إلى التعرف على المؤشرات الرئيسة المتعلقة بالاستقرار الاقتصادي ومدى توظيفها لصالح المصلحة العامة في الأردن، حيث أظهرت نتائج هذه الدراسة أن نهج الحكومات المتعاقبة في الأخذ المتسرع بالخصخصة أدى إلى زيادة نسبة البطالة والتضخم نتيجة غياب دور الرقابة الحكومية. وتلتقي هذه النتائج مع دراسة (كريشان والعايد، 2010) من حيث أن برامج التصحيح الاقتصادي في الأردن ساهمت بزيادة معدلات الفقر وبتفاوت توزيع الدخل خلال فترة تطبيق البرنامج، قد ساهمت أيضاً في زيادة معدلات البطالة في الأردن. وأشارت دراسة (العساف، 2010) إلى أن سياسات الخصخصة في الأردن قد أدت إلى زيادة معدلات البطالة وذلك عن طريق الاستغناء عن العمالة في الشركات التي تم تخصيصها. وتلتقي هذه النتائج مع دراسة (الفاعوري وأحمد، 2001) التي أظهرت نتائج هذه الدراسة أن درجة الموافقة كانت متوسطة نحو أساليب الخصخصة التي تسمح بوجود شريك استراتيجي أجنبي، وأن هناك درجة عالية من الخوف والتحفظ لدى أفراد عينة الدراسة من الآثار السلبية

والمحتملة لعملية الخصخصة ومن ضمنها الخوف من فقدان حقوق العاملين، وعدم الشعور بالاستقرار الوظيفي لديهم. وضمن النتائج السابقة يتضح أن مسيرة الإصلاح الاقتصادي كانت قاصرة في الأردن عن تحقيق المتطلبات الأساسية لعملية الإصلاح الذي يولد استدامة النشاط الاقتصادي ويؤدي إلى نتائج ملموسة على الاقتصاد وعلى المواطن. ففي جميع المراحل الإصلاحية منذ العام 1990 تجرع المواطن مرارة دواء الإصلاح، بيد أن ما انتهى إليه الوضع هو تفريط الحكومات بمكتسبات الإصلاح وإدخال الاقتصاد في دوامة تؤدي دوما إلى إعادة الفشل. وتعوم المسؤولية دوما نظرا لعدم استقرار الحكومات وعدم وجود إطار مؤسسي لمحاسبة المقصرين أو المفرطين في العملية الإصلاحية للاقتصاد الوطني. ولعل أكبر البراهين على ذلك تواضع النمو الاقتصادي، وارتفاع عبء المديونية، وتزايد العجز المالي، وتراجع فرص العمل، وازدياد جيوب الفقر في الأردن.

2) أشارت نتائج الدراسة المتعلقة بالسؤال الثاني للدراسة أن المستوى العام لتأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على خفض معدلات الجريمة في المجتمع الأردني جاء بدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد عينة الدراسة (2.34)، وتعكس هذه النتيجة مستوى متوسط لتأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على خفض معدلات الجريمة في المجتمع الأردني. وكشفت النتائج الخاصة باختبار "T-Test" عن عدم وجود أثر إيجابي لسياسات التصحيح والاصطلاح الاقتصادي على خفض معدلات الجريمة في المجتمع الأردني عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$)، مما يؤكد عدم قدرة سياسات التصحيح والاصطلاح الاقتصادي على إيجاد أثر إيجابي لحل على خفض معدلات الجريمة في المجتمع الأردني من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، بل تأكد العكس تماماً. وبذلك يتضح أن سياسات وإجراءات برامج الإصلاحات التي تم تنفيذها لم تنجح بدرجة كبيرة في على خفض معدلات الجريمة في المجتمع الأردني ذلك أن هناك ارتفاع في معدلات الجريمة وخاصة في الجرائم الاقتصادية مثل الفساد، وجرائم أخرى ذات صلة مثل السرقة وغيرها، وعلى

مستوى سياسات التصحيح والإصلاح التي شملتها الدراسة، فقد أظهرت النتائج أن من أهم هذه السياسات والتي ساهمت بمستويات متوسطة في خفض معدلات الجريمة هي المتعلقة بسياسات برامج المعونة الوطنية، سياسات وبرامج الرعاية اللاحقة للمساجين والمدمنين على المخدرات، سياسات العمل والعمال "تحديد الحد الأدنى للرواتب والأجور"، سياسات تشجيع التدريب والتعليم المهني والفندقي، سياسات إنشاء وتطوير المدن الصناعية والمناطق الاقتصادية الخاصة، سياسات تشجيع دور النقابات وأصحاب المهن، سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمناطق الأقل حظاً. ومن الملاحظ بأن جميع هذه السياسات جاءت بمستويات متوسطة ولم يرقى أي منها إلى مستويات مرتفعة، ومع ذلك فقد جاءت من أهم السياسات في هذا المجال، وقد يعود ذلك إلى أن هذه السياسات تهدف بشكل مباشر إلى خفض معدلات الفقر والبطالة والتي تعد من أهم العوامل الاقتصادية المؤدية لارتكاب الجرائم، وتهدف أيضا إلى إيجاد نوع من العدالة بين أفراد المجتمع وكذلك بالنسبة للمناطق من حيث العدالة في توزيع الاستثمارات، مما جعلها من أهم السياسات الهادفة إلى خفض معدلات الجريمة في المجتمع الأردني. أما السياسات التي جاء تأثيرها بمستويات قليلة على خفض معدلات الجريمة في المجتمع الأردني فمن أهممها السياسات التربوية والتعليمية في المدارس الحكومية والخاصة، وسياسات تطوير الأنظمة والقوانين الخاصة بالاستثمار الأجنبي والمحلي، وسياسات مكافحة الفساد الإداري والمالي، والسياسات الخاصة بتطوير أنظمة الحكومة الالكترونية. وتلتقي هذه النتائج مع النظريات الاقتصادية من حيث أن العامل الاقتصادي هو موجه للسلوك البشري، حيث فسرت النظريات الاقتصادية الظاهرة الإجرامية من خلال الربط بين الأوضاع الاقتصادية السائدة وبين السلوك الإجرامي (السمري، 2009). فحسب مؤيدي هذا الاتجاه فإن العوامل الاقتصادية السيئة تمثل عاملا مباشرا في دفع الأفراد إلى السلوك الإجرامي، كما اعتبروا أن فشل النظام الاقتصادي في إيجاد حلول لمشاكل الفقر والحرمان الذي يصيب أفراد المجتمع يشكل سببا مباشرا في الجريمة. وقد أكد هذا الاتجاه العالم بونجير

Bonger الذي أشار إلى وجود رابطة وثيقة بين الإجرام والظروف الاقتصادية التي يخلقها النظام الاقتصادي (Gottfredson, 1990). وفي نفـس الإطــار الاقتصادي للجريمة ربط العالم روبرت وودسون Wodson عام 1987 بـين الوضع الاقتصادي عامة وبين الجرائم، ويرى أنه حيث تكون معدلات الجريمة مرتفعة يكون البناء الاقتصادي ضعيفا ذلك الضعف الذي يتمثل في فشل النظام الاقتصادي على إيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية في المجتمـع. وفـي إطــار النظريات الاقتصادية فيشير (نصار، 2011) أن اضطراب الأحوال الاقتصادية للفرد قد تؤدي به إلى ارتكاب نوعية معينة من الجرائم بغية الحصول على مـا يسد به حاجاته ومتطلباته مثل جريمة السرقة، وقد تدفعه هذه الحالة الاقتصادية السيئة إلى ارتكاب جرائم عنف ضد الآخرين نتيجة لما يشعر به مـن ضـيق واضطراب نفسي بسبب فشل النظام الاقتصادي في الدولة على إيجـاد حلـول مناسبة لمشاكل الأفراد في المجتمع. وحسب النظريـات الاقتصـادية المفسـرة للجريمة يمكن الوقوف على عاملين من هذه العوامل لما لهما من أهمية خاصـة وتأثير ملموس على الظاهرة الإجرامية وهما عامل الفقر وعامل البطالة، وهـذا ما أكده كل من الإيطالي "فورنازاري" والفرنسيان "لافارجوكور" والبريطانيـان "بوث وراونتري" والأمريكيان"سيلين وبارملي" وغيرهم على أن البطالة والفقر، عامل أساسي لا يمكن إغفاله في رفع معدلات الجريمة ـ وخاصة جرائم بعينها (مثل جرائم الاعتداء على الأموال والأشخاص). ومن جانب آخر فقـد التقـت نتائج الدراسة مع بعض الدراسات السابقة مثل دراسة (الزواهرة، 2009) التي أشارت إلى وجود علاقة طردية بين الوضع الاقتصادي للأفراد فـي المجتمـع الأردني ومعدل ارتكاب للجرائم. وتلتقي هذه النتائج مع (المقداد،2012) التـي أشارت أن تراجع مستوى الأداء الحكومي في مجال السياسات الاقتصادية أدى إلى تنامي بعض الظواهر الاجتماعية ذات العلاقة بالجريمة وظـاهرة الطـلاق والتي جاءت نتيجة فشل السياسات الاقتصادية في إيجاد حلول مناسبة لمعـدلات البطالة والفقر في المجتمع الأردني. وفي هذا الصـدد فقـد أشـارت دراسـة (العساف، 2010) إلى أن سياسات الخصخصة في الأردن قد أدت إلى نقصان

الأمن الوظيفي لدى العاملين في الشركات التي تم تخصيصها. ومن جانب آخر فقد أشارت نتائج دراسة (بلول، 2009) أنه يفترض أن على كل مجتمع أن يرسم توجهاته الإستراتيجية بما يناسب حالته، ولكن يمكن في الحد الأدنى التأكيد على إمكانية صياغة إستراتيجية، وصياغة مجموعة سياسات وإجراءات لا بد من التقيد بها وعدم تجاهلها للحد من الفقر ومكافحته. ومن تلك السياسات توسيع الاستثمار العام. وتعبئة الموارد المحلية. إضافة إلى إعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية والعمل على خلق فرص عمل جديدة باستمرار. ودعم السلع الغذائية الأساسية وتوفير الأمن الغذائي. وتلتقي هذه النتائج مع دراسة (الحموري،2007) التي أظهرت نتائج هذه الدراسة أن برامج التصحيح الاقتصادي في الأردن كانت موجهة نحو المستوى الوطني ولم توجه نحو إقليم معين رغم التباين الموجود بين أقاليم المملكة وخصوصية كل إقليم من حيث موارده وعدد سكانه، ومن جهة أخرى فقد أظهرت هذه الدراسة أن بعض برامج التصحيح الاقتصادي قد حققت نتائج إيجابية في بعض مشاكل السكان في بعض الأقاليم ولكنها لم تنجح في الحد في التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين الأقاليم.

3) أشارت نتائج الدراسة المتعلقة بالسؤال الثالث للدراسة أن المستوى العام لمعوقات تنفيذ سياسات التصحيح الاقتصادي في المجتمع الأردني جاءت بدرجة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد عينة الدراسة (3.72)، بانحراف معياري 0.69، وتعكس هذه النتيجة مستوى مرتفع لمعوقات تنفيذ سياسات التصحيح الاقتصادي في المجتمع الأردني. وبذلك يتضح أن هناك معوقات مهمة وكثيرة أدت إلى خفض مستوى تأثير سياسات وإجراءات برامج الإصلاحات التي تم تنفيذها والتي لم يكن لها أثر إيجابي في خفض معدلات الفقر والبطالة والجريمة في المجتمع الأردني، فقد أظهرت النتائج أن من أهم هذه المعوقات والتي جاءت بمستويات مرتفعة في خفض مستوى تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على الجريمة والبطالة والفقر هي المتمثلة بضعف وسائل ضبط الفساد الإداري والمالي في مؤسسات الدولة، المركزية في اتخاذ القرارات الإدارية، ضعف الهيكل الإداري للمؤسسات العامة، البيروقراطية وضعف

التنسيق والتكامل بين مؤسسات القطاع العام ، التضخم وارتفاع أسعار السلع والخدمات، الارتفاع المضطرد لمعدلات البطالة والفقر وتفاوتها بين المحافظات، عدم وضوح آليات وأدوات قياس الإنتاجية للمؤسسات الحكومية، التركيز على المشاريع الخدمية وعدم الاهتمام بالمشاريع الزراعية والصناعية، ضعف مستوى الشفافية والمساءلة في مؤسسات القطاع العام، ضعف القدرات المؤسسية لدى الجهات ذات العلاقة بتنظيم سوق العمل، النقص في البرامج الابتكارية الهادفة لتحسين سوق العمل في الأردن، عدم موائمة مخرجات النظام التعليمي لاحتياجات مشاريع التنمية المستدامة، ضعف مشاركة القطاع الخاص في صناعة السياسات الاقتصادية. أما المعوقات التي جاء تأثيرها بمستويات متوسطة على خفض معدلات الجريمة في المجتمع الأردني فمن أهمها الاختلال في سوق العمل (بطالة فعلية مرتفعة مع عمالة وافدة مرتفعة)، صعوبة توزيع الاستثمارات والمشاريع التنموية في مناطق المملكة المختلفة، ضعف مخرجات التعليم العالي في الجامعات. وتلتقي هذه النتيجة مع دراسة (السفران، 2002) التي أشارت إلى أن من أهم المعوقات الاقتصادية والاقتصادية لحل مشاكل البطالة بين الشباب السعودي يتمثل في ضعف سياسات تنظيم توظيف العمالة الوافدة، وضعف نظام الحوافز في القطاع الخاص، أما المعوقات الاجتماعية فتتمثل في قلة برامج التدريب والتأهيل الوظيفي للعمالة المحلية، وتدني مستوى الوعي بأهمية العمل في القطاع الخاص، وضعف النظرة للمركز الاجتماعي للعاملين في القطاع الخاص.

4) أشارت نتائج الدراسة المتعلقة بالسؤال الرابع للدراسة عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على حل مشاكل الفقر والبطالة في المجتمع الأردني باختلاف متغير طبيعة العمل ولصالح أفراد عينة الدراسة من الطلبة والعاملين في الأعمال الحرة، وكذلك وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على حل مشاكل الفقر والبطالة في المجتمع الأردني باختلاف متغير

العمر وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من الفئات العمرية (45 فأكثر) سنة، (35-44) سنة، وكذلك وجود فروق باختلاف متغير الدخل الشهري للأسرة وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من فئات الدخل (أقل من 300) دينار، (300-500) دينار، وباختلاف متغير الجنس وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من الذكور، باختلاف متغير الكلية وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من الكليات الإنسانية

5) أشارت نتائج الدراسة المتعلقة بالسؤال الخامس للدراسة عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على خفض معدلات الجريمة في المجتمع الأردني باختلاف متغير طبيعة العمل ولصالح أفراد عينة الدراسة من الطلبة والعاملين في الأعمال الحرة، وكذلك وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على حل مشاكل الفقر والبطالة في المجتمع الأردني باختلاف متغير العمر وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من الفئات العمرية (45 فأكثر) سنة، (35-44) سنة، وكذلك وجود فروق باختلاف متغير الدخل الشهري للأسرة وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من فئات الدخل (أقل من 300) دينار، (300-500) دينار، وباختلاف متغير الجنس وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من الذكور، باختلاف متغير الكلية وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من الكليات الإنسانية

6) أشارت نتائج الدراسة المتعلقة بالسؤال السادس للدراسة عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو معوقات تنفيذ سياسات التصحيح الاقتصادي في المجتمع الأردني باختلاف متغير طبيعة العمل لصالح أفراد عينة الدراسة من الطلبة من العاملين في القطاع العام والقطاع الخاص، وكذلك وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو معوقات تنفيذ سياسات التصحيح الاقتصادي في المجتمع الأردني باختلاف متغير العمر وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من الفئات

العمرية (45 فأكثر) سنة، (35-44) سنة، وكذلك وجود فروق باختلاف متغير الدخل الشهري للأسرة وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من فئات الدخل (أقل من 300) دينار، وباختلاف متغير الجنس وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من الذكور، باختلاف متغير الكلية وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من الكليات الإنسانية.

3.4 التوصيات:

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، يمكن اقتراح التوصيات التالية:

1. العمل على صياغة برنامج تصحيح وإصلاح اقتصادي وطني بمشاركة كافة الجهات ذات العلاقة من مختصين من القطاع العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني، يكون هدفها تحفيز الاقتصاد الأردني وتشجيع الاستثمار وإعادة النظر بكافة برامج التصحيح والإصلاح الاقتصادي في الأردن.
2. ضرورة قيام الحكومة من التأكد من فاعلية البرامج الاقتصادية المنوي تنفيذها في إيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية في الأردن من خلال إجراء دراسات معمقة لجدوى هذه البرامج والسياسات.
3. العمل على إيجاد سياسات وبرامج اقتصادية تصحيحية تهدف بشكل رئيس على إيجاد حلول فعالة لمشكلات الفقر والبطالة في الأردن.
4. العمل على إيجاد سياسات وبرامج اقتصادية تصحيحية تهدف بشكل رئيس على إيجاد حلول فعالة لمشكلات الجريمة في الأردن.
5. العمل على الحد من معوقات تطبيق برامج التصحيح الاقتصادي بنجاح في الأردن والتي من أهممها المركزية في اتخاذ القرارات الإدارية، وضبط الفساد الإداري والمالي في مؤسسات الدولة، والبيروقراطية وضعف التنسيق والتكامل بين مؤسسات القطاع العام، وضعف مستوى الشفافية والمساءلة في مؤسسات القطاع العام.
6. ضرورة قيام الحكومة بمعالجة مشكلة التضخم وارتفاع أسعار السلع والخدمات، والمديونية الحكومية.

المراجع

أ- المراجع العربية:

الأسطل، محمد مازن (2014). **العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين (1996- 2012)**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية: غزة.

آغا، عماد (2002). **الاستثمار الأجنبي في الأردن، مجاله ومحدداته خلال الفترة 1970-1999م**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

الأمم المتحدة (2009). **تقرير الفقر والبطالة في العالم العربي**، نيويورك، الولايات المتحدة.

الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نحو سياسات متكاملة للتنمية الاجتماعية (تحليل مفاهيمي) ، **سلسلة دراسات السياسات الاجتماعية** رقم (8)، نيويورك ، 2004 ، ص 32.

البداينة، ذياب والخريشة، رافع (2013) **نظريات علم الجريمة-** ايكرز، دونالد، سيلرز، دار الفكر، عمان، الأردن

بركات، وجدي محمد (2005). تفعيل دور الجمعيات الخيرية في ضوء سياسات الإصلاح الاجتماعي بالمجتمع العربي، ورقة عمل مقدمة **للمؤتمر الثامن عشر للخدمة المجتمعية وقضايا الإصلاح**، خلال الفترة 16-2005/3/17، جامعة حلوان، مصر.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2002) تقرير التنمية الإنسانية العربية، مركز التمييز للمنظمات غير الحكومية، **أبحاث ودراسات**، العدد (6)، القاهرة، مصر.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2013). **الفقر وطرق قياسه في منطقة الاسكوا**، الأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة.

بلول، صابر (2009). السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في مكافحة الفقر، **مجلة جامعة دمشق**، المجلد (25)، العدد (1)، ص ص 533-587)، دمشـــق، سوريا.

البنك الدولي (2010). **التنمية في العالم العربي**، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر.

جوراتني، جيمس وريجارد ريتشرد (1995) **الاقتصاد الكلي**، ترجمة محمد وعبـــد العظيم محمد، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية.

الحسن، إحسان محمد (2008). **علم اجتماع الجريمة**، (ط1)، دار وائـــل للنشـــر: عمان.

الحسن، خولة (2012). **مدركات الفساد في لدى الحراك الشعبي الأردني**، رســـالة دكتوراه غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

حسن، سوزان (2002). **انعكاسات سياسات الإصلاح الاقتصادي على متغيرات التنمية البشرية في مصر**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، مصر.

حلمي، جلال (2008). **الأبعاد الاجتماعية لمشكلة البطالة في المجتمع المصـــري، تداعيات وأساليب مواجهتها**، منشورات دار النيل، القاهرة ، مصر.

الحمادي، علي مجيد (2010). **الجهود الإنمائية العربية و بعض تحديات المستقبل**، مركز الإمارات للدراسات والبحـــوث الإســـتراتيجية، ط 2، أبـــو ظبـــي، الإمارات العربية المتحدة.

الحموري، عمر إبراهيم (2007). **برامج التصحيح والتحول الاقتصادي وأثرها في تحقيق التنمية الإقليمية في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البلقاء التطبيقية، السلط، الأردن.

حنفي، محمد ناظم (2002). **الإصلاح الاقتصـــادي وتحـــديات التنميـــة**، مركـــز الدراسات الإستراتيجية، القاهرة، مصر.

الخاروف، أمل (2012). الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية للأســـر الفقيرة في مناطق جيوب الفقر في الأردن، **مجلة دراسات، العلوم الإنسانية**

والاجتماعية، المجلد 41، العدد 2، ص ص 402-416، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

الخصاونة، محمد (1998). **الفقر والبطالة في الأردن،** الجمعية الملكية الأردنية، عمان، الأردن

داود، جمال سليمان (2004). البطالة تعرقل التنمية وتؤدي إلى الجريمة، **مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية،** المجلد (8)، العدد (26) ص ص 103-134، جامعة بغداد، العراق.

دائرة الاحصاءات العامة (2014) **الكتاب الاحصائي السنوي،** عمان، الأردن.

الراوي، علي محمد (2004). البطالة وتحديات العولمة للشباب العربي، **مجلة دراسات اجتماعية،** بيت الحكمة، ع (10) السنة (3)، ص ص 91-221.

الرفاعي، أحمد (2006). **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق،** (ط1). دار وائل للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.

الرواشدة، محمد وصالح، محمد وحبر، جميل (2014). تحليل مؤشرات مختارة لظاهرة الفقر في محافظات الجنوب في الأردن، **مجلة دراسات،** المجلد 41، العدد 2، ص ص 402-416، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

الزامل، نجلاء صالح، (2008)، **محددات التضخم في الاقتصاد السعودي،** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض.

زكي، رمزي (1998). الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة. **سلسلة عالم المعرفة،** المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، رقم الكتاب 226: الكويت.

الزواهرة، عمر(2009)، "**أثر المتغيرات الاقتصادية على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في الأمن العام**"، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

ساحل، محمد؛ وطالبي، محمد (2008). التجربة السعودية الحديثة في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تحليلية تقييمية، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية،** العدد(4)، ص ص 151- 176.

آل سريع، محمد مفرح (2002). **اتجاهات العاملين نحو الخصخصة وأثرها على السعودة والأمن الوظيفي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

السعدي، أحمد (2002) **مسيرة الاقتصاد خلال التسعينات واقع وأفاق**، مؤسسة تبراس للطباعة، عمان، الأردن.

السفران، عبدالله (2002) **المعوقات الاجتماعية والاقتصادية لتوظيف العمالة الوطنية في القطاع الخاص في السعودية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.

سلامة، معتز (2005). **الآليات الاجتماعية لنشوء الفقر ومعدلاته في الدول العربية، الفقر في الوطن العربي**، تحرير أحمد السيد النجار، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة/ مصر.

سلامة، نبيه (2002). **الإصلاح الاقتصادي والخصخصة، حالة الأردن**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، مصر.

سلوم، أميم محمد (2008) **التخصيصية والتنمية الاقتصادية - أقطار عربية مختارة**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، العراق.

سليم، عبدالله(2008) "**دور السياستين المالية والنقدية في تحقيق التنمية الاقتصادية**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.

السمري، عدلي محمود (2009م). **علم الاجتماع الجنائي**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.

السيوطي، أحمد (2000). تجربة التخاصية في الأردن بين الفكر والتطبيق، **أخبار التخاصية**، مجلد (1)، عدد (5) عمان، الأردن.

الشاذلي، فتوح (1991). **دراسات في علم الإجرام**، مؤسسة الثقافة للطبع والنشر، الاسكندرية، مصر.

شتيوي، موسى (2005). مراجعة نقدية لسياسات تقليص الفقر حالة الأردن، ورقة مقدمة **لاجتماع الخبراء للأسكوا** بشأن تحسين مستويات المعيشة فـــي دول المشرق العربي ، القاهرة، مصر.

الشخاترة ياسين (2009). **البطالة والفقر، واقع وتحديات : الأردن، المغرب، مصر،** مؤسسة عبد الحميد شومان، ط 2، عمان، الأردن.

الشرقطلي، هدى محمد (2010). **أثر الخصخصة على الأداء المـــالي للشـــركات الأردنية،** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوســط، عمـــان، الأردن.

الشوربجي، مجدي (2013). **البطالة وجرائم الاعتداء على الممتلكات فـــي الـــدول النامية،** جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، القاهرة، مصر.

صالح، محمد والرواشدة، فراس وجبر، جميل (2014). تحليل مؤشرات مختارة لظاهرة الفقر في محافظات الجنوب في الأردن، **دراسات،** العلوم الإدارية، المجلد (41)، العدد (2)، ص ص 402-416، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

صحيفة الرأي (2015) تداعيات أزمة بيع الأجل في البتراء، مقال منشور على صحيفة الرأي الالكترونية، بتاريخ 2015/6/15.

الصنيع، ماهر عبد العال (2012). المأسسة في تحقيق الأمن الاجتماعي والاقتصادي للمرأة المعيلة، **المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية،** م (5)، ع(3)، ص ص 410-382.

طاقة، محمد وحسن، عجلان (2008). **اقتصاديات العمل.** (ط1). إثراء للنشر والتوزيع: عمان.

الطراونة، صباح (2007). **العلاقة بـــين النمـــو الاقتصـــادي وجـــرائم الملكيـــة الاقتصادية في الأردن دراسة تحليل المضمون للفتـــرة الواقعـــة (1980-2005)،** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

الطراونه، محمد أحمد (2000). "التخاصية والكفاءة الإدارية دراسة تطبيقية على الشركات الأردنية"، **دراسات: سلسلة العلوم الإدارية**، مجلد 27، عدد 1، عمان، الأردن.

طوالبة، محمد (2002) **الفقر والفقراء في الأردن، دراسة في الخطاب التنموي في الأردني**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، عمان، الأردن.

عابد، شريف (2006). التحولات الاقتصادية ومستقبل التكامل الاقتصادي العربي، **مجلة العلوم الإنسانية**، السنة 4، العدد 30، الكويت.

عاطف غيث محمد (1997). **قاموس علم الاجتماع**، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

عبد الحليم، رضا عبد العال (2012) **السياسة الاجتماعية أيديولوجيات وتطبيقات عالمية ومحلية، الثقافة**. المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر.

عبد الخالق، جودة (2004). **التثبيت والتكيف في مصر - إصلاح أم إهدار للتصنيع؟**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، مصر.

عبد القادر، علي (2002). **الفقر: مؤشرات القياس والسياسات**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

عبوري، عدلي شحادة (2007). **الخصخصة بين النظرية والتطبيق**، دار دجلة للنشر، عمان، الأردن.

العتيبي، محمد فهد (2006). **علاقة البطالة بالأمن الوطني السعودي: رؤية المختصين للمشكلة وأساليب علاجها**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: الرياض.

العثمان، حسين (2005) معتقدات الأردنيين في محافظة الكرك في أسباب الفقر ومحدداته: دراسة ميدانية، **مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية**، المجلد السابع، العدد الثاني، المركز الكويتي للتنمية.

عجوة، عاطف (2001). **البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة**، المركز العربي للدراسات الأمنية، الرياض، السعودية.

العزاوي، أبتسام علي حسين (2009). **سياسات الإصلاح الاقتصادي وانعكاساتها على التنمية البشرية، دراسة لبلدان مختارة**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، العراق.

العساف، أحمد عارف (2010). سياسة الخصخصة وأثرها على البطالة والأمن الوظيفي للعاملين في شركة الاسمنت الأردنية، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، ع (7)، م (4)، ص ص 139-146.

العشماوي ، شكري رجب (2007). **الخصخصة اتحاد العاملين المساهمين تجارب دولية وعربية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

العكش، فوزي عبدالله (2003). الإصلاح الإداري في الأردن، دراسة استطلاعية من وجهة نظر العاملين في الجهاز الحكومي، **مجلة جامعة دمشق**، م (19)، ع (2)، ص ص 211-252، دمشق، سوريا.

العمرو، حسن (2004). **أثر القطاع الصناعي على النمو الاقتصاد في ظل تطبيق برامج التصحيح الاقتصادي في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

عواقلة، قاسم احمد قاسم (2003). **تأثير خصخصة مؤسسات وشركات القطاع العام على الموازنة العامة في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن.

العيسوي، إبراهيم (2006). **التحرير الاقتصادي وأثره في النمو والفقر والبطالة**، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، سوريا.

فاروق، أحمد صالح (2005). الخدمة الاجتماعية في أطر سياسات الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي، **مجلة الخدمة الاجتماعية**، ع (19)، م (5)، ص ص 2-42، جامعة حلوان، مصر.

الفاعوري، خالد وأحمد، (2011) "**اتجاهات موظفي مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية نحو تخصيصها في إقليم الشمال في المملكة الأردنية الهاشمية**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

الفاعوري، رفعت (2004). اتجاهات موظفي مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية نحو تخصيصها في إقليم الشمال في المملكة الأردنية الهاشمية وأثره على استغلال الوقت، **مجلة الإدارة العامة**، م34، ع1. د.ن.

فالح، عامرية (2008). **الخصخصة وتأثيراتها الاقتصادية**، دار أسامة، عمان، الأردن.

قبلان، بشار محمود (2005) **أثر سياسات البنك الدولي على التنمية في المملكة الأردنية الهاشمية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

القريشي، مدحت (2011). "**برامج الخصخصة بين مقومات النجاح وعوامل الفشل، شبكة الاقتصاديين**"، بحث منشور على الموقع الالكتروني، www.iraqieconomics.com

القضاة ، إياد محمد حامد (2006). لقاء الاقتصاد والخصخصة في التجربة الأردنية، **الغرفة التجارية الصناعية بالرياض 28 /1426/3هـ.**

قندح، عدلي شحادة (2013). **التخاصية، أحدث نماذج التنمية الاقتصادية، تقيم تجربة الأردن**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

قنوع، نزار(2005): الخصخصة الاقتصادية بشكل عام "ايجابياتها وسلبياتها"، **مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية**، دمشق، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد27،ع 2. ص ص 47-65.

كريشان، فؤاد والعايد، حسن (2010). الآثار الاجتماعية والسياسية لبرامج التصحيح الاقتصادي في الأردن 1989-2004م، **المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية**، المجلد (2) العدد (1) ص ص 83-110، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

لاسكوا (1996). سياسات التكييف والإصلاح الاقتصادي وآثارها الاقتصادية في الأردن، **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا**، شعبة التخطيط الإنمائي.

لورنس، يحيى صالح (2005) **التنمية البشرية المستدامة في ظل العولمة الاقتصادية في الدول النامية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، العراق.

المالكي، عبد الرزاق دخل الله (2003). **البطالة وعلاقتها بالجريمة في المملكة العربية السعودية**، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: الرياض.

المبارك، عمر عبدالله (2009). **أثر المتغيرات ألاقتصاديه على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام**، رسالة دكتوراه غير منشوره، جامعة مؤتة، الكرك.

المجالي، قبلان، ودوخي الحنيطي (2004). **تحديد العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في الفقر: دراسة ميدانية على بعض القرى النائية من إقليم جنوب الأردن**، المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا، عمان، الأردن.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي (2012). **التقرير الاقتصادي والاجتماعي للملكة الأردنية الهاشمية**، متوفر على الموقع الالكتروني : .www.ese.jo

المحتسب، بثينة (2009). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في الأردن، **مجلة دراسات**، المجلد(36)، العدد(2)، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

مرصد الإصلاح الأردني، (2015) **التقرير السنوي**، http://www.identity-center.org/ar/publications.

المصري، منذر واصف (2014). **العولمة وتنمية الموارد البشرية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية**، ط 2، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

المقداد، محمد احمد (2012). دعوات الإصلاح في الأردن الإشكالية والعلاقة مع السياسات الحكومية، **مجلة إتحاد الجامعات العربية للآداب**، م (9)، ع (2أ)، ص 523-582.

منصور، فاتن علي (2014). **البطالة وأثرها على التنميـــة الاجتماعيـــة**، رســـالة ماجستير غير منشوره، جامعة تشرين، سوريا.

منظمة الشفافية الدولية (2014) **دراسة حالة الفساد في الدول النامية**، متاح علـــى الموقع الالكتروني:http://www.Transparency.or

النصار، عبد الكريم (2011). **أساسيات علم الإجرام والعقاب**، منشورات جامعـــة جيهان الخاصة، اربيل، العراق.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي (2014) **تقرير الفقر في الأردن**، عمان، الأردن.

الوريكات، محمد عبدالله (2008). **مبادئ علم الإجرام: المدخل إلى دراســـة علـــم الإجرام وأساليب البحث فيه النظريات العامة في تفسير الظاهرة الإجرامية العوامل الداخلية والخارجية للإجرام**، (ط1). دار وائل للنشر والتوزيـــع، عمان.

الوزني، خالد. والرفاعي، أحمد، (2008)، **مبادئ الاقتصاد الكلـــي بـــين النظريـــة والتطبيق**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

ب- المراجع الأجنبية:

Makki, S., and Samwaru, (2004). **Impact of Foreign Direct Investment and Trade on Economic Growth, Evidence from Developing Countries**, American Agricultural Economic Association.

Polterovitch and V. Popov, (2005). **Appropriate economic policies at different stage of development**.

WIDER, (2005). **The Future of Development Economics**, Helsinki, P 42.

World Bank (1998). **Hashemite Kingdom of Jordan: Poverty Assessment**. (Washington, Dc: The Bank .

Ernst, M., (2009). "Assessing the Impacts of Privatization: The Experience of Morocco", **International Journal of Public Sector**. Vol. (12), No.(5),pp.247-266.

Alissa, S., (2007). **Rethinking Economic Reform in Jordan Confronting Socioeconomic Realities**, Washington DC, Carnegie Endowment for International piece.

Citro, Constance & Michael, Robert (eds). 1995. **Measuring Poverty: A New Approach**. Washington, D.C:.

National Academy Press, 1995.t (eds). 1995. **Measuring Poverty: A New Approach**. Washington, D.C .National Academy Press, 1995.

Lewis, Oscar, (2008). **The Culture of Poverty**, In Daniel P. Moyninan (ed), on understanding poverty, New York: Basic Books

Cozzarelli, Catherine, (2001). Attitudes Toward the Poor and Attributions for Poverty, **Journal of Social Issues**, 57 (2): 221-222.

Morcol, Goktug, (2007). Lay Explanation for Poverty in Turkey and their Determinants, **The Journal of Social Psychology**, 137 (6): 728 – 738.

Daniele Checchi, and Jorge Carrera, (2009). **Privatization, Discontent and its Determinants: Evidence from Latin America**, IZA DP No 1587.

Nellis, John (2008), Privatization in Developing Countries: A summary Assessment, The Egyptian Centre for Economic Studies, **Distinguished lecture Series** 24, December.

Cardoso, Eliana, 2002, .Inflation and Poverty., **NBER Working Paper Series**, No. 4006.

Bulir, Ales, and Anne-Marie Gulde, (1995). Inflation and Income Distribution: Further Evidence on Empirical Links., IMF Working

Paper 95/86 (Washington, DC: **International Monetary Fund**, August.

Dollar, David, and Aart Kraay, (2001). Growth Is Good for the Poor, **World Bank Policy Research Working** Paper 2587 (Washington, DC: The International Bank for Reconstruction and Development).

Cardoso, Eliana, (1992). Inflation and Poverty, **NBER Working Paper Series**, No. 4006.

Transparency International (2014) **Corruption Perception**, New York: USA. ttp://www.transparency.org.

Worldwide Governance Indicators (2014). **Aggregate and individual governance indicators for 215 countries and territories over the period 1996–2014, for six dimensions of governance**, available at.http://data.worldbank.org/data-catalog/worldwide-governance-indicators.

Bonger, W. A (1916). **Criminality and Economic Conditions**, Translated by Henry Horton, Little, Brown and co., Boston.

Al-badayneh, D. (2010). Human Development, Peace, Corruption, and Terrorism in the Arab World. Paper was presented at the 1st **International Symposium on Terrorism and Transnational Crime**, November 13-15, 2009, Antalya, Turkey

Ferri, E., (1989). **Criminal Sociology**, Translated by by J. Jelley, Biston press, USA.

The World Bank, (2014). "Prem Notes, Public Sector New Frontiers in Diagnosing and Combating Corruption", October, No .7

World Bank, (1994). **Hashemite Kingdom OF Jordan: Poverty Assessment Washington**, Dc, USA.

الملاحق

ملحق (أ)

استبانة الدراسة

أخي الطالب / أختي الطالبة : وفقكم الله ورعاكم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

أرجو التفضل بالعلم بأنني أقوم بإعداد دراسة بعنوان:

أثر سياسات التصحيح الاقتصادي على البطالة والفقر والجريمة في الأردن

"من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في الجامعات الأردنية"

وذلك لنيل درجة الدكتوراه في علم الاجتماع (تخصص: علم الجريمة) بكلية العلوم الاجتماعية- جامعة مؤتة- الأردن.

وقد تم تصميم هذه الاستبانة لتحقيق أهداف الدراسة المتمثلة في: **تحديد أثر سياسات التصحيح الاقتصادي والاجتماعي على البطالة والفقر والجريمة، وتحديد مستوى ادراك طلبة الدراسات العليا للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية المؤدية للبطالة والفقر والجريمة.** وأتشرف بتقديم هذه الاستبانة بين أيديكم من أجل الإجابة عن أسئلتها، لذا أرجو التكرم بقراءة الفقرات الواردة في الاستبانة، والإجابة عليها وفق ما تروه مناسباً من الإجابات المقابلة لكل فقرة، آملاً توخي الدقة والموضوعية بالإجابة على جميع ا لفقرات الواردة.

شاكراً لكم حسن التعاون، ومؤكداً أن هذه البيانات ستعامل بسرية تامة وتستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

المشرف: الدكتور رافع الخريشا   **الطالب: هايل العنزي**

البيانات الأولية الخاصة بالطلبة

1. اسم الجامعة								
2. طبيعة العمل	1□	**قطاع عام**	2□	**قطاع خاص**	3□	**أعمال حرة**	4□	**أخرى: حدد ....**
3. النوع الاجتماعي:	1□	**ذكر**	2□	**أنثى**				
4. الكلية	1□	**علمية**	2□	**إنسانية**				
5. العمر:	1□	**أقل من 25**	2□	**25-30**	3□	**31-40**	4□	**أكثر من 40**
6-الدخل الشهري للأسرة (دينار أردني)	1□	**أقل من 300**	2□	**300-500**	3□	**500-700**	4□	**أكثر من 700**

المحور الأول: أثر سياسات التصحيح الاقتصادي على (البطالة والفقر) و (الجريمة).

يهدف هذا المحور لقياس أثر سياسات التصحيح الاقتصادي التي اتبعتها الحكومات الأردنية لحل المشاكل المتعلقة بالبطالة والفقر والجريمة"، برجاء وضع إشارة (/) الإجابة التي تراها مناسبة، علما بأن إجابتكم بـ "تأثير مرتفع جدا" تعادل (5) درجات، وصولاً إلى الإجابة بـ " "تأثير منخفض جدا " وتعادل درجة واحدة.

مستوى التأثير على حل مشاكل الفقر والبطالة في المجتمع					ما مستوى تأثير السياسات وبرامج الإصلاح التالية على كل من (الفقر والبطالة) وعلى (الجريمة)	مستوى التأثير على خفض معدلات الجريمة في المجتمع				
منخفض جدا	منخفض	متوسط	مرتفع	مرتفع		مرتفع جدا	مرتفع	متوسط	منخفض	منخفض جدا
					1. برامج خصخصة مؤسسات القطاع العام					
					2. سياسات تطوير قطاع السياحة					
					3. سياسات الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص					
					4. سياسات تحفيز قطاع الإسكان والبناء (خفض الرسوم)					
					5. سياسات تطوير وتحديث البرامج الدراسية في مؤسسات التعليم العالي					
					6. سياسات تطوير الأنظمة والقوانين الخاصة بالاستثمار الأجنبي والمحلي					

مستوى التأثير على حل مشاكل الفقر والبطالة في المجتمع					ما مستوى تأثير السياسات وبرامج الإصلاح التالية على كل من (الفقر والبطالة) وعلى (الجريمة)	مستوى التأثير على خفض معدلات الجريمة في المجتمع				
منخفض جدا	منخفض	متوسط	مرتفع	مرتفع		مرتفع جدا	مرتفع	متوسط	منخفض	منخفض جدا
					7. سياسات قطاع البنوك والمؤسسات المالية " أسعار الفائدة على القروض"					
					8. سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمناطق الأقل حظاً					
					9. السياسات النقدية "المحافظة على أسعار صرف الدينار الأردني"					
					10.سياسات تشجيع الاستثمار للموارد الطبيعية المحلية					
					11.سياسات العمل والعمال "تحديد الحد الأدنى للرواتب والأجور"					
					12.سياسات الشريك الاستراتيجي في مؤسسات القطاع العام					
					13.سياسات دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة					
					14.سياسة منح التسهيلات الائتمانية للمشاريع الاستثمارية المحلية					
					15.رفع الدعم الحكومي عن السلع الأساسية والمشتقات النفطية					
					16.سياسات دعم مشاريع الصناعات الوطنية					

مستوى التأثير على حل مشاكل الفقر والبطالة في المجتمع					ما مستوى تأثير السياسات وبرامج الإصلاح التالية على كل من (الفقر والبطالة) وعلى (الجريمة)	مستوى التأثير على خفض معدلات الجريمة في المجتمع				
منخفض جدا	منخفض	متوسط	مرتفع	مرتفع		مرتفع جدا	مرتفع	متوسط	منخفض	منخفض جدا
					17.سياسات تشجيع التدريب والتعليم المهني والفندقي					
					18.سياسات مكافحة الفساد الإداري والمالي					
					19.سياسات تمكين المرأة ومساواتها بالرجل					
					20.سياسات برامج المعونة الوطنية					
					21.سياسات الإصلاح الضريبي					
					22.السياسات الخاصة بتطوير قطاع الزراعة					
					23.سياسات تشجيع وتفعيل الجمعيات الخيرية والتعاونية					
					24.سياسات تقليل النفقات الجارية والتركيز على النفقات الرأسمالية					
					25.سياسات تحسين البنية التحتية					
					26.السياسات التربوية والتعليمية في المدارس الحكومية والخاصة					

مستوى التأثير على حل مشاكل الفقر والبطالة في المجتمع					ما مستوى تأثير السياسات وبرامج الإصلاح التالية على كل من (الفقر والبطالة) وعلى (الجريمة)	مستوى التأثير على خفض معدلات الجريمة في المجتمع				
منخفض جدا	منخفض	متوسط	مرتفع	مرتفع		مرتفع جدا	مرتفع	متوسط	منخفض	منخفض جدا
					27.سياسات إنشاء وتطوير المدن الصناعية والمناطق الاقتصادية الخاصة					
					28.تعديل قوانين الضمان الاجتماعي والتقاعد المدني والعسكري					
					29.سياسات رعاية وتأهيل الشباب "برامج المجلس الأعلى للشباب"					
					30.السياسات الخاصة بحرية التجارة "خفض الرسوم على المستوردات"					
					31.سياسات تطوير قطاع التكنولوجيا والاتصالات والانترنت					
					32.سياسات وبرامج الرعاية اللاحقة للمساجين والمدمنين على المخدرات					
					33.سياسات التوازن والتوزيع العادل للبرامج التنموية على المحافظات الأردنية					
					34.السياسات المنظمة للعمالة الوافدة					
					35.سياسات تحسين القدرة التنافسية للمنتجات المحلية					

مستوى التأثير على خفض معدلات الجريمة في المجتمع					ما مستوى تأثير السياسات وبرامج الإصلاح التالية على كل من (الفقر والبطالة) وعلى (الجريمة)	مستوى التأثير على حل مشاكل الفقر والبطالة في المجتمع				
منخفض جدا	منخفض	متوسط	مرتفع	مرتفع جدا		مرتفع	مرتفع	متوسط	منخفض	منخفض جدا
					36.سياسات الموائمة بين مخرجات التعليم العالي وحاجة السوق المحلي والخارجي للوظائف					
					37.سياسات تشجيع دور النقابات وأصحاب المهن					
					38.السياسات الخاصة لزيادة حجم الصادرات المحلية					
					39.السياسات الخاصة بالتوظيف بنظام المياومة والعقود المؤقتة وعلى حساب المشاريع للعمالة الأردنية					
					40.السياسات الخاصة بتطوير أنظمة الحكومة الالكترونية					

المحور الثاني: معوقات تنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية

يهدف هذا المحور لقياس معوقات تنفيذ السياسات الاقتصادية لحل مشكلات البطالة والفقر والجريمة في الأردن "، برجاء وضع إشارة (/) الإجابة التي تراها مناسبة، علما بأن إجابتكم بـ "موافق بشدة" تعادل (5) درجات، وصولاً إلى الإجابة بـ " غير موافق بشدة" وتعادل درجة واحدة.

الرقم	الأساليب	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	**المركزية في اتخاذ القرارات الإدارية**					
2	**ضعف الهيكل الإداري للمؤسسات العامة**					
3	**عدم وضوح آليات وأدوات قياس الإنتاجية للمؤسسات الحكومية**					
4	**ضعف قدرات ومهارات العاملين في القطاع العام**					
5	**ضعف البنية التحتية لقطاعات التعليم العام**					
6	**صعوبة توزيع الاستثمارات في مناطق المملكة المختلفة**					
7	**ضعف مشاركة القطاع الخاص في صناعة السياسات الخاصة في برامج التعليم العالي**					
8	**عدم موائمة مخرجات النظام التعليمي لاحتياجات مشاريع التنمية المستدامة**					
9	**ضعف مستوى الشفافية والمساءلة في مؤسسات القطاع العام**					
10	**الارتفاع المضطرد لمعدلات البطالة وتفاوتها بين المحافظات**					
11	**الاختلال في سوق العمل (بطالة مع عمالة وافدة)**					
12	**تدني مشاركة المرأة في سوق العمل**					
13	**عدم وجود قاعدة بيانات شاملة ومحدثة لسوق العمل الأردني**					

الرقم	الأساليب	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
14	ضعف القدرات المؤسسية لدى الجهات ذات العلاقة بتنظيم سوق العمل					
15	النقص في البرامج الابتكارية الهادفة لتحسين سوق العمل في الاردن					
16	البيروقراطية وضعف التنسيق والتكامل بين مؤسسات القطاع العام					
17	التضخم وارتفاع أسعار السلع والخدمات					
18	ضعف برامج التسويق السياحي للأردن					
19	ضعف وسائل ضبط الفساد الإداري والمالي في مؤسسات الدولة					
20	التركيز على المشاريع الخدمية وعدم الاهتمام بالمشاريع الزراعية والصناعية					

مع خالص الشكر والتقدير

الملحق (ب)

كشف بأسماء السادة المحكمين

الرقم	الاسم	الجامعة
1	الدكتور صبري حسن الطراونة	كلية العلوم التربوية
2	الدكتورة وجدان الكركي	كلية العلوم التربوية
3	الدكتور راجي الصرايرة	كلية العلوم الاجتماعية
4	الدكتور زيد الشمايلة	كلية العلوم الاجتماعية
5	الدكتورة ولاء الصرايرة	كلية العلوم الاجتماعية
6	الدكتور مراد المواجدة	كلية العلوم الاجتماعية
7	الدكتور رامي العساسفة	كلية العلوم الاجتماعية

المعلومات الشخصية

الاسم: هايل سموحي العنزي

التخصص: دكتوراه علم الاجتماع / تخصص علم الجريمة

الكلية: العلوم الاجتماعية

السنة: 2015